



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد

دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي خلال الفترة 1970-2005 دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي

إعداد الطالب:

علاء عبد الفتاح شنيب

بكالوريوس اقتصاد

كلية الاقتصاد- جامعة عمر المختار- فرع درنة

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمود سعيد الفاخري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير)

في الاقتصاد

بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

العام الجامعي 2011-2012 م

قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أُبْرِحُ حَتَّى

أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾

فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ

سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف

آية (60-61)

الشكر و الإهداء

أشكر الله تعالى الذي وفقني؛ لإتمام هذا العمل المتواضع، ولا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أحمد الله العلي القدير الذي يسر لي إنجازَه، فله الحمد أولاً و آخراً.

كما أتقدم بالشكر للدكتور محمود سعيد الفاخري الذي شرفني بإشرافه على رسالتي وتوجيهاته السديدة التي لم يبخل علي بها، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة في كلية الاقتصاد على ما قدموه خلال هذا العمل، كما أن الشكر موصول للدكتور عادل الشركسي في قسم الإحصاء جامعة بنغازي، و إلى جميع العاملين بالإدارة العامة للمصرف التجاري.

و أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين، اللذين تعبوا كثيراً من أجل راحتني وتعليمي، وبفضل دعائهما مهذا لي طريق النجاح والتوفيق، أطال الله في عمرهما.

وقد حاولت قدر الإمكان إيفاء هذا الموضوع حقه، من التعديل والتنقيح إلي القدر الذي رأيناه كافياً لكننا نجد أنفسنا نهتدي دائماً بهدى العماد الدين الأصفهاني حين كتب قائلاً: "أني رأيت أنه لا يكتب أحدٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده. لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن ولو ترك هذا لكان أفضل، وهو من أعظم العبر، وهذا دليل على استيلاء النقص على جملة البشر". فالكمال لله وحده، آمليين أن نكون قد وفقنا فيما قدمنا.

واسأل الله العلي القدير أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما قد أكون قد وقعت فيه من أخطاء، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الطالب

علاء عبدالفتاح شنيب

الفهرس

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر و الإهداء.....	أ
قائمة الجداول.....	ز
قائمة الأشكال.....	ط
ملخص البحث.....	ي

الفصل الأول:- الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة للبحث	1
2-1 أهمية الدراسة.....	2
3-1 هدف الدراسة.....	3
4-1 أسلوب الدراسة.....	4
5-1 فترة الدراسة.....	4
6-1 تقسيم الدراسة.....	5

الفصل الثاني:- تطور بعض المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الليبي

1-2 خصائص الاقتصاد الليبي	6
2-2 الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية).....	13
3-2 صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية).....	16
4-2 صافي الائتمان المحلي.....	18

20.....5-2 معدل التضخم المحلي (المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي)

22.....6-2 الرقم القياسي لنفقة المعيشة

الفصل الثالث:- المدخل النقدي لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات

24.....1-3 التطور الفكري والتحليل النظري للمنهج النقدي

30.....2-3 مساهمات صندوق النقد الدولي

39.....3-3 بعض الدراسات المتعلقة بتطبيقات المنهج النقدي في بعض الدول

39.....أ - دراسة ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد النامي

ب - دراسة نموذج تحديد سعر الصرف في الاقتصاد الأوكراني

41.....باستخدام المنهج النقدي

ج - دراسة الائتمان المحلي وميزان المدفوعات حالة الاقتصاد

47.....الفلبيني نتائج التطبيقات

الفصل الرابع:- تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات

49.....1-4 مفهوم ميزان المدفوعات

50.....2-4 تقسيمات ميزان المدفوعات

53.....3-4 المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

55.....4-4 مفاهيم التوازن لميزان المدفوعات

55.....4-4-1 التساوي الحسابي أو المحاسبي

56.....4-4-2 التوازن الاقتصادي

59.....4-5 أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

59	4-5-1 الاختلال العارض.....
59	4-5-2 الاختلال الدوري.....
60	4-5-3 الاختلال النقدي.....
60	4-5-4 الاختلال الهيكلي.....
61	4-6 آليات تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات.....
61	4-6-1 الآليات الذاتية لتكيف ميزان المدفوعات.....
61	4-6-1-1 التغيرات في سعر الصرف.....
64	4-6-2 التغيرات في مستوى الدخل.....
65	4-6-3 السياسات النقدية.....
66	4-6-2 السياسات الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات.....
67	4-6-2-1 منهج المرونات The Elasticities Approach.....
68	4-6-2-2 منهج الاستيعاب The Absorption Approach.....
70	4-6-2-3 المنهج النقدي The Monetary Approach.....

الفصل الخامس:- السياسة النقدية في ليبيا و فاعليتها

71	5-1 مفهوم وأهداف وآليات السياسة النقدية.....
74	5-2 التطورات النقدية في الاقتصاد الليبي.....
74	5-2-1 القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها.....
76	5-2-2 عرض النقود.....
78	5-3 ميزان المدفوعات وعرض النقود.....

- 79.....4-5 السياسة النقدية في ليبيا (تطورات و آليات).
- 81.....1-4-5 المرحلة الأولى (1978-1963).
- 82.....2-4-5 المرحلة الثانية (1988-1978).
- 83.....3-4-5 المرحلة الثالثة (2005-1989).

الفصل السادس:- الإطار النظري للمنهج النقدي

- 87.....1-6 الإطار النظري والرياضي لمعادلات النموذج.

الفصل السابع:- تقدير معادلة النموذج المقترح " الاختبارات والتقدير والتنتائج "

- 100.....1-7 تمهيد
- 100.....2-7 اختبارات سكون السلاسل الزمنية.
- 101.....1-2-7 اختبار جذر الوحدة Unit Root Test of Stationarity
- 101.....1-1-2-7 اختبار ديكي- فولار Fuller- Dickey Test (DF)
- 2-1-2-7 اختبار ديكي- فولار الموسع
- 102.....Dickey- Fuller Augmented (ADF)
- 103.....3-7 التكامل المشترك Cointegration
- 104.....1-3-7 اختبارات التكامل المشترك
- 104.....1-1-3-7 اختبار إنجل-جرانجر E.G Test
- 105.....2-1-3-7 اختبار جوهانسن - جوسليوس Johansen and Juselius Test
- 106.....4-7 نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model

7- 5 نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة السببية لجرانجر

107.....	Error Correction Model and Granger Causality
111.....	6-7 نتائج التقديرات
111.....	1-6-7 تحليل السلاسل الزمنية
111.....	1-1-6-7 اختبار ديكي - فولار الموسع (ADF)
115.....	2-1-6-7 تقدير بطريقة مربعات الصغرى (OLS)
118.....	3-1-6-7 اختبار التكامل المشترك (اختبار جوهانسن Johansen Test)
119..	4-1-6-7 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model
121.....	5-1-6-7 تقدير العلاقة السببية لجرانجر Granger Causality
123.....	6-1-6-7 تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية
124.....	1-6-1-6-7 تجزئة التباين Variance Decomposition
	2-6-1-6-7 دالة الاستجابة الفورية
127.....	The Impulse Function Response
130.....	الاستنتاجات
133.....	قائمة المراجع
140.....	الملاحق
140.....	الملحق الأول: أهم البيانات الإحصائية حول الاقتصاد الليبي
151.....	الملحق الثاني: نتائج الاختبارات
A	ملخص البحث باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	بيانات عن التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة 1970-2005 م	7.....
(2)	بيانات عن الأهمية النسبية للصادرات النفطية خلال فترة الدراسة 1970-2005م	11.....
(3)	بيانات عن وضع ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1970-2005 م	12.....
(4)	بيانات الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة من 1970-2005م	15.....
(5)	بيانات عن صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية) خلال الفترة من 1970 - 2005 م	17.....
(6)	بيانات عن صافي الائتمان المحلي خلال الفترة من 1970 - 2005 م	19.....
(7)	بيانات عن معدل التضخم المحلي (المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة من 1970 - 2005 م	21.....
(8)	بيانات عن الرقم القياسي لنفقة المعيشة خلال الفترة من 1970 - 2005 م	23.....
(9)	شكل مبسط لميزان المدفوعات	51.....
(10)	نموذج عن ميزان المدفوعات الليبي	52.....
(19)	بيانات عن الدين العام المحلي خلال الفترة 1988-1999 م	86.....
(20)	بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الأصلية	112.....
(21)	بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بعد تحويلها إلى معدلات نمو	113.....
(22)	نتائج اختبار ديكي-فولار المعدل (ADF) لجذر الوحدة (بيانات الأصلية)	114.....

- 114.....(23) نتائج اختبار ديكي-فولار المعدل (ADF) لجذر الوحدة(معدلات نمو)
- 116.....(24) معامل تفضيل السيولة.....
- 119.....(26) اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن Johansen
- 121.....(28) نتائج تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ.....
- (29) نتائج اختبار العلاقة السببية في الأجل القصير بين صافي
الأصول الأجنبية والناجح المحلي الإجمالي الحقيقي.....121
- (30) نتائج اختبار العلاقة السببية في الأجل القصير بين صافي
الأصول الأجنبية و اجمالي الائتمان المحلي.....122
- 125.....(32) نتائج تحليل تجزئة التباين (VD)
- (33) استجابة صافي الأصول الأجنبية (\bar{K}) للتقلبات في
- 128.....(IFR) متغيرات النموذج
- (34) بيانات عن الناجح المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية خلال
- 150..... الفترة من 1970 - 2005م.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	درجة انكشاف الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2005م.....	8
(2)	تطور مجموع الصادرات والصادرات النفطية خلال الفترة 1970-2005م.....	9
(3)	رسم بياني للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970-2005م.....	14
(4)	رسم بياني للاحتياطيات الدولية خلال الفترة 1970-2005م.....	16
(5)	رسم بياني للاتمان المحلي خلال الفترة 1970-2005م.....	18
(6)	رسم بياني للرقم القياسي المخفض الضمني خلال الفترة 1970-2005م.....	20
(7)	رسم بياني للرقم القياسي لنفقة المعيشة خلال الفترة 1970-2005م.....	22
(8)	أدوات السياسة النقدية.....	73
(9)	رسم توضيحي للعلاقة بين أدوات السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي.....	73
(10)	تطور القاعدة النقدية خلال الفترة 1970-2005م.....	75
(11)	العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 1970-2005م.....	76
(12)	تطور مكونات عرض النقود خلال الفترة 1970-2005م.....	77
(13)	تطور العلاقة بين ميزان المدفوعات ومقدار التغير في الاحتياطيات من النقد.....	79
(14)	العمليات التلقائية لميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت.....	92
(15)	العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي.....	93
(16)	اختبار الجذور متعددة الحدود.....	124
(17)	تحليل تجزئة التباين \bar{K}	126
(18)	استجابة صافي الأصول الأجنبية (\bar{K}) للتقلبات في متغيرات النموذج (IFR).....	129

ملخص الدراسة

هذه الدراسة تُهدف إلى دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي في ليبيا خلال الفترة من 1970 إلى 2005، ومن خلالها يتم حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في ميزان المدفوعات.

تم صياغة النموذج قياسي يوضح العلاقة بين المتغيرات ميزان المدفوعات وفقاً لمنهج النقدي، حيث تم في البداية توصيف النموذج بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية كخطوة أول من خطوات البحث في الاقتصاد القياسي.

وتجنباً لمواجهة مشكلة الانحدار الزائف أي وجود ارتباط بين المتغيرات وليست علاقة انحدار حقيقية مبني على السببية، فقد تمت الاستعانة باختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة، وللتأكد من اتجاه المتغيرات إلى التوازن في الأجل الطويل، تمت الاستعانة باختبارات التكامل المشترك.

أما فيما يتعلق بتحديد العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل واتجاه السببية، تقدم استخدام منهج نموذج تصحيح الخطأ، حيث يتم من خلاله تحديد معامل التعديل. لكن الباحث لم يتمكن من تحديد فترات الإبطاء لذا تم الاستعانة بسببية لاجرانجر التقليدية.

كما تم اختبار آثار صدمة مفاجئة في المتغيرات الداخلة (المستقلة) على صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية)، لتحديد نسبة مساهمة كل منها في مكونات تباين صافي الأصول الأجنبية باستخدام اختباري تحليل تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية.

النتيجة: توصل هذا البحث إلى أن صيغة المنهج النقدي المقترح من قبل الباحث بعد إجراء الاختبارات السالفة الذكر. لا يستطيع تشخيص وتحديد العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي، إذ أن المفاهيم النظرية للمنهج النقدي تتوافق مع بيئة اقتصادية تعطي المبادرة للقطاع الخاص وآليات السوق، مع إعطاء مرونة لحركة سعر الصرف، في حين أن الإدارة الاقتصادية في ليبيا في تلك الفترة تعطي الريادة للقطاع العام.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

مقدمة للبحث:

إن الاختلال في كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات يعد من المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية والمتقدمة، عندما يكون هذا الاختلال بصفة العجز المستمر في كلا الحسابين الأمر، الذي دفع بالاقتصاديين إلى دراسة ومعرفة العوامل التي تؤثر في مكونات ميزان المدفوعات والتعرف على مداخل أو مناهج تصحيح الاختلال فيه.

فميزان المدفوعات له أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، كونه يعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وهيكله الإنتاجي، ولأهمية ميزان المدفوعات تحاول البلدان معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال، من خلال إتباع مناهج أو مداخل مختلفة كمنهج المرونات (Elasticity Approach) على يد الاقتصادي (جان روبنسون Jean Robinson) ومنهج الإستيعاب (الامتصاص) (Absorption Approach) على يد الاقتصادي (سدني الكسندر Sydney Alexander) والمنهج النقدي (Monetary Approach) على يد عدد من الاقتصاديين من أمثال (جاك بولاك Jacques Polak).⁽¹⁾

يعتبر المنهج النقدي لميزان المدفوعات (Monetary Approach to the Balance of Payments) أحد الثلاثة المناهج أو المداخل المتعلقة بتسوية اختلال ميزان المدفوعات.

إن الأساس النظري للمنهج النقدي هو النظر إلى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية وإن الاختلال فيه هو اختلال رصيد نقدي وليس إختلال تدفق*. لذلك فإن التعديلات أو الموائمات النقدية لميزان المدفوعات على هذا الأساس يتضمن تكييفات أو تعديلات أو موائمات بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود؛ أي أن المنهج النقدي لا يعامل ميزان

¹ - منجد عبد اللطيف- "تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات"- مجلة الدراسات العليا- الناشر أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- السنة الثانية- العدد الثامن- صيف 1429هـ- ص 31-33 .

* يقصد بالتدفق (التيار) Flow: عبارة عن التغير خلال فترة زمنية معينة ، فهو كمية لا يمكن قياسها إلا من خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالرصيد Stock: هو كمية ثابتة في لحظة معينة.

المدفوعات بهيئة عرض السلع والخدمات والطلب عليها، ولكن بهيئة العرض والطلب على النقود، ويقدم المنهج النقدي نظرة جديدة لميزان المدفوعات كوسيلة لدراسة القوى التي تحدد عجز أو فائض فيه، وإن اختلال ميزان المدفوعات من وجهة النظر النقدية، ينتج من عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها داخل الاقتصاد، فإذا زاد العرض المحلي للنقود على الطلب المحلي عليها فإن الأموال الزائدة سوف تنفق بالخارج لشراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية وهذا قد يؤدي إلى حدوث عجز، أو تقليل الفائض في ميزان المدفوعات، أما إذا كان الطلب المحلي يفوق العرض المحلي فإن المقيمين بالوطن سوف يقومون بزيادة الأرصدة النقدية المحلية عن طريق زيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات والأصول إلى الأجانب من ناحية وبتخفيض مشترياتهم من الأجانب من ناحية أخرى، وهذا قد يؤدي إلى تحقيق فائض أو تقليل العجز في ميزان المدفوعات. يتعلق المنهج النقدي لمفهوم ميزان المدفوعات بناحية الميزان الكلي (الحساب الجاري وحساب رأس المال) والذي يعنى: أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوى التغير في مستوى الاحتياطيات الأجنبية. وفي هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب على النقود، وبأن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية.

كما ساهم صندوق النقد الدولي في تطوير المنهج النقدي من خلال البرامج و السياسات التي كان يطرحها على الدول النامية، هذا بالإضافة إلى دراسات أخرى اهتمت بمشاكل موازين المدفوعات في الدول النامية، مثل دراسة (محسن خان Mohsin Khan).⁽²⁾

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من فرض مفاده: هل يمكن تطبيق المنهج النقدي على الاقتصاد الليبي؟، أي الاستعانة بالمنهج النقدي في دراسة وتشخيص وتحديد العوامل المؤثرة في اختلال ميزان المدفوعات الليبي، والتعرف على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية كإحدى آليات التكيف النقدي في تحقيق توازن لميزان المدفوعات الليبي.

² - منجد عبد اللطيف- "المناهج النظرية للتخفيض"- مجلة الدراسات العليا- الناشر أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- السنة الثالثة- العددان الحادي والثاني عشر - ربيع 1370 هـ- ص 109 .

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات في ليبيا، وذلك ضمن إطار التحليل النقدي. أي التعرف على الدور الذي تلعبه متغيرات المنهج النقدي في التأثير على رصيد المتغير الأساسي لصافي الأصول الأجنبية والذي سيتم تعريفه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

كما يهدف البحث إلى قياس أثر التغير في كل من الائتمان المحلي والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار والمضاعف النقدي على التغير في الاحتياطيات الدولية وباستخدام منهجية التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ، واختبار استقرار السلاسل الزمنية، وتم استخدام اختبار دالة الاستجابة الفورية أيضا وتحليل تجزئة التباين، لبيان نسبة الإسهام ونوع واتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

توصيف وبناء النموذج القياسي للمدخل النقدي

بعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة (كما سيتم شرحها و تبيانها في الفصل السادس) فإن الاحتياطيات الدولية هي دالة في المتغيرات المستقلة المتمثلة في الصيغة الرياضية الآتية:-

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4) \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

$Y =$ الاحتياطيات الدولية (متغير تابع).

$X_1 =$ الائتمان المحلي (متغير مستقل).

$X_2 =$ الناتج الحقيقي (متغير مستقل).

$X_3 =$ المستوى العام للأسعار (متغير مستقل).

$X_4 =$ المضاعف النقدي (متغير مستقل).

ووفقا لطبيعة العلاقة الطردية بين كل من (Y) و (X_2) وذلك لأن ارتفاع الناتج الحقيقي يؤدي إلى تقليل الطلب على النقود لإغراض التفضيل النقدي (تفضيل السيولة) الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد بضمان الطلب على الواردات ويتحسن وضع ميزان المدفوعات الذي ينعكس إيجابيا على وضع الاحتياطيات.

والعلاقة العكسية بين (Y) و(X_3, X_1, X_4) باعتبار أن ارتفاع الائتمان المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، الأمر الذي ينعكس سلباً على وضع ميزان المدفوعات، وهذا بدوره ينعكس على الاحتياطيات، أما بالنسبة للأسعار فإن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود (تفضيل السيولة) وزيادة الطلب الكلي وهذا ينعكس سلباً على الاحتياطيات الدولية.

لذا تكون معادلة الاحتياطيات الدولية كالآتي:

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن :

- a = حجم الاحتياطيات الدولية عندما (X_4, X_3, X_2, X_1) مساوية للصفر
- b_1 = مقدار التغير في y عند تغيير X_1 بمقدار وحدة واحدة
- b_2 = مقدار التغير في y عند تغيير X_2 بمقدار وحدة واحدة
- b_3 = مقدار التغير في y عند تغيير X_3 بمقدار وحدة واحدة
- b_4 = مقدار التغير في y عند تغيير X_4 بمقدار وحدة واحدة

أسلوب الدراسة:

لقد تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي، واستخدام بيانات السلاسل الزمنية وذلك لبناء وتكوين نموذج قياسي لبيان مدى قدرة النموذج النقدي على تفسير العوامل المؤثرة في رصيد صافي الأصول الأجنبية، ولتحديد اتجاه في الأجلين الطويل والقصير، ولتحديد اتجاه العلاقة السببية من متغيرات النموذج. من خلال الاستعانة باختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة السببية للجرانجر لبيان نوع العلاقة السببية كل متغير مستقل على متغير التابع بشكل مستقل لكل متغير، ثم تحديد نوع العلاقة ونسبة مساهمة كل متغير في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات المتمثل في صافي الأصول الأجنبية باستخدام اختبار تحليل تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية.

فترة الدراسة:

الفترة التي تناولها الدراسة هي 36 سنة، ابتداءً من سنة 1970 إلى 2005م.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول كالآتي:

- الفصل الأول: تمهيد وعرض لأهمية الدراسة وهدف وأسلوب وفترة البحث.
- الفصل الثاني: تطور بعض المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الليبي.
- الفصل الثالث: مناقشة المدخل النقدي لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات.
- الفصل الرابع: تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات مع تسليط الضوء على آليات التكيف.
- الفصل الخامس: السياسة النقدية في ليبيا وفعاليتها.
- الفصل السادس: الإطار النظري للنموذج وفق المنهج النقدي.
- الفصل السابع: تناول الجانب التطبيقي للنموذج وتحليل نتائجه.
- ويختتم البحث: بجملة من الاستنتاجات.

الفصل الثاني

تطور بعض المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الليبي

2- 1) خصائص الاقتصاد الليبي:

يمكن إبرازها في النقاط التالية وصفيًا حسب البيانات المتوفرة:-

1- ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي [والذي تم احتسابه من قسمة مجموع التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة] و يبين هذا المؤشر مدى أهمية كل من الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يكون الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضة للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها. وقد اعتبرت نسبة 40% للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري، أما إذا تراوحت النسبة بين 12 إلى 20% فإن اقتصاد الدولة يعد مغلقاً⁽³⁾. وإذا ما تم تطبيق هذا المقياس على الاقتصاد الليبي سوف يتبين أنه في حالة كبيرة من الانكشاف للخارج انظر إلى الشكل رقم (1)، كما هو موضح بالجدول (1) حيث تشير البيانات إلى أن متوسط النمو لدرجات الانكشاف الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغ (63.96%). ويمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث مجموعات أو فترات على حسب درجة الانكشاف الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها وصفيًا في النقاط الآتية:-

أ- في الفترة الأولى من 1970 إلى 1992م يلاحظ ارتفاع في درجات الانكشاف إذ لم تنخفض دون (52.3%) في سنة 1992م، ولم ترتفع عن (94.73%) سنة 1974م باستثناء سنة 1986م، حيث بلغت نسبة الانفتاح (45.8%)، وقد يرجع سبب الارتفاع في درجات الانكشاف الاقتصادي إلى خطط التنمية الاقتصادية الطموحة خلال فترة السبعينات والثمانينات.

³ - خليل حماد ، زكية مشعل - "تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية" - مجلة أبحاث اليرموك - جامعة اليرموك - المجلد (2) - العدد (2) - 1986م- ص 168 .

الجدول (1)
بيانات عن التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة
1970-2005 م بالأسعار الجارية.

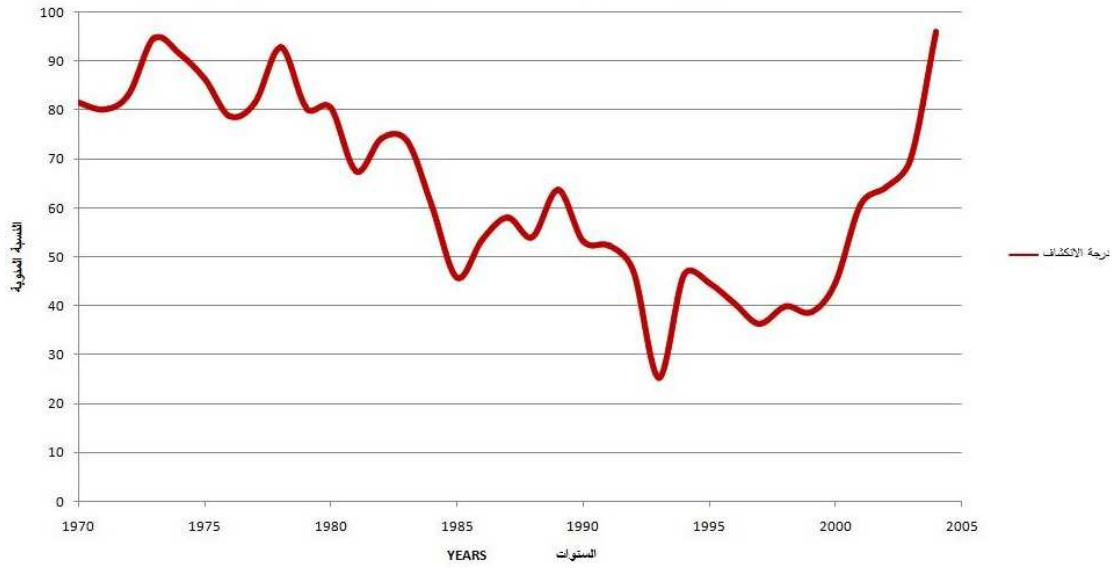
بالمليون دينار

درجة الانكشاف 3/4 %	الناتج المحلي جارية(4)	مجموع التجارة الخارجية		الواردات (2)	الصادرات (1)	السنة
		معدل التغير السنوي %	الإجمالي 1+2=3			
59.40	1288.3	-	765.3	232.1	533.2	1970
81.65	1626.8	73.57	1328.3	365.8	962.5	1971
80.05	1798.5	8.39	1439.7	471.7	968.0	1972
83.11	2246.2	29.67	1866.8	667.1	1199.7	1973
94.73	383.2	97.05	3678.6	1231.3	2447.3	1974
91.56	3780.0	-5.92	3460.8	1454.6	2006.2	1975
86.37	4907.0	22.47	4288.3	1406.6	2831.7	1976
78.79	5763.0	7.13	4540.5	1459.9	3080.6	1977
81.53	5687.6	2.13	4637.1	1706.4	2930.7	1978
92.88	7846.3	-57.15	7287.4	2556.1	4731.3	1979
80.5	10553.8	16.56	8494.4	2005.2	6489.2	1980
80.6	8798.8	-16.50	7092.6	2481.4	4611.2	1981
67.5	8932.4	-14.94	6033.1	2124.3	3908.8	1982
74.2	8511.7	4.65	6313.4	2657.7	3655.7	1983
73.7	7804.7	-8.60	5750.5	2505.7	3264.8	1984
60.7	7852.1	-17.34	4769.8	1706.0	3063.8	1985
45.8	6960.7	-33.19	3186.8	1396.8	1790.0	1986
53.6	6011.6	1.04	3220.0	1556.2	1663.8	1987
58.1	6186.0	11.56	3592.1	1685.4	1906.7	1988
54.0	7191.0	8.08	3882.4	1475.0	2407.4	1989
63.7	8246.9	35.38	5255.8	1510.9	3744.9	1990
53.2	8757.3	-11.35	4659.2	1505.5	3153.7	1991
52.3	9231.9	-1.72	4579.0	1564.5	3014.5	1992
47.17	9137.7	-5.86	4310.6	1714.8	2595.8	1993
25.3	9670.8	-43.30	2443.9	1366.7	1077.2	1994
46.4	10672.3	102.57	4950.6	1728.5	3222.1	1995
44.6	12327.3	10.97	5493.5	1914.8	3578.7	1996
40.5	13800.5	1.83	5594.2	2138.6	3455.6	1997
36.3	12610.6	-18.17	4577.9	2203.8	2374.1	1998
39.9	14075.2	22.56	5610.8	1928.6	3682.2	1999
38.6	18456.9	27.13	7132.9	1911.4	5221.5	2000
44.6	18079.1	12.92	8054.4	2660.4	5394.0	2001
60.8	25914.1	95.70	15762.7	5585.7	10177.6	2002
64.3	31731.8	29.45	20404.5	5597.9	14806.6	2003
70.0	41577.0	42.63	29103.5	8255.2	20848.3	2004
96.1	54537.0	80.15	52429.8	14637.9	37791.9	2005
%63.96		%17.82				المتوسط

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000م .
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2006م.

الشكل رقم(1) درجة الانكشاف الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1790-2005م



ب- أما في الفترة الثانية من 1993 إلى 2001م يلاحظ انخفاض درجات الانكشاف الاقتصادي إلى ما دون (50%) فحققت أعلى نسبة قدرها (47.2%) سنة 1993م، وأقل نسبة قدرها (25.3%) سنة 1994م، وقد يرجع سبب هذا الانخفاض في درجات الانكشاف الاقتصادي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و إلى مجموعة من التشريعات التي أفسحت المجال أمام الأفراد والشركات المساهمة والتشاريكات للمساهمة في زيادة الإنتاج المحلي، والتي كان من أهمها القانون رقم 4 لسنة 1426 (1997م) بشأن تنظيم استيراد وتوزيع السلع، والقانون رقم 5 لسنة 1426 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، و القانون رقم 9 لسنة 1430 (2000م) بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة وتقديم الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية⁽⁴⁾.

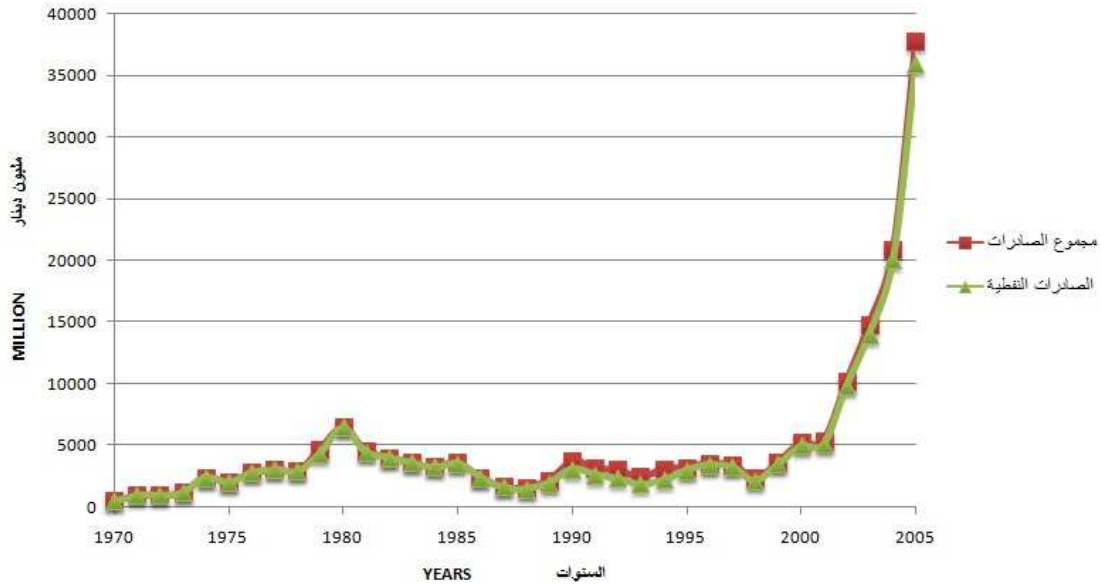
ج- كما يلاحظ في الفترة الثالثة الممتدة من 2002 إلى 2005 م عودة درجات الانكشاف للارتفاع إلى ما فوق 50% ووصلت أعلى نسبة لها سنة 2005م ب (96.1%) وقد يرجع سبب الارتفاع في درجات الانكشاف إلى ارتفاع تكلفة الصادرات وانخفاض تكلفة الواردات، إذ أن الارتفاع الذي تحقق في تكلفة الواردات خلال العام 2002م على سبيل المثال، قد يعود في جزء

⁴ - مصرف ليبيا المركزي-التجارة الخارجية خلال الفترة 1993-2002- إدارة البحوث والإحصاء- النشرة الاقتصادية- الربع الثاني-2003-المجلد 43-ص1-2.

منه إلى تخفيض قيمة الدينار الليبي، وفي الجزء الباقي منه إلى تخفيف القيود المفروضة على الواردات كإلغاء العمل بنظام الموازنات الاستيرادية⁽⁵⁾.

2- إن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي، يعتمد على سلعة واحدة هو النفط الخام، حيث لم تنخفض الأهمية النسبية للصادرات النفطية دون (72%)، مما يدل على الدور المهم للقطاع النفطي كمصدر للدخل وللحصول على النقد الأجنبي، وبعد القطاع النفطي الميزة النسبية للتجارة الليبية وما يحققه من فائض في ميزان المدفوعات.⁽⁶⁾ كما هو موضح بالجدول (2) والشكل رقم (2) .

الشكل رقم (2) تطور مجموع الصادرات والصادرات النفطية خلال الفترة 1970-2005م



إن اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط جعله عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية التي تحدث في العالم الخارجي. و هذا ما حدث بالفعل عندما انخفضت قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة (1986 - 1989م)، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق الدولية بسبب

⁵ - مصرف ليبيا المركزي- "التجارة الخارجية للجمهورية خلال الفترة 1993-2002م" - النشرة الاقتصادية - الربع الثاني 2003م- المجلد 43 ص1-2.

⁶ - wall,A.P Thirl- "Trade , Balance of Payments and Exchange Rate policy in Developing Countries" - University of Missouri -Oeconomicus Volume v- Kansas city -p.p 192.

انخفاض الطلب الناجم عن سياسة ترشيد استهلاك الطاقة، حيث تدنت أسعار النفط إلى أقل من ثمانية دولارات للبرميل الواحد خلال الفترة المذكورة، وأدى هذا التطور إلى تذبذب الإيرادات من النقد الأجنبي.⁽⁷⁾

3- شهد ميزان المدفوعات الليبي بصفة عامة تذبذبا بين الفائض والعجز خلال فترة الدراسة من 1970-2005م نتيجة للارتفاع النسبي في معدل الانكشاف الاقتصادي، إلا أن ميزان المدفوعات حقق عجزاً في عشر سنوات خلال تلك الفترة كما في عامي 1987م و 1988م. ويعكس هذا الوضع التطورات التي طرأت على صادرات وأسعار النفط الخام في الأسواق الدولية⁽⁸⁾، كما حقق فائضا في ست وعشرين سنة، وبلغ متوسط معدل التغير السنوي خلال فترة الدراسة لميزان المدفوعات (88.33%)، كما يوضحه الجدول (3)، كما تشير البيانات عن معدل التغير السنوي للميزان التجاري تذبذباً في أرسدته حيث حقق أقصى معدل نمو سنوي في سنة 1999م بنسبة (530.35%)، وأدناها (7.31%) سنة 1973م، وبلغ متوسط معدل التغير السنوي خلال فترة الدراسة لميزان التجاري (28.46%)، كما بلغ متوسط معدل التغير السنوي خلال فترة الدراسة لميزان رأس المال (752.98%)، وقد يرجع السبب في وجود هذه النسبة المرتفعة في المتوسط السنوي إلى القيمة المرتفعة لمعدل التغير السنوي لسنة 1989م، حيث أثرت تلك القيمة على قيمة المتوسط السنوي لميزان رأس المال.

خلاصة: ما ذكر عن بعض خصائص الاقتصاد الليبي يمكن وضعها في النقاط التالية

- اقتصاد منفتح على العالم الخارجي.
- اقتصاد صغير الحجم نسبياً وريعي.
- ميزان مدفوعات متذبذب يميل إلى تحقيق فائض.

سنعرض فيما يلي وبشكل وصفي تطور بعض المتغيرات الاقتصادية التي قد سيعتمد عليها النموذج القياسي للدراسة، والذي سيتم مناقشته في الفصل السابع من هذه الدراسة.

7 - أحمد منيسي عبد الحميد - عبدالله محمد شامية - "دور الدولة و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي" - منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=1135&Itemid=1

8 - أحمد منيسي عبد الحميد - عبدالله محمد شامية - المصدر السابق ذكره.

الجدول (2)
بيانات عن الأهمية النسبية للصادرات النفطية بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة
1970-2005م.

بالمليون دينار

الأهمية النسبية	معدل التغير في الصادرات النفطية	الصادرات النفطية	مجموع الصادرات	السنة
100.0	-	533.2	533.2	1970
100.0	80.51	962.5	962.5	1971
100.0	0.57	968.0	968.0	1972
100.0	23.93	1199.7	1199.7	1973
100.0	103.99	2447.3	2447.3	1974
100.0	-18.06	2006.2	2006.2	1975
100.0	41.14	2831.7	2831.7	1976
99.89	8.66	3077.2	3080.6	1977
99.99	-4.77	2930.4	2930.7	1978
92.65	49.58	4383.5	4731.3	1979
99.96	47.97	6486.4	6489.2	1980
97.80	-30.49	4508.5	4609.8	1981
99.95	-10.07	4054.1	4056.2	1982
99.96	-9.86	3654.2	3655.7	1983
99.92	-10.72	3262.3	3264.8	1984
98.54	9.18	3592.2	3645.6	1985
99.89	-32.38	2428.7	2431.3	1986
99.99	-31.50	1663.6	1663.8	1987
92.65	-10.03	1496.7	1615.8	1988
90.36	31.56	1969.2	2179.2	1989
82.38	56.66	3085.0	3744.9	1990
84.59	-13.52	2667.6	3153.7	1991
77.60	-11.59	2358.2	3038.8	1992
76.14	-20.01	1886.2	2477.4	1993
72.87	20.42	2271.4	3117.2	1994
92.10	30.65	2967.6	3222.1	1995
95.90	15.64	3432.0	3578.7	1996
94.80	-4.54	3275.9	3455.6	1997
92.60	-32.89	2198.4	2374.1	1998
94.80	58.78	3490.7	3682.2	1999
95.55	43.00	4991.8	5224.5	2000
95.30	2.97	5140.5	5394.0	2001
96.50	91.04	9820.8	10177.0	2002
94.90	43.07	14051.5	14806.6	2003
96.30	42.88	20076.9	20848.3	2004
95.10	79.01	35940.1	37791.9	2005
%94.70	%17.80			المتوسط

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، الربع الثالث 2005 والربع الثالث 2006 م.

الجدول (3)
بيانات عن وضع ميزان المدفوعات الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970-2005 م.

بالمليون دينار

السنة	الميزان التجاري	ميزان رأس المال	الميزان الكلي	معدل التغير السنوي للميزان التجاري	معدل التغير السنوي لميزان رأس المال	معدل التغير السنوي للميزان الكلي
1970	301.1	-193.4	240.3	-	-	-
1971	596.7	-259.9	308.7	28.46	-	98.17
1972	496.3	65.6	135.7	-56.04	74.75	-16.82
1973	532.6	-32.2	315.7	132.64	-	7.31
1974	1216.0	-33.6	510.8	61.79	-	128.31
1975	551.6	-296.8	-456.8	-189.81	-	-54.63
1976	1425.1	-332.6	310.9	167.76	-	158.35
1977	4540.5	-230.5	441.0	41.84	-	218.60
1978	1224.3	-373.4	-174.8	-139.63	-	-73.03
1979	2175.2	-408.9	687.1	-493.07	-	77.66
1980	4484.0	-463.8	1903.2	176.99	-	106.14
1981	2129.8	-81.6	-1221.2	-35.83	-	-52.50
1982	1784.5	-167.4	-596.2	-	-	-16.21
1983	998.0	-35.4	-528.9	-	-	-426.28
1984	759.1	124.2	-491.3	-	-	-23.93
1985	1357.8	-36.7	803.6	263.56	-129.54	78.86
1986	393.2	-853.7	167.9	-79.10	-	-71.04
1987	107.6	-37.5	-315.8	-288.08	-	-72.63
1988	221.3	1.6	-406.0	-	-104.26	105.66
1989	932.4	455.6	79.3	-119.53	28375	321.32
1990	2234.0	-284.9	325.9	310.97	-162.53	139.59
1991	1648.2	37.1	60.7	-81.37	113.02	-26.22
1992	1450.0	94.4	502.6	728.00	154.44	-12.02
1993	881.0	-61.4	-526.6	204.77	-165.04	-39.24
1994	-289.5	50.8	137.3	126.07	-182.73	-132.86
1995	1493.6	-86.4	703.3	112.23	-270.07	-615.92
1996	1663.9	81.0	811.7	15.41	-193.75	11.40
1997	1317.0	-338.9	89.5	10.81	-518.39	-20.84
1998	182.2	-216.0	-62.9	106.99	-	-87.06
1999	1148.5	-259.2	148.0	335.29	-	530.35
2000	3310.1	-320.2	3358.9	169.52	-	88.76
2001	2733.6	-586	803.0	76.09	-	-17.41
2002	4591.3	113	399.0	-50.31	-119.28	67.95
2003	9208.7	-214	4059.0	917.29	-289.38	100.56
2004	12593.1	-403.0	6052.1	99.10	-	36.75
2005	23154	514.9	20249.5	234.58	-227.76	83.86
المتوسط				%88.33	%752.98	%28.46

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000 م .
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث 2007 م .
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء المجلات 17، 25، 20، العدد 5-6، 12-10، 7-12 .

2- 2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

تشير البيانات المتوفرة عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما هو موضح بالشكل رقم(3) (ينقسم الناتج المحلي الإجمالي إلى قطاعين اثنين هما: قطاع الإنتاج المحلي النفطي، وقطاع الإنتاج المحلي غير النفطي) تشير إلى زيادة خلال فترة الدراسة من (1288.3 م. د) سنة 1970 م إلى (54537.0 م. د) سنة 2005م بزيادة قدرها (53248.7 م. د) وبمتوسط سنوي (7.8%) خلال الفترة، كما هو موضح بالجدول (4).

ويمكن تقسيم التطور الذي حصل للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ثلاث فترات من (1970-1981)، (1982-1993)، (1994-2005) وفقاً لمعدلات نموه السنوية.

أ- في الفترة الأولى الممتدة من 1970-1981م نشاهد نمواً متذبذباً للناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يغلب عليه الارتفاع في معدلات نموه السنوية أكثر من الانخفاض، حيث بلغ أدنى معدل للناتج المحلي الإجمالي (10.6%) سنة 1972م، بينما بلغ أعلى معدل سنوي للناتج المحلي الإجمالي (38.0%) سنة 1979م، كما شهدت فترة السبعينيات وفرة في عائدات النفط ودخول الدولة في برامج تنموية، وبالسيطرة التدريجية للقطاع العام على النشاط الاقتصادي، كما بلغت الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تلك الفترة أقصى نسبة لها سنة 1974 م بـ (61.55%) وللقطاع غير النفطي بـ (50.62%) لسنة 1978م.

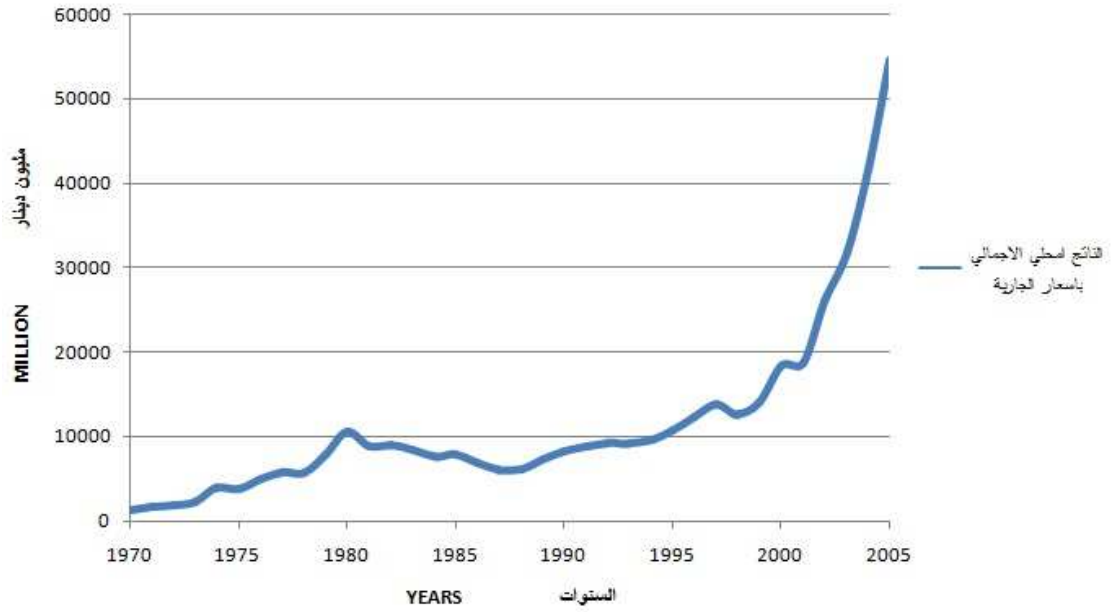
ب- أما في الفترة الثانية من 1982-1993م، تميزت هذه الفترة كذلك بتذبذب في معدل سنوي للناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغ أدنى معدل السنوي (1.5%) لسنة 1982م، وأعلى معدلاته السنوية (16.2%) لسنة 1989م، كما شهدت تلك الفترة انخفاضاً في أسعار النفط، مما أثرت على الأهمية النسبية لقطاع النفط، وازدياد الأهمية النسبية للقطاع غير النفطي كما هو موضح بالجدول (4).

ج- أما الفترة الممتدة من 1994-2005م، هذه الفترة شهدت ازدياداً في المعدلات السنوية للناتج المحلي الإجمالي بشكل متصاعد بإستثناء سنة 1998 م، وبلغ أدناه في سنة 2001 م بنسبة (1.4%)، كما شهدت تلك الفترة ازدياد الأهمية النسبية للقطاع غير النفطي في أغلب تلك الفترة، فكانت أقصاها بنسبة (77.9%) في سنة 1998م، إلا أنه بعد سنة 2001م ازدادت

الأهمية النسبية للقطاع النفطي، حيث بلغت أقصاها في سنة 2005 م بنسبة (70.0%) كما هو موضح بالجدول (4).

الشكل رقم (3)

رسم بياني للنتائج المحلي الاجمالي باسعار الجارية خلال الفترة 1790-2005م



الجدول (4)
بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة من 1970-2005م.
بالمليون دينار

معدل التغير السنوي %	المجموع الكلي (3)	أنشطة غير نفطية (2)		أنشطة نفطية (1)		السنة
		الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
-	1288.3	37.0	475.38	63.10	812.92	1970
26.3	1626.8	43.28	704.1	56.72	922.7	1971
10.6	1798.5	48.81	877.9	51.19	920.6	1972
24.9	2246.2	49.61	1114.4	50.39	1131.8	1973
72.9	3883.2	38.45	1493.2	61.55	2390.0	1974
-2.7	3780.0	48.12	1818.9	51.88	1961.1	1975
29.8	4907.0	43.96	2157.0	56.04	2750.0	1976
17.4	5763.0	43.16	2487.1	56.84	3275.9	1977
-1.3	5687.6	50.62	2878.9	49.38	2808.7	1978
38.0	7846.3	42.07	3301.0	57.93	4545.3	1979
34.5	10553.8	38.2	4028.1	61.8	6525.7	1980
-16.6	8798.8	50.0	4395.5	50.0	4403.3	1981
1.5	8932.4	52.6	4696.6	47.4	4235.8	1982
-4.7	8511.7	55.1	4688.1	44.9	3823.6	1983
-10.4	7624.7	60.3	4594.9	39.7	3029.8	1984
3.0	7852.1	55.4	4351.7	44.6	3500.4	1985
-11.4	6960.6	62.7	4364.9	37.3	2595.7	1986
-13.6	6011.6	66.8	4136.2	31.2	1875.4	1987
2.9	6186.0	74.6	4616.0	25.4	1570.0	1988
16.2	7191.0	71.4	5135.5	28.6	2055.5	1989
14.7	8246.9	60.7	5003.1	39.3	3243.8	1990
6.2	8757.3	64.6	6553.0	35.4	3104.3	1991
5.4	9231.9	68.3	6306.2	31.7	2925.7	1992
-1.0	9137.7	73.1	6677.6	26.9	2460.1	1993
5.8	9670.8	70.1	6777.9	29.9	2892.9	1994
10.4	10672.3	68.3	7292.3	31.7	3380.0	1995
15.5	12327.3	67.9	8367.0	32.1	3960.3	1996
12.0	13800.5	67.4	9294.7	32.6	4505.0	1997
-8.6	12610.6	77.9	9824.6	22.1	2786.0	1998
11.6	14075.2	71.6	10079.3	48.4	3995.9	1999
31.1	18456.9	57.9	10695.0	42.1	7761.9	2000
1.4	18720.1	60.3	11294.8	39.7	7425.3	2001
38.4	25914.1	47.4	12283.5	52.6	13630.6	2002
22.4	31731.7	40.3	12791.2	59.7	18940.5	2003
31.0	41577.0	34.5	14349.0	65.5	27228.0	2004
31.2	54537.0	30.0	16384.0	70.0	38153.0	2005
7.8%						المتوسط

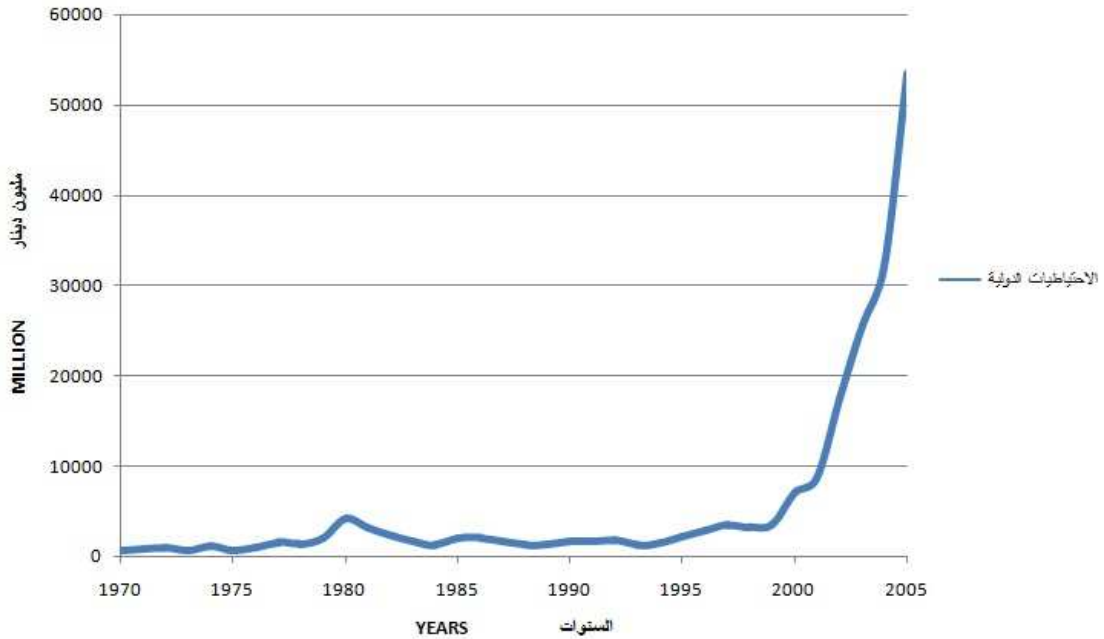
المصدر:-

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، الحسابات القومية (1970-1980) و (1980-1990 م).
- مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية (1986-1999 م).
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث، 2006، الربع الأول 2007 م.

2-3 صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية):

من خلال البيانات المتوفرة عن الاحتياطيات الدولية (تتكون من عملات وأرصدة أجنبية لدى البنك المركزي و المصارف التجارية والذهب النقدي وحساب الإحتياطي لدي صندوق النقد الدولي)⁽⁹⁾ خلال فترة الدراسة 1970-2005م، كما هو موضح بالشكل رقم(4) يلاحظ ازدياد في الاحتياطيات من (575.90 م.د) سنة 1970م إلى(53475.60 م.د) سنة 2005م بزيادة قدرها (52899.7 م.د)، وبمتوسط معدل التغير السنوي قدره (20.32%) خلال الفترة، كما هو موضح بالجدول (2-5) وقد يرجع سبب هذه الزيادة في الاحتياطيات الدولية إلى الارتفاع في حصيلة الصادرات النفطية، مما أدى إلى حدوث فائض ملحوظ في الإيرادات من النقد الأجنبي، انعكست في شكل زيادة في عملات وأرصدة أجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية، حيث زادت من (543.30 م.د) سنة 1970م إلى (52653.50 م.د) سنة 2005م، بزيادة قدرها (52110.2 م.د)، وبمتوسط معدل التغير السنوي قدره (5195.9 م.د) خلال الفترة، مما أثرت هذه الزيادة في مجموعها النهائي على رصيد الاحتياطيات الدولية كما هو موضح بالجدول (5). في حين نشاهد أن فترة الممتدة من 1983-1994م كانت تظهر هبوطاً في قيمة صافي الأصول الأجنبية، ويمكن إرجاع ذلك إلى التدهور في أسعار النفط في السوق العالمية، إذ تعتبر الصادرات النفطية الليبية هي من أهم مصادر النقد الأجنبي.

الشكل رقم(4)
رسم بياني للاحتياطيات الدولية خلال الفترة 1970-2005م



⁹ - مصرف ليبيا المركزي- "التجارة الخارجية خلال الفترة 1993-2002"- مصدر سبق ذكره.

الجدول (5)
بيانات عن صافي الأصول الأجنبية بالأسعار الجارية خلال الفترة من 1970-2005 م.

بالمليون دينار

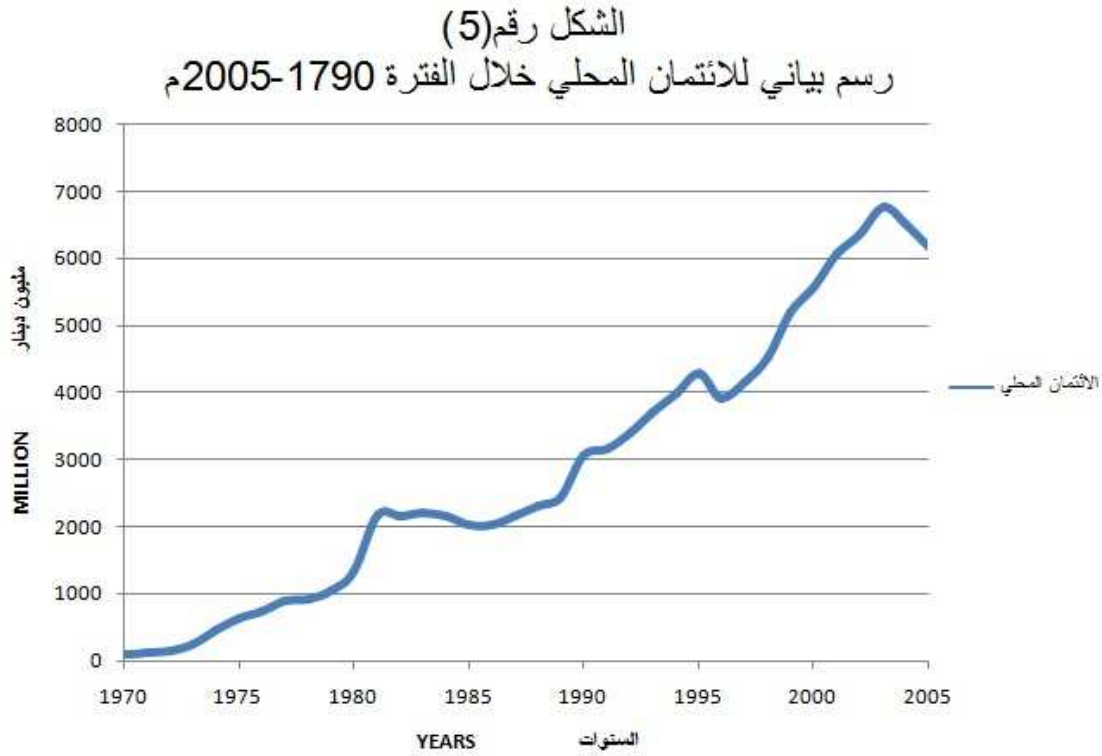
السنة	عملات وأرصدة أجنبية لدى المصرف المركزي و المصارف التجارية	الذهب النقدي	حساب الاحتياطي لدي صندوق النقد الدولي	الاحتياطيات الدولية	معدل التغير السنوي %
1970	543.30	30.50	2.10	575.90	-
1971	842.30	30.50	2.20	875.00	51.94
1972	944.80	30.50	2.20	977.50	11.71
1973	635.00	30.50	2.10	667.60	-31.70
1974	1122.20	30.50	2.10	1154.80	72.98
1975	663.10	30.50	2.10	695.70	-39.76
1976	993.40	30.50	2.10	1026.00	47.48
1977	1494.50	30.60	2.10	1527.20	48.85
1978	1294.30	30.60	2.40	1327.30	-13.09
1979	1977.80	30.80	16.50	2025.10	52.57
1980	4020.90	38.50	55.90	4115.30	103.21
1981	3022.30	44.70	65.10	3132.10	-23.89
1982	2252.30	44.70	61.70	2358.70	-24.69
1983	1600.30	44.70	59.10	1704.10	-27.75
1984	1169.00	45.00	50.80	1264.80	-25.78
1985	1885.40	45.00	52.10	1982.50	56.74
1986	1922.60	45.00	93.70	2061.30	3.97
1987	1582.70	45.00	93.70	1721.40	-16.49
1988	1150.80	45.00	93.70	1289.50	-25.09
1989	1171.40	45.00	93.70	1310.10	1.60
1990	1457.80	45.00	93.70	1596.50	21.86
1991	1486.70	45.00	93.70	1625.40	1.81
1992	1571.10	44.90	132.90	1748.90	7.60
1993	1076.80	45.30	142.40	1264.50	-27.70
1994	1218.70	50.00	167.70	1436.40	13.59
1995	1993.80	52.40	187.20	2233.40	55.49
1996	2538.90	53.30	167.50	2759.70	23.56
1997	3222.10	56.70	167.30	3446.10	24.87
1998	3027.00	57.70	167.40	3252.10	-5.63
1999	3175.10	57.80	251.10	3484.00	7.13
2000	6728.20	57.80	262.10	7048.10	102.30
2001	8205.90	57.80	323.30	8587.00	21.83
2002	16708.10	57.80	650.20	17416.10	102.82
2003	24789.60	57.80	764.30	25611.70	47.06
2004	31278.30	57.80	764.30	32100.40	25.33
2005	52653.50	57.80	764.30	53475.60	66.59
المتوسط	5195.9	44.51	161.72	5402.23	20.32

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1996-2000 م .
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2007 م .

2-4 صافي الائتمان المحلي :

تشير البيانات المتوفرة عن صافي الائتمان المحلي* (يتكون من السلفيات على المكشوف وأوراق تجارية مخصومة ومتداولة وتسهيلات أخرى)⁽¹⁰⁾ خلال فترة الدراسة إلى تطور في صافي الائتمان المحلي من (96.1 م.د) سنة 1970 م إلي (6166.6 م.د) سنة 2005 م، بزيادة قدرها 6070.5 م.د، كما هو موضح بالشكل رقم(5)، وبمتوسط معدل التغير السنوي قدره (14.3%) خلال الفترة، كما هو موضح بالجدول (6) حيث سجل رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال فترة الدراسة ارتفاعاً في معدلات النمو السنوية في أغلب فترات الدراسة، بإستثناء بعض السنوات.



*- ويعرّف الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

¹⁰ - مصرف ليبيا المركزي- "التجارة الخارجية خلال الفترة 1993-2002"- مصدر سبق ذكره.

الجدول (6)
بيانات عن صافي الائتمان المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة من 1970-2005 م.

بالمليون دينار

السنة	إجمالي الائتمان	معدل التغير السنوي %
1970	96.1	-
1971	107.5	11.86
1972	148.0	37.67
1973	241.0	62.84
1974	448.5	86.10
1975	641.9	43.12
1976	734.5	14.43
1977	891.4	21.36
1978	925.9	3.87
1979	1040.5	12.38
1980	1321.2	26.98
1981	2167.7	64.07
1982	2162.0	-0.26
1983	2208.1	2.13
1984	2153.7	-2.46
1985	2033.0	-5.60
1986	2031.6	-0.07
1987	2157.5	6.20
1988	2316.6	7.37
1989	2442.0	5.41
1990	3053.3	25.03
1991	3152.3	3.24
1992	3392.3	7.61
1993	3710.2	9.37
1994	3986.1	7.44
1995	4281.5	4.41
1996	3915.0	-8.56
1997	4165.9	6.41
1998	4530.2	8.74
1999	5203.6	14.86
2000	5584.0	7.31
2001	6057.6	8.48
2002	6357.8	4.96
2003	6775.1	6.56
2004	6510.3	-3.91
2005	6166.6	-5.28
المتوسط		14.3

المصدر:-

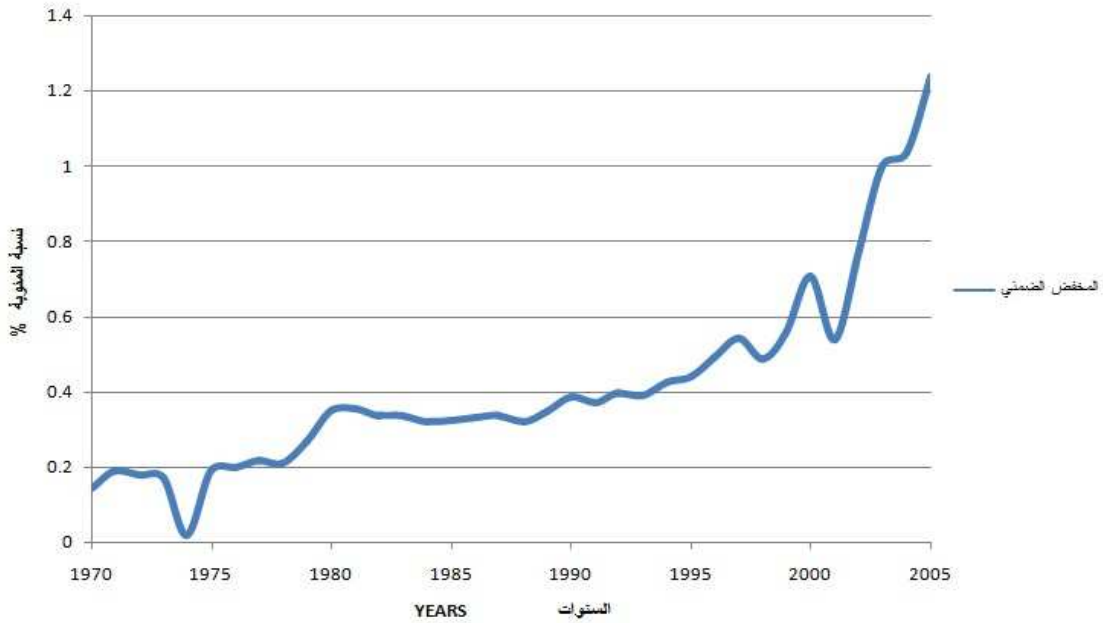
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000 م .
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث 2001 ، الربع الثالث 2006 م .

2-5) معدل التضخم المحلي (المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي) :

الرقم القياسي الضمني PGDP* على عكس الرقم القياسي للمستهلك حيث يحتوي على جميع أسعار السلع و الخدمات من السلع الوسيطة والنهائية، ويتميز هذا المؤشر بأنه يصلح للبيانات السنوية و الموسمية فقط. ويستخدم التغير النسبي للرقم القياسي للمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمعدل التضخم ويتم احتساب الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضروب في مائة وتشير البيانات المتوفرة عن معدل التضخم إلى تذبذب في معدلات النمو السنوية بين الزيادة والنقصان كما هو موضح بالشكل رقم(6)، حيث بلغ أقصى معدل سنوي سنة1975م (1101.7%)، وأدنى معدل سنة1985م، حيث بلغت (0.93%) وبمتوسط معدل التغير السنوي (32.92%) خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول (7).

الشكل رقم(6)

رسم بياني للرقم القياسي المخفض الضمني بأسعار 2003 خلال الفترة 1790-2005م



*- هناك عدت معايير لقياس معدل التضخم في الفكر الإقتصادي وأهمها:

1. الرقم القياسي الضمني .
2. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .
3. معامل الإستقرار النقدي .
4. فائض الطلب .
5. صافي فائض الطلب .
6. الإفراط النقدي .

الجدول (7)
بيانات عن معدل التضخم المحلي بالأسعار الحقيقية (المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي) خلال الفترة من 1970-2005 م.

السنة	المخفض الضمني باسعار 2003	معدل التغير السنوي %
1970	0.144	-
1971	0.189	31.250
1972	0.178	5.820-
1973	0.170	4.494-
1974	0.017	90.000-
1975	0.189	1011.765
1976	0.199	5.291
1977	0.217	9.045
1978	0.210	3.226-
1979	0.269	28.095
1980	0.350	30.112
1981	0.355	1.429
1982	0.337	5.070-
1983	0.335	0.593-
1984	0.321	4.179-
1985	0.324	0.935
1986	0.331	2.160
1987	0.336	1.511
1988	0.321	4.464-
1989	0.348	8.411
1990	0.385	10.632
1991	0.372	3.377-
1992	0.396	6.452
1993	0.390	1.515-
1994	0.426	9.231
1995	0.439	3.052
1996	0.490	11.617
1997	0.541	10.408
1998	0.487	9.982-
1999	0.558	14.579
2000	0.708	26.882
2001	0.537	24.153-
2002	0.777	44.693
*2003	1.000	28.700
2004	1.034	3.400
2005	1.240	19.923
المتوسط		32.29

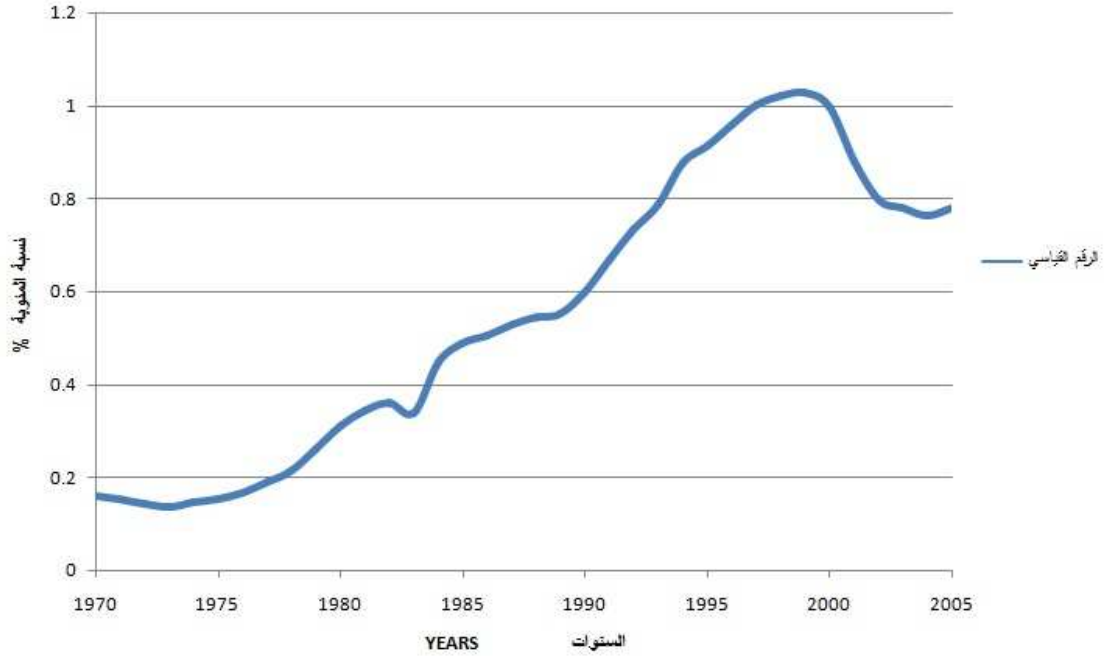
المصدر: من قبل الباحث (تم احتسابه من الجدول رقم 34 بالملحق الأول)

2- 6) الرقم القياسي لنفقة المعيشة :

الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لنفقة المعيشة CPI يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الإنفاق على المعيشة ما بين فترتين، ويهتم بأسعار والخدمات المستهلكة من قبل الأفراد، وتأخذ أسعار الاستهلاك النهائي وليس أسعار الإنتاج. و تشير البيانات المتوفرة عن الرقم القياسي لنفقة المعيشة خلال فترة الدراسة من 1970- 2005م، إلى زيادة في معدلات النمو السنوي كما هو موضح بالشكل رقم(7)، حيث بلغت أقصاه سنة 1984م حوالي(32.45%) وأدناه للرقم القياسي لنفقة المعيشة(0.88%) خلال الفترة، كما هو موضح بالجدول (8) إلا أنه يلاحظ بعد سنة 1999م انخفاضاً في معدلات النمو السنوي للرقم القياسي لنفقة المعيشة، وقد يرجع ذلك إلى جملة من السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تم انتهاجها منذ سنة 1999م، المتمثلة في تعديلات في سعر الصرف إلى جانب رفع القيود عن الصرف الأجنبي، وإجراءات تخفيض الرسوم الجمركية لبعض السلع الضرورية.

الشكل رقم(7)

رسم بياني للرقم القياسي لنفقة المعيشة بأسعار 1997 خلال الفترة 1790-2005م



الجدول (8)
بيانات عن الرقم القياسي لنفقة المعيشة بالأسعار الجارية خلال الفترة من 1970-
2005 م.

سنة الأساس 1997=100

السنة	الرقم القياسي لنفقة المعيشة	معدل التغير السنوي %
1970	0.161	-
1971	0.153	-4.97
1972	0.144	-5.88
1973	0.138	-4.17
1974	0.145	5.07
1975	0.154	6.21
1976	0.168	9.09
1977	0.190	13.10
1978	0.213	12.11
1979	0.262	23.00
1980	0.312	19.08
1981	0.345	10.58
1982	0.361	4.64
1983	0.339	-6.09
1984	0.449	32.45
1985	0.490	9.13
1986	0.506	3.27
1987	0.528	4.35
1988	0.545	3.22
1989	0.552	1.28
1990	0.600	8.70
1991	0.670	11.67
1992	0.733	9.40
1993	0.788	7.50
1994	0.878	11.42
1995	0.914	4.10
1996	0.959	4.92
1997	1.000	4.28
1998	1.020	2.00
1999	1.029	0.88
2000	0.999	-2.92
2001	0.882	-11.71
2002	0.798	-9.52
2003	0.781	-2.13
2004	0.764	-2.18
2005	0.779	1.96
المتوسط		173.84

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية وتقارير مختلفة.

الفصل الثالث

المدخل النقدي لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات

3- 1) التطور الفكري والتحليل النظري للمنهج النقدي:

في السبعينيات من القرن الماضي تكامل ظهور مدخل جديد يضع للنقود أولوية خاصة في عملية لتحقيق الإستقرار الاقتصادي أطلق عليه المدخل النقدي لميزان المدفوعات *monetary approach to the Balance of payments* وتم تقديم هذا المدخل بوصفه بديلاً عن النظريات التقليدية. لا يستخدم النقديون مفهوم ميزان المدفوعات في صورته كقائمة للمعاملات الدولية ولكن ينظر إليه كأحد الإختلالات النقدية الكلية، وتعد الاحتياطات الدولية *accumulating reserve accounts* المتغير الحاسم الذي يوضح أثر عجز أو فائض ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية التي تحدد بدورها عرض النقد في ظل نظام سعر الصرف الذي افترض ثابتة، إذ أن هذا المدخل لا يهتم بسلوك عناصر ميزان المدفوعات كل على حدة مثل تدفقات السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل ولا يهتم بالتوازنات الجزئية في حين أن المداخل الأخرى تهتم بمكونات عدم التوازن مثل منهج المرونات ومنهج الإستيعاب⁽¹¹⁾.

فمنهج المرونات يختصر مشكلة ميزان المدفوعات ويحولها إلى مشكلة توازن في الميزان التجاري انطلاقاً من فرض ثبات الأجور والأسعار في الاقتصاد القومي، أي أن هذا المنهج يخضع لضوابط وقواعد التوازن الاقتصادي الجزئي⁽¹²⁾.

أما منهج الاستيعاب فهو يشكل خطوة أكثر تطوراً من منهج المرونات من حيث القدرة على تسليط الضوء على جوانب التحليل الكلي لتكييف وتوازن ميزان المدفوعات، غير أن أوجه النقص التي تعترى منهج الاستيعاب، هي تركيزه الكبير على نموذج الدخل، وهو ما يحتم عليه التركيز على الميزان التجاري، وتجاهل مكونات ميزان المدفوعات الأخرى عند تحليل مشكلة تكييف وتوازن ميزان المدفوعات.

¹¹ - من موقع المدخل النقدي في تكييف ميزان المدفوعات- ص1

[www.thiqaruni.org/eco/127/\(6\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/127/(6).doc)

¹² - منجد عبد اللطيف- "المناهج النظرية للتخفيض"- مصدر سبق ذكره- ص101-103 .

ويمكن إبراز الخصائص التي تميز المدخل النقدي عن بقية المداخل الأخرى في النقاط التالية (سيتم مناقشة خصائص المداخل أو المناهج الأخرى في الفصل الرابع من هذه الدراسة) :

1- إن الأساس النظري للمدخل النقدي يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية غير حقيقية⁽¹³⁾ أي التعامل مع النقود باعتبارها رصيذا وليس تيارا* لذلك فإن التعديلات النقدية هي تعديلات بين الأرصدة النقدية المطلوبة وبين الأرصدة النقدية الفعلية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

2- يركز المدخل النقدي على الاحتياطات النقدية الدولية من خلال تركيزه على محددات الطلب المحلي على النقود وعرضها في تحليل الحساب النقدي أو التوازن النقدي.⁽¹⁴⁾ لأنه من خلال هذه المحددات يمكن إيجاد الآلية المناسبة للتأثير على الاحتياطات الدولية (وهذا سيتم مناقشته في الفصل السادس من هذه الدراسة). ولا يأخذ كافة المكونات الجزئية التي يتكون منها ميزان المدفوعات أي يأخذ بالتغيرات النهائية في رصيد ميزان المدفوعات ولا يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في كل من ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات الرأسمالية، من خلال هذه النظرة يظهر اختلاف جوهري بين المدخل النقدي وبقية المداخل.

وقد كان لبروز الفكر النقدي تأثير واضح في بلورة ونضوج المدخل النقدي كأحد أساليب تصحيح العجز في ميزان المدفوعات . وتعد المدرسة النقدية تجسيدا واضحا للفكر النقدي والتي ظهرت في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، وكانت موجهة أساسا إلى إنتقاد المدخل الكينزي . وتعتبر جامعة شيكاغو و البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي المراكز الأساسية لهذه الأفكار وتعود تسمية المدرسة النقدية إلى أحد أنصارها وهو (كارل برونر K.Brunner) إلا أن أهم أعلام هذه المدرسة هو الاقتصادي (ملتون فريدمان M.Friedman) الذي أسهم من خلال مؤلفاته ومقالاته في شيوع وتبني آراء هذه المدرسة.⁽¹⁵⁾

* يقصد بالتدفق (التيار) Flow: عبارة عن التغير خلال فترة زمنية معينة ، فهو كمية لا يمكن قياسها إلا من خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالرصيد Stock: هو كمية ثابتة في لحظة معينة كما سبق ذكره.

11- حنان لعروق- "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي: دراسة حالة الجزائر"- **جامعة منتوري** - قسنطينة- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- رسالة ماجستير في بنوك وتأمينات غير منشورة- السنة الجامعية 2004/2005- ص97.

14 - حنان لعروق -مصدر سبق ذكره -ص97

"لقد تطور المدخل النقدي على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال (روبرت ماندل R. Mundel وهاري جونسون H.Johnson). إلا أن النهضة الواضحة للمدخل النقدي بدأت باهتمامات (جيمس ميد James Meade) في كتابه ميزان المدفوعات عام 1951م . أما الدفعة القوية الثانية التي تلقاها فكر النقديين فجاءت على يد خبراء صندوق النقد الدولي من خلال الدراسات التي تم إعدادها بخصوص ميزان المدفوعات"⁽¹⁶⁾ ولعبت هذه الدراسات دورا ملحوظا في تطوير المدخل النقدي إذ أصدر الصندوق عدة مقالات تطبيقية كان بدايتها عام 1957م من قبل (جاك بولاك J.Polak) تحت عنوان (التحليل النقدي للدخل ومشكلات ميزان المدفوعات) تتناول فيها لأول مرة مشكلات ميزان المدفوعات من ناحية نقدية معتمدا على الأساليب الإحصائية والنماذج القياسية وبين أوجه التكامل بين النظرية النقدية، وتطور ميزان المدفوعات.

"فمنذ عام 1947م ومع بدء صندوق النقد الدولي ممارسة أعماله سعت البلدان الأعضاء في الصندوق للحصول على الانتماء لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها فكان لابد لصندوق النقد الدولي من أن يعي أسباب هذا العجز ومعرفة التدابير اللازمة للتغلب عليه، وعندها يتضح فيما إذا كانت سياسات هذه البلدان كافية لاستعادة التوازن أو لابد من تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية كشرط للحصول على انتماء من الصندوق".⁽¹⁷⁾

"هنا بدأ الاقتصادي الهولندي (جاك بولاك Jacques polak) الذي كان يعمل مديرا لدائرة البحوث في صندوق النقد الدولي للفترة 1968-1979م يعد الأب المؤسس لبرامج صندوق النقد الدولي بإعداد نموذج يستخدم لمعالجة التكيف الخارجي في دول أمريكا اللاتينية (النموذج النقدي للصندوق) مما عزز من بروز الاتجاه النقدي في مجال سياسات التكيف. وقد بني نموذج الأول على أساس افتراضات الاقتصاد الصغير المفتوح الذي يتبع نظام سعر

¹³⁻ أويابة صالح - " أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990/2009" - المركز الجامعي بغرداية - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- رسالة ماجستير في التجارة الدولية غير منشورة-السنة الجامعية 2010/2011- ص97-98.

- من موقع المدخل النقدي في تكيف ميزان المدفوعات-ص9.
[www.thiqaruni.org/eco/127/\(6\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/127/(6).doc)

17- نقلا من موقع المدخل النقدي في تكيف ميزان المدفوعات- ص11
[www.thiqaruni.org/eco/127/\(6\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/127/(6).doc)

الصرف الثابت⁽¹⁸⁾. وقد قدم باحثو صندوق النقد الدولي مقالات أكثر تطورا في هذا المجال تم تجميعها في كتاب واحد نشره الصندوق عام 1977م تحت عنوان (المدخل النقدي لميزان المدفوعات).

وفي عقد الثمانينيات كان من أبرز الدراسات التي تبنت المدخل النقدي بوصفه إطارا فكريا للتحليل الاقتصادي من قبل (جون ليكر John, laker و سبورز spores و وليم برنسون wiliam Branson) فضلا عن الكتاب المهمين بمشاكل البلدان النامية أمثال (محسن خان Mohsin khan و نايت knight) وبذلك احتل المدخل النقدي مكانه في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات بوصفه يُعنى بتصحيح الاختلال الإجمالي لميزان المدفوعات. بينما تهتم المداخل التصحيحية الأخرى بمعالجة الاختلالات القائمة في الميزان التجاري والحساب الجاري فقط .

يحتوي هذا النموذج على أربع معادلات (نموذج بولاك):
اثنتان منهما سلوكيتان واثنتان تعريفيتان⁽¹⁹⁾.

معادلة الطلب على النقود

$$\Delta Md = k \Delta Y \dots\dots\dots (1)$$

التغير في الطلب على النقود في بلد ما يكون متناسبا مع التغير في دخله بالعامل k وهو مقلوب سرعة تداول النقود.

معادلة الاستيرادات

$$M = mY \dots\dots\dots (2)$$

18- نقلا من موقع المدخل النقدي في تكييف ميزان المدفوعات- مصدر سبق ذكره- ص11

19- INTERNATIONAL MONETARY FUND-Research Department-"The IMF Monetary Model at Forty"-April 1997- Numbers: B23, C30, E52, F41-p.p5-9

- حنان لعروق - مصدر سبق ذكره- ص89-99

إن الطلب على الاستيرادات M هو دالة لدخل البلد حيث تمثل m الميل الحدي لاستيراد البلد.

معادلة عرض النقود

$$\Delta Ms = \Delta R + \Delta D \dots\dots\dots(3)$$

التغير في عرض النقود يساوي بالتحديد التغير في الاحتياطات الأجنبية لبلد ما بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي.

معادلة التغير في الاحتياطات الأجنبية

$$\Delta R=(X - M) + K \dots\dots\dots(4)$$

التغير في الاحتياطات الأجنبية يساوي بالتحديد الصادرات (-) الاستيرادات بالإضافة إلى تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي.

حيث :

$$Md = \text{الطلب على النقود}$$

$$Ms = \text{عرض النقد}$$

$$Y = \text{الدخل}$$

$$M = \text{الاستيرادات}$$

$$X = \text{الصادرات}$$

$$R = \text{الاحتياطات}$$

$$K = \text{تدفقات رأس المال الصافي بالنسبة للقطاع غير المصرفي}$$

$$k = \text{معكوس سرعة تداول النقود}$$

$$m = \text{الميل الحدي للاستيراد}$$

$$D C = \text{الاحتياطات المحلية}$$

وحل هذه المعادلات الأربع يعطينا قيم المتغيرات التي يحددها النموذج مثل الدخل والتغير في الاحتياطات الأجنبية كمتوسطات مرجحة* للقيم عن السنوات الحالية والماضية

للصادرات والتدفقات الرأسمالية للقطاع غير المصرفي والتغيير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي.

"وتمثل المعادلات الأربع السابقة الأساس المنطقي لعملية البرمجة التي يقوم بها الصندوق والتي تعرف بالبرمجة المالية** والتي كانت منذ أوائل الخمسينيات تشكل جوهر التحليل المؤدي إلى اشتراطات صندوق النقد الدولي التي يجب توافرها في البلد المقترض للحصول على الائتمان (القرض) من صندوق النقد الدولي"⁽²⁰⁾.

يوجد غرض آخر لتصميم أو تحليل سياسات الدولة للتعامل مع حالة ميزان المدفوعات من خلال ميزانية المصرف المركزي ونشاطات ائتمانه (قروضه) .

وهذا يتطلب معادلة التعريفية

$$\Delta H = \Delta R + \Delta DCB \dots \dots \dots (5)$$

أي أن هذه المعادلة تشير إلى أن التغيير في عرض النقد ينجم عن التغيير في الاحتياطات الدولية R (المكون الخارجي من القاعدة النقدية) ومن التوسع في الائتمان المحلي DCB (المكون الداخلي من القاعدة النقدية) الذي يمثل التغيير في موجودات الجهاز المصرفي.

* تعتبر نظرية المتوسط المتحرك من أقدم النظريات المستخدمة من قبل المحللين الفنيين في مختلف الأسواق على مستوى العالم، ويوجد العديد من أنواع المتوسط المرجح لعل من أهمها:

1. المتوسط المتحرك البسيط: وهو يعطى وزن نسبي ثابت لكل الفترات التي تدخل في حساب معادلته.
2. المتوسط المتحرك الآسي: وهو يعطى وزن نسبي أعلى للفترات الحديثة عن الفترات القديمة.
3. المتوسط المتحرك بالأوزان: وهو مثل المتوسط الآسي و إن كان أكثر تدرجا.

يمكن تعريف أي من أنواع المتوسط المتحرك على أنها قيمة افتراضية متحركة مرجحة بالأوزان لقيم حقيقية خلال فترة محددة من الزمن.

** المقصود بالبرمجة المالية: يشير مصطلح البرمجة بشكل عام إلى استخدام الأسلوب الكمي في تحديد أهداف السياسات الاقتصادية لتكون متوافقة مع كل من الأهداف الاقتصادية الكلية والأداء الاقتصادي للدولة، وذلك على المدى القصير والمتوسط الذي يتراوح ما بين شهر إلي سبعة أشهر.

20 - نقلا من رؤية صندوق النقد الدولي للمدخل النقدي في تصحيح الاختلال الخارجي ص5-6.

$$\Delta Ms = q \Delta H \dots\dots\dots (6)$$

حيث أن:

H = القاعدة النقدية (عملة + احتياطات البنوك التجارية)
DCB = الائتمان المحلي من البنك المركزي
q = مضاعف الائتمان.

إن مجموعة المعادلات (1, 2, 3, 4, 5, 6) تشكل التصميم الآخر المنطقي لبرمجة الصندوق الذي سمي بالبرمجة المالية.

وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي ظل مع مضي الوقت يستخدم نفس النموذج في جوهره كأساس لما وضعه من ترتيبات الائتمان، إلا أن هذه الترتيبات استمرت في التوسع والتعمق على مر السنين، فأنقسم " الائتمان " من الناحية التحليلية إلى ائتمان القطاع الخاص والذي يجري تشجيعه عادة وائتمان القطاع الحكومي والذي يجري تثبيطه عادة (سيتم الإشارة إليه لاحقاً في نموذج محسن خان).

3- 2 مساهمات صندوق النقد الدولي:

بعد المشاكل الاقتصادية التي واجهت البلدان النامية في السبعينات من القرن الماضي كتقلبات أسعار النفط سنة 1973- 1974م على سبيل المثال، قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء تعديل هيكلي مبرمج ومصمم خصيصاً لحل المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً.

استندت إدارة صندوق النقد الدولي على نظرية الامتصاص في البدء لكنها توسعت وتكاملت لاحقاً من قبل الاقتصادي (جاك بولاك J.Polak) في أواخر الخمسينيات، والذي أسس نموذجاً سمي على اسمه يعكس النظرة النقدية لميزان المدفوعات وغرضه هو ربط النقد والدخل بميزان المدفوعات، وقد أصبح هذا النموذج قاعدة للشروط المفروضة للوصول إلى القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي، ويشكل هذا النموذج العمود لمدخل صندوق النقد الدولي في الإدارة الكلية للاقتصاد.

منذ الخمسينات وبداية الستينات بدأت تتشكل ملامح الفكر النقدي لميزان المدفوعات في صورته المعاصرة وذلك بقسم بحوث صندوق النقد الدولي من خلال كتابات مجموعة من الاقتصاديين مثل (هاري جونسون Harry G.Johnson)، و(جاك بولاك Jacques Polak)، و(وروبرت ماندل Robert A.Mundell) وطلابهم في جامعة شيكاغو، ويرى مناصرو المنهج النقدي أن الخلل والتوازن في رصيد ميزان المدفوعات يجد أساسه في الخلل والتوازن في السوق النقدي. وقد كان لإسهامات صندوق النقد الدولي دور ملحوظ في تطوير المدخل النقدي.

لقد وسع صندوق النقد الدولي لاحقاً نموذج بولاك استناداً للنظرية النقدية لميزان المدفوعات تحت إطار نظرية البرمجة المالية. إذ تعد البرمجة المالية من صميم السمات النظرية والعملية لإدارة برامج الصندوق فيما يخص البلدان النامية على وجه الخصوص والذي يعد تنفيذها العمود الفقري والشرط الأساسي لموافقة الصندوق على تزويدها بالقروض كما ذكر ذلك سلفاً.

والبرمجة المالية هي الإطار المحاسبي الذي يتداخل في نظام الحسابات القومية للاقتصاد، حيث تشمل الدخل والإنفاق القومي وحسابات ميزان المدفوعات وحسابات البنك المركزي والنظام المصرفي والحكومي.

أولاً: نموذج صندوق النقد الدولي IMF في إطار نظرية البرمجة المالية:

"يربط إطار البرمجة المالية القطاع المالي مع ميزان المدفوعات كما هو مبين في المعادلات التالية"⁽²¹⁾:

$$Y = GDP - NF \quad \dots\dots\dots (7)$$

$$GDP = C + I + (X - M) \quad \dots\dots\dots (8)$$

$$A = C + I \quad \dots\dots\dots (9)$$

$$CA = X - M - NF \quad \dots\dots\dots (10)$$

²¹ - نقلاً من رؤية صندوق النقد الدولي للمدخل النقدي في تصحيح الاختلال الخارجي - ص 16-19
www.thiqaruni.org/eco/127/(3).doc

حيث أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي.

NF = صافي الدفعات إلى الخارج.

C = الاستهلاك.

I = الإستثمار .

X = الصادرات.

M = الواردات.

Y = الدخل.

A = الامتصاص المحلي (القدرة الاستيعابية).

CA = ميزان الحسابات الجاري.

وبتعويض المعادلة 8 و 9 و 10 و في (7).

$$Y = C+I+(X- M) -NF$$

$$Y= A+CA$$

$$CA = Y- A \quad \dots\dots\dots (11)$$

والمعادلة رقم(11) تعني أن عجز الحساب الجاري مساوٍ للفرق بين الدخل القومي والامتصاص المحلي (القدرة الاستيعابية) فضلا عن أنها تبين أن الحساب الجاري يظهر فائضا إذا كان الدخل أكثر من الامتصاص (القدرة الاستيعابية) والعكس في حالة العجز. أي أن عجز الحساب الجاري يمكن تخفيضه بتقليل الامتصاص نسبة إلى الدخل أو بزيادة الدخل نسبة إلى الامتصاص.

وبالطريقة نفسها فإن التغير في الاحتياطيات تساوي ميزان الحساب الجاري زائدا

على أي تدفقات لصافي رؤوس الأموال الأجنبية (ΔFI) أي أن:

$$\Delta R = CA + \Delta FI \quad \dots\dots\dots (12)$$

حيث أن:

ΔFI = التغير في تدفق صافي رأس المال الأجنبي.

ويجمع المعادلات رقم 11 و 12 نحصل على معادلة رقم (13):

$$\Delta R = Y - A + \Delta FI \quad \dots\dots\dots (13)$$

وتبين المعادلة رقم (14) ميزانية النظام المصرفي حيث أن التغيير في الرصيد النقدي المحلي (عرض النقود ΔM_S) يكون مساويا لمجموع التغيرات في الأصول الأجنبية (ΔR) والأصول المحلية (ΔG) و تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta M_S = \Delta R + \Delta G \quad \dots\dots\dots (14)$$

كما يفترض أن الطلب على النقود هو دالة للدخل والأسعار وتكاليف الفرص البديلة والذي يأخذ الصيغة الآتية :

$$\Delta M_d = f (\Delta Y , \Delta P , \Delta I) \quad \dots\dots\dots (15)$$

أو بإعادة الترتيب يمكن التعبير عنها بالصيغة التالية :

$$\Delta M_d = K \Delta Y \quad \dots\dots\dots (16)$$

حيث أن:

$K =$ معكوس سرعة تحويل النقود إلى دخل.

وطبقا لشرط التوازن في سوق النقد

$$\Delta M_S = \Delta M_d \quad \dots\dots\dots (17)$$

وعند دمج المعادلات رقم 14, 15, 17 لربط التغيير في صافي الأصول الأجنبية والتي فيها يعطينا ميزان المدفوعات الاختلاف بين التغيير في الرصيد النقدي والتغير في الائتمان المحلي⁽²²⁾ نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta R = f (\Delta Y , \Delta P, \dots) - \Delta G \quad \dots\dots\dots (18)$$

تظهر المعادلة رقم (18) بأن التغيير في صافي الأصول الأجنبية سيكون إيجابيا أي وجود حالة فائض في ميزان المدفوعات عندما يكون التغيير في الرصيد النقدي الكلي أكبر من التغيير في الائتمان المحلي .

²²- Ing. Vladimír Mokr-"**THE MONETARY MODEL OF THE IMF,ITS CHARACTERISTICS, EVELOPMENT AND PROBLEMS**"-University of Economics - Bratislava-BIATEC, Volume XII, 2/2004-p.p 5

وعليه، فإن المنهج النقدي يركز على رصد الميزان أي على التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية والتي عادة ما تدرج تحت الخط في تصنيف فقرات ميزان المدفوعات* .

"تظهر المعادلة رقم (11) بأن الفجوة (العجز بين الدخل والامتصاص المحلي) مساوٍ إلى الحساب الجاري، والحساب الجاري يجب أن يجري التغيير في صافي الأصول الأجنبية التي تكون مساوية أيضا إلى الاختلاف بين التغيير في العرض النقدي، والتغير في الائتمان الداخلي من ميزان النظام المصرفي ودمج المعادلة يكون"⁽²³⁾.

$$CA + \Delta FI = \Delta M - \Delta G \quad \dots\dots\dots (19)$$

وباستبدال المعادلة 11 بدل (19) نحصل على المعادلة التالية:

$$Y - A + \Delta FI = \Delta M - \Delta G \quad \dots\dots\dots (20)$$

أي أن إطار البرمجة المالية العام يبين العلاقة بين التغير في صافي الأصول الأجنبية والتغيير في الائتمان المحلي فيمكن أن يستعمل أو يستخدم في تصميم البرنامج المالي.

ثانياً: النماذج النظرية لصندوق النقد الدولي IMF:

1. نموذج جاك بولاك J. Polak :

يعتمد صندوق النقد الدولي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات على التحليل النقدي، ويعتمد هذا الأخير في جزء منه على النموذج الذي أعده (J Polak . بولاك 1957).

ومن خصائص النموذج بساطته وذلك لسببين هما :

السبب الأول : "أنه على مستوى التحليل لم يكن هناك مفر من البساطة نظراً لقلّة البيانات الإحصائية مثل الدخل القومي، وبخاصة في السنوات الأولى التي أعقبت انتهاء الحرب

* يقاس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات على أساس تقسيم بنود الميزان إلى مجموعتين يفصل بينهما خط أفقي و مجموعة توضع فوق الخط وتؤخذ على أنها تمثل البنود الأصلية في الميزان، ومجموعة أخرى توضع تحت الخط وتؤخذ على أنها تمثل بنود التسوية (كما أن هناك تقسيمات أخرى سيتم ذكرها في الفصل الرابع) .

²³ - نقلاً من رؤية صندوق النقد الدولي للمدخل النقدي في تصحيح الاختلال الخارجي- مصدر سبق ذكره- ص 20

العالمية الثانية بالنسبة للدول الأعضاء في الصندوق، فضلا عن عدم وجود النماذج القياسية لوصف إقتصادياتها، ومن هنا وقع الإختيار على النموذج الذي يحتاج إلى مجموعتين من الإحصاءات المتاحة وهما البيانات المصرفية، وبيانات التجارة".⁽²⁴⁾

السبب الثاني : هو الأكثر أهمية وهو أن البساطة جعلت النموذج يركز على المتغير الرئيس الذي يمكن للحكومات التحكم فيه وهو خلق الائتمان المحلي الذي يُعد ذا أهمية في معالجة ميزان المدفوعات.⁽²⁵⁾

إن استخدام (جاك بولاك J.Polak) دالة مبسطة للطلب على النقود، وبموجبها يكون الطلب على النقود يتناسب مع التغير في الدخل القومي النقدي بمعامل ثابت هو مقلوب سرعة تداول النقود، لذا فإن دالة الطلب على النقود بحسب النموذج تكون على النحو الآتي:⁽²⁶⁾

$$\Delta M_d = K \Delta Y \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

$$\Delta M_d = \text{التغير في الطلب على النقود.}$$

$$\Delta Y = \text{التغير في الدخل القومي النقدي.}$$

$$K = \text{مقلوب سرعة دوران النقود.}$$

"واضع النموذج اعتمد في صياغة هذه الدالة على النظرية الكمية للنقود كمرجعية نظرية، وأن افتراض ثبات سرعة تداول النقود غير القابلة للتغير في الأمد القصير وهذا يتفق مع اهتمام الصندوق بتصميم برامج التثبيت لمعالجة مشكلات الأمد القصير"⁽²⁷⁾.

²⁴ - نقلا من الموقع الانموذجات النظرية لصندوق النقد الدولي-ص40
www.thiqaruni.org/eco/8/(2).doc

²⁵ - جيمس ل. رو- "أزمة ثقة وأكثر من ذلك" - مجلة التمويل والتنمية- الناشر الصندوق النقد الدولي-يونيه-2008-
المجلد45-العدد2-ص8.

²⁶ - Perennial, Hardy - "**jacques J. Polak- Finance & Development**"-The IMF Monetary Model - December 1997-p.p 17

²⁷ - نقلا من رؤية صندوق النقد الدولي للمدخل النقدي في تصحيح الاختلال الخارجي-ص36
www.thiqaruni.org/eco/127/(3).doc

وقد بين (بولاك) العلاقة بين السياسة النقدية ووضع ميزان المدفوعات عن طريق تضمين النموذج دالة الاستيراد بالمعادلة الآتية: (28)

$$M = mY \quad \dots\dots\dots (2)$$

M = الاستيرادات.

m = الميل الحدي للاستيراد

Y = الدخل القومي.

وإن الطلب على الاستيرادات (M) دالة لدخل البلد (Y) إذ أن (m) تمثل الميل الحدي للاستيراد، وبحسب المعادلة (2) أن الاستيرادات لأي مدة زمنية تتناسب مع الدخل القومي للمدة السابقة، وإن التغير في عرض النقد يساوي التغير في الاحتياطات الأجنبية للدولة مضاف إليه التغير في الائتمان المحلي كما في المعادلة (3).

$$\Delta Ms = \Delta R + \Delta D \quad \dots\dots\dots (3)$$

ΔMs = التغير في عرض النقد.

ΔR = التغير في الاحتياطات الأجنبية.

ΔD = التغير في الائتمان المحلي.

$$\Delta R = (X - M) + K \quad \dots\dots\dots (4)$$

وإن المعادلات الأربع السابقة في النموذج كانت الأساس المنطقي لعملية البرمجة التي يقوم بها الصندوق التي تعرف باسم (البرمجة المالية كما ذكرنا ذلك سابقا) وهي البرمجة التي تشكل جوهر التحليل المؤدي إلى تحديد شروط الصندوق أي الإجراءات التي على الدولة المقترضة اتخاذها للحصول على الائتمان من الصندوق.

2. نموذج محسن خان M.S Khan :

إن هذا النموذج استند من الناحية الفكرية إلى الأسس نفسها التي يستند إليها نموذج (بولاك) السابق، إذ تم في هذا النموذج تطوير العلاقات القائمة بينهما بما يتلائم مع المعالجات

²⁸- Perennial, Hardy -The IMF Monetary Model- cit-p.p 17

- Ing. Vladimír Mokr- cit-p.p1-2

طويلة الأمد، ويتضمن هذا النموذج إجراء تغييرات في مجالات عديدة للتأثير في مستوى الإدخار والاستثمار وزيادة الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وقد وضح هذا النموذج بأن السياسات المستخدمة في جانب الطلب لها تأثيرات في جانب العرض في الوقت نفسه .

وتكون صيغة دالة الطلب على النقود في النموذج على النحو الآتي :

$$M_d = (Y, \pi, r) \dots\dots\dots (21)$$

حيث أن:

$$M_d = \text{الطلب على النقود.}$$

$$Y = \text{الدخل القومي.}$$

$$\pi = \text{التضخم.}$$

$$r = \text{سعر الفائدة.}$$

وفي كثير من الأحيان تُهمل أسعار الفائدة على الأصول البديلة للنقود كالسندات، بسبب عدم تطور الأسواق المالية في الكثير من الدول النامية. أما دالة عرض النقود في النموذج فقد أخذت الصيغة الآتية :

$$M_s = \Delta DC = (\Delta F I P + \Delta F I G) \dots\dots\dots (22)$$

حيث أن:

$$M_s : \text{عرض النقد.}$$

$$\Delta DC : \text{التغير في الائتمان المحلي.}$$

$$\Delta F I P : \text{التغير في إئتمان القطاع الخاص.}$$

$$\Delta F I G : \text{التغير في إئتمان القطاع الحكومي.}^{(29)}$$

يركز المدخل النقدي على الآثار الطويلة الأجل لتغييرات السياسة النقدية وإنعكاساتها على مشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات ؛ لذلك يوصف هذا المدخل بكونه يتعلق بصفة

27- M. S Khan and M.D. Knight-" Fund - **Supported Adjustment Programs and Economic Groth Occasional**"- Paper. No. 41. I M F. Washington – 1995- p.p 73.

جوهريّة بالأجل الطويل وترجع هذه الخاصية إلى ما يفترضه المدخل النقدي من أن عملية تكيف الأرصدة النقدية الفعلية لمستوياته المرغوبة تتطلب فترة زمنية تتراوح بين سنة وعشر سنوات.⁽³⁰⁾

ولقد أوضح كل من (محسن خان Mohsin khan و جيفلي A. ghevli) هذه الفرضيات في دراستهما المقدمة إلى صندوق النقد الدولي والتي تم فيها تحديد الفرضيات التي يتركز عليها المدخل النقدي في تحليله لميزان المدفوعات وهي الآتي:⁽³¹⁾

- صغر حجم البلد مع ملاحظة أن ذلك لا يعني اقتصار النموذج النقدي على البلدان الصغيرة فقط لكنه ينسجم أكثر معها.
- وجود سعر صرف ثابت.

استقرار دالتي الطلب والعرض النقدي في بيئة خالية من الخداع النقدي، بمعنى أن الاستقرار يعني ثبات معالم دالتي العرض والطلب على النقود في فترة زمنية معقولة أما ما يخص الخداع النقدي فالمقصود به أن يتم اتخاذ القرارات في ضوء القيمة الحقيقية للمتغيرات وليس في ضوء قيمتها الاسمية أي أن الأفراد سينظرون لأثر التخفيض في القيمة الحقيقية للنقود ويتصرفون على وفق ذلك وبخلاف ذلك فإن ارتفاع القيمة الاسمية للنقود يجعلهم يتصرفون بشكل طبيعي دون أي رد فعل تجاه عملية التخفيض مما يعطل من فاعليتها فضلا عن عدد من الفرضيات الأخرى مثل: توازن سوق النقد وسوق العمل وأن تسجل الدولة تقدما ملحوظا في الناتج القومي.

ثالثا : تقييم المنهج النقدي :

وعلى الرغم من حداثة هذا المنهج وسرعة انتشاره إلا أنه يؤخذ عليه بعض النقاط والتي يمكن إيجازها في الآتي:

30 – M. E Kreinin-" **International Economics A policy Approach**" -The Harbrace series in Busines and Economics-New york- Chicago, 1971-p.p153

31 - Aghevli and khan - "**The monetary APPROach to the Balance of payment determination An. Empired test, The monetary Approch to the Balance of payments**"-(IMF)-1979- p.p 275-290

1- "افتراض المنهج النقدي أن دالة الطلب على النقود مستقرة لعدد معين من المتغيرات الاقتصادية وقد تم التركيز حصراً على المتغيرات المحلية ويلاحظ في ذلك إهمالاً لبعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية الأخرى ذات الارتباط القوي بمتغيرات المنهج النقدي. وقد يبرز هذا الانتقال بشكل واضح في البلدان الصغيرة الحجم التي تتأثر بتقلبات الأسعار الدولية مما يجعل دالة الطلب على النقود تتأثر بالمتغيرات الدولية وليس المحلية فقط".⁽³²⁾

2- قدم المنهج النقدي تحليلاً لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، وقد أستند أنصار هذا المنهج افتراضهم على أساس أن غالبية البلدان النامية كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع إحدى العملات القيادية العالمية فضلاً عن أنهم يرون أن عملية التصحيح في ظل سعر صرف معلوم تؤدي إلى تحول الاهتمام من التحليل في ميزان المدفوعات إلى تحديد سعر الصرف.⁽³³⁾

3-3) بعض الدراسات المتعلقة بتطبيقات المنهج النقدي في بعض الدول:

أ- دراسة (ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد النامي)⁽³⁴⁾
هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من الأساس النظري لميزان المدفوعات كظاهرة نقدية وفق المنهج النقدي للاقتصاد النامي من خلال معادلة رصيد الاحتياطي ، واختبار ما إذا كان الفائض في المعروض النقدي يلعب دوراً هاماً في اضطرابات أو اختلالات ميزان المدفوعات، علاوة على ذلك، اختبار ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة بين الاحتياطيات الدولية والائتمان المحلي، وباستخدام اختبارات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ واختبارات اتجاه السببية لجرانجر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2003م بالإضافة إلى اختبارات السكون، أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات النقدية للاقتصاد النامي لا تلعب دوراً هاماً في تصحيح اختلال ميزان

³² - نقلاً من موقع المدخل النقدي في تكييف ميزان المدفوعات-ص35
[www.thiqaruni.org/eco/127/\(6\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/127/(6).doc)

33 - من موقع المدخل النقدي في تكييف ميزان المدفوعات-مصدر السابق ذكره-ص35

³⁴ - FN Fleermuys Directorate of Environmental Affairs Ministry of Environment and Tourism Private Bag 13306-DEA RESEARCH DISCUSSION PAPER - "The balance of payments as a monetary phenomenon: An econometric study of Namibia" -Number 72 - Windhoek- Namibia- June- 2005-p.p 2-9

المدفوعات الناميبي، أي أن ميزان المدفوعات الناميبي ليس محض ظاهرة نقدية رغم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وفقاً للمقاربة النقدية للمنهج النقدي لمتغيرين هما التضخم والائتمان المحلي.

ملخص مختصر للدراسة:

وصف النموذج النقدي لميزان المدفوعات المقترح من قبل الباحث يتضمن 4 معادلات

وهي:

دالة العرض على النقود

$$M_s = (R + D) \dots \dots \dots (23)$$

دالة الطلب على النقود

$$M_d = F(Y, P, I) \dots \dots \dots (24)$$

شرط التوازن النقد

$$M_s = M_d \dots \dots \dots (25)$$

حيث أن:-

$$M_s = \text{عرض النقود.}$$

$$M_d = \text{الطلب على النقود.}$$

$$R = \text{الاحتياطيات الدولية.}$$

$$D = \text{الائتمان المحلي}$$

$$Y = \text{الدخل القومي الحقيقي.}$$

$$P = \text{مستوى الأسعار.}$$

$$I = \text{سعر الفائدة.}$$

النظرة النقدية تذهب إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الطلب على النقود والدخل ($\partial M_d / \partial Y > 0$)، وبين الطلب على النقود ومستوى الأسعار ($\partial M_d / \partial P > 0$)، وهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة ($\partial M_d / \partial I < 0$)؛ إذا زادت أسعار الفائدة، فإن الأفراد سوف يطلبون كمية أقل من النقود كما يتم زيادة تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي خلق الحوافز للإستثمار في الأوراق المالية ذات الفائدة.

تم التعويض في المعادلات (23)، (24) في (25)، فنعزل الاحتياطيات الدولية كمتغير تابع، فنحصل على المعادلة الاحتياطي الدولي:-

$$\Delta R = \Delta[F(Y,P,I)] - \Delta D \dots \dots \dots (26)$$

المعادلة (26) هي المعادلة الأساسية للنموذج النقدي لميزان المدفوعات، مشيراً إلى أن ميزان المدفوعات هو نتيجة الاختلاف بين نمو الطلب على النقود ونمو الائتمان المحلي.

النموذج القياسي للدراسة:-

النموذج يهدف إلى إظهار ما إذا كانت المتغيرات النقدية تعتبر أساسية لتحديد اختلال ميزان المدفوعات في ناميبيا. من أجل اختبار هذا الدور، تم توظيف النموذج القياسي للنموذج النقدي لميزان المدفوعات كما يلي:-

$$NFA = \beta_0 + \beta_1 LGDP_t + \beta_2 INFLATION_t - \beta_3 INTEREST_t - \beta_4 LDOM_CREDIT_t + \mu_t.. (27)$$

حيث أن:

NFA = رصيد الاحتياطيات الأجنبية.

LGDP = الناتج المحلي الإجمالي.

INFLATION = معدل التضخم.

INTEREST = سعر الفائدة.

LDOM_CREDIT = الائتمان المحلي.

μ_t = الخطأ العشوائي.

t = الفترة الزمنية.

الخلاصة:

نتائج الدراسة تشير أن مشاكل ميزان المدفوعات لا يمكن أرجعها فقط على التغيرات في عرض النقود، وبالتالي فإن السياسة النقدية الحكومية ليست آلية لتصحيح اضطراب التوازن في ميزان المدفوعات في ناميبيا. وهذه الدراسة لا تتوافق مع افتراضات المنهج النقدي.

ب- دراسة (نموذج تحديد سعر الصرف في الاقتصاد الأوكراني باستخدام المنهج النقدي) ⁽³⁵⁾، كان الهدف من هذه الدراسة إيجاد أفضل نموذج نقدي لسعر الصرف وتحديد

³⁵- Nataliya Boyko-"**THE MONETARY MODEL OF EXCHANGE RATE : THE CASE OF UKRAINE**" A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics Economic Education-The National University of Kiev-Mohyla Academy- 2002-p.p 2-22

العوامل المؤثرة فيه. عند أسعار الصرف الثابتة والمرنة في الاقتصاد الأوكراني خلال الفترة من 1996-9 إلى 2001-9م. كما هدفت هذه الدراسة دراسة تأثير الدولار على سعر الصرف الأوكراني وباستخدام اختبارات استقرار السلسلة الزمنية واختبارات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، أظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية لمعدل الفائدة المحلي في التأثير على سعر الصرف الإسمي. وإن بيانات النموذج تدعم النموذج النقدي المعدل لسعر الصرف المرن، هذا الاستنتاج تم رسمه على أساس مؤشر إيجابي ودلالة إحصائية لمعدل الفائدة المحلي في التأثير على سعر الصرف.

فكرة مختصرة عن النموذج النقدي لسعر الصرف الذي يتكون من 5 معادلات هي:

دالة الطلب على النقود

$$M_d = kPY \dots \dots \dots (28)$$

دالة العرض النقدي

$$M_s = m(DC + FER) \dots \dots \dots (29)$$

المستوى العام للأسعار

$$P = SP^* \dots \dots \dots (30)$$

شرط التوازن

$$M_d = M_s \dots \dots \dots (31)$$

متطابقة ميزان المدفوعات

$$CA + KA = FER \dots \dots \dots (32)$$

حيث أن:

M_d = الطلب على النقود .

M_s = عرض النقود.

DC = الائتمان المحلي.

FER = الاحتياطيات الدولية.

P = المستوى العام للأسعار المحلي.

P^* = المستوى العام للأسعار الدولية.

=S = سعر الصرف⁽³⁶⁾.

=CA = رصيد الميزان التجاري.

=KA = صافي المديونية الخارجية لجهات غير مصرفية مقيمة (الإستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات المعونة، القروض التجارية الخارجية).

= m = المضاعف النقدي.

=K = المعدل المرغوب فيه للأرصدة النقدية بالنسبة للدخل.

=Y = الدخل الحقيقي.

بالتعويض في المعادلة رقم 30 في 28 نحصل على المعادلة رقم (34):

$$Md = kP*SY.....(34)$$

وبالتعويض 32 في 29 ثم في شرط التوازن النقدي 31 وبعد ترتيب نحصل على المعادلة رقم (35):

$$m(DC + FER) = kP*SY..... (35)$$

وصف النموذج المقترح من قبل الباحث كالاتي:-

$$s = (m - m^*) + \alpha_1 (y - y^*) + \alpha_2 (i - i^*) + \text{error}..... (36)$$

حيث أن:-

s = سعر الصرف الإسمي.

m = عرض النقود.

y = الدخل القومي الحقيقي.

i = سعر الفائدة الإسمي.

* = تشير إلى البلد الأجنبي.

بعض الباحثين يقومون أيضا بتوظيف أو إضافة الاختلاف في التضخم $(\pi - \pi^*)$ والفرق في رصيد الميزان التجاري $(tb - tb^*)$.

في ظل نظام سعر صرف ثابت:

$$\alpha_1 = \text{من المتوقع أن تكون الإشارة سالبة} (-)$$

³⁶ - يقصد بسعر الصرف نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

$\alpha 2 =$ من المتوقع أن تكون الإشارة سالبة(-)

في ظل نظام سعر صرف مرن:

$\alpha 1 =$ من المتوقع أن تكون الإشارة سالبة(-)

$\alpha 2 =$ من المتوقع أن تكون الإشارة موجبة(+)

النموذج القياسي للدراسة المنهجية:

تتطلق المنهجية من الصيغة المطلقة لنظرية تعدل القوة الشرائية⁽³⁷⁾، ويمكن أن تكتب

على النحو التالي:

$$S = P / P^* \dots\dots\dots (37)$$

حيث أن:

$S =$ سعر الصرف الاسمي

$P P^* =$ مستويات الاسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

على الرغم من (PPP) يخلص إلى أن سعر الصرف هو السعر النسبي للسلع في بلدين، والنظرية النقدية تشير إلى أن سعر الصرف في المنهج النقدي يمثل الطلب النسبي على النقود للبلدين.

معادلة الطلب الحقيقي على النقود:-

$$Md/P = L (Y, i, K) \dots\dots\dots(38)$$

حيث أن:

$M =$ الطلب الحقيقي على النقود

$P =$ مستوى الاسعار

$L =$ دالة

$Y =$ الدخل الحقيقي

$i =$ معدل الفائدة

³⁷ - تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) الأساس النظري و العملي لكيفية تحديد أسعار صرف العملات، وقد ظهرت هذه النظرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين خرجت معظم الدول عن قاعدة الذهب، وتنسب هذه النظرية للاقتصادي السويدي (جوستاف كاسل Gustav Cassel) الذي قدمها في عشرينيات القرن العشرين. والنظرية لها صيغتان الصيغة المطلقة والصيغة النسبية.

K = العوامل الأخرى التي تحدد الطلب على النقود ويرتبط الطلب الحقيقي على النقود بشكل إيجابي مع الدخل ويرتبط سلبيا مع سعر الفائدة.

شرط التوازن الطلب الحقيقي على النقود يساوى العرض الحقيقي للنقود

$$M_d/P = M_s/P \dots\dots\dots (39)$$

حيث M_s عرض النقود، من المعادلة (38) و(39) ويمكن إعادة كتابة:

$$P = M_s / L (Y, i, K) \dots\dots\dots(40)$$

من المعادلة رقم 40، يمكن التعبير عن أسعار

$$P = M / L (Y, i, K) \dots\dots\dots (41)$$

بنفس الطريقة يمكن تمثل مستوى الأسعار لبلد أجنبي، ترمز (*) للبلد الأجنبي

$$P^* = M^* / L^* (Y^*, i^*, K^*) \dots\dots\dots(42)$$

يمكن أن نكتب الطلب على النقود وفق النموذج النقدي لسعر الصرف المرن كما يلي:

$$M_d/P = Y^{\gamma^1} e^{-\gamma^2 i} K \dots\dots\dots(43)$$

حيث أن:

e = يمثل الأس.

γ^1 و γ^2 = مرونة الدخل و سعر الفائدة على التوالي.

ملاحظة: يمكن إعادة كتابة معادلة الطلب على النقود في ظل سعر صرف ثابت (دون ناقص γ^2) كما يلي:

$$M_d/P = Y^{\gamma^1} e^{\gamma^2 i} K$$

بعد العرض المنطقي أعلاه، يمكن كتابة مستويات الأسعار كما يلي:

للبلد المحلي

$$P = M / Y^{\gamma^1} e^{-\gamma^2 i} K \dots\dots\dots (44)$$

للبلد الأجنبي

$$P^* = M^* / Y^{*\gamma^1} e^{-\gamma^{*2} i^*} K^* \dots\dots\dots (45)$$

إذا نعرض (44) و (45) في معادلة (37) سوف نحصل على:

$$S = (M / Y^{\gamma^1} e^{-\gamma^2 i} K) / (M^* / Y^{*\gamma^1} e^{-\gamma^{*2} i^*} K^*) \dots\dots\dots (46)$$

$$S = (M/M^*) (Y^* \gamma^{1*} / Y \gamma^1) (e^{-\gamma^{2*} i^*} / e^{-\gamma^2 i}) (K^* / K) \dots\dots\dots (47)$$

تأخذ القيم اللوغاريتمية في (47) (الحروف الصغيرة تدل على اللوغاريتمات من حروف كبيرة)

$$s = m - m^* - \gamma^1 y + \gamma^{*1} y^* + \gamma^2 i - \gamma^{*2} i^* - k + k^* \dots\dots\dots(48)$$

إذا لم تكن هناك عوامل أخرى لتحديد الطلب على النقود فإن (0=k*=k) نحصل على:

$$s = m - m^* - \gamma^1 y + \gamma^{*1} y^* + \gamma^2 i - \gamma^{*2} i^* \dots\dots\dots(49)$$

معادلة (49) هي المعادلة الأساسية لنموذج النقدية بأسعار مرنة

$$s = m - m^* - \gamma^1 y + \gamma^{*1} y^* - \gamma^2 i + \gamma^{*2} i^* \dots\dots\dots(50)$$

معادلة (50) هي المعادلة لنموذج النقدية بأسعار ثابتة

النموذج القياسي للدراسة:

سيتم استخدام الإنحدار التالية، استنادا إلى (49) و (50):

$$s_t = \beta_0 + \beta_1 m_t + \beta_2 m^*_t + \beta_3 y_t + \beta_4 y_t^* + \beta_5 i_t + \beta_6 i_t^* + \varepsilon_t \dots\dots\dots(51)$$

حيث أن:

$$\beta_0 = \text{ثابت}$$

$$\varepsilon = \text{الخطأ العشوائي.}$$

$$t = \text{فتره زمنية}$$

بما أن النموذج الأساسي النقدي لا يتضمن المتغيرات الكبيرة في تفسير سلوك سعر الصرف في أوكرانيا، سوف يتم تعديل النموذج الأساسي من خلال استبدال (k) في (48) بنسبة الدولار .

$$s_t = \beta_0 + \beta_1 m_t + \beta_2 m^*_t + \beta_3 y_t + \beta_4 y_t^* + \beta_5 i_t + \beta_6 i_t^* + \beta_7 drt + \text{dummy} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(52)$$

حيث أن:-

dr = نسبة الدولار (نسبة مئوية من الودائع في العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي)
 $dummy$ = لمعرفة مدى تأثير سعر صرف الثابت من تخفيض قيمة العملة.

وسيتم اختبار الانحدار (51) و (52) و اختبار الفرضية التالية:

H0: لا تعديل في (سعر مرن أو ثابت) يوضحه النموذج النقدي لسعر الصرف في أوكرانيا.

H1: تعديل في (سعر مرن أو ثابت) يوضحه النموذج النقدي لسعر الصرف في أوكرانيا.

H0: الدولار لا تؤثر على سعر الصرف.

H1: الدولار تؤثر على سعر الصرف.

ج- دراسة (الائتمان المحلي وميزان المدفوعات حالة الاقتصاد الفلبيني:نتائج

التطبيقات)⁽³⁸⁾ تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة مفادها أن الفائض في المعروض النقدي الناتج عن زيادة في الائتمان المحلي يجلب معه اختلالات في ميزان المدفوعات الفلبيني وفقاً للمنهج النقدي، "أي هل توجد علاقة سببية بين التغير في الائتمان المحلي واختلالات ميزان المدفوعات الفلبيني؟" خلال الفترة من 1972 إلى 1983م، وللوصول إلى تلك النتيجة تم استخدام اختبارات اتجاه السببية لجرانجر ولتحديد فترات الإبطاء لنماذج الانحدار الذاتي، تم استخدام معيار خطأ التوقع النهائي (FPE)، فأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية بين الائتمان المحلي واختلالات ميزان المدفوعات الفلبيني أي أن الزيادة في المعروض النقدي الناجم عن توسع في الائتمان المحلي يجلب معه إختلال لميزان المدفوعات الفلبيني خلال فترة الدراسة.

معادلات الانحدار لتحديد اتجاه السببية هي:

$$\Delta NFA_t = \gamma_1 + \sum \alpha_i \Delta NFA_{t-i} + \sum \beta_i \Delta NDA_{t-i} + \text{TREND} + U_{it} \dots \dots \dots (53)$$

$$\Delta NDA_t = \lambda_1 + \sum \mu_i \Delta NDA_{t-i} + \sum \delta_i \Delta NFA_{t-i} + \text{TREND} + U_{it} \dots \dots \dots (54)$$

$$\Delta NIR_t = \phi_1 + \sum \psi_i \Delta NIR_{t-i} + \sum \omega_i \Delta DC_{t-i} + \text{TREND} + U_{it} \dots \dots \dots (55)$$

$$\Delta DC_t = \tau_1 + \sum \rho_i \Delta DC_{t-i} + \sum \theta_i \Delta NIR_{t-i} + \text{TREND} + U_{it} \dots \dots \dots (56)$$

³⁸ - Gilberto M. Llonto-"**DOMESTIC CREDIT AND THE BALANCE OF PAYMENTS**"-
Journal of Philippine Development - number Twenty -Five-Volume XIV, No, 2- 1987-p.p
222.

حيث أن:-

ΔNFA_t = التغير في صافي الأصول الأجنبية.

ΔNDA_t = التغير في صافي الأصول المحلية.

ΔNIR_t = التغير في صافي الاحتياطيات الدولية.

ΔDC_t = التغير في الائتمان المحلي.

TREND = الخطأ في الإتجاه.

U_t = الخطأ العشوائي.

t = الفترة الزمنية.

الفصل الرابع

تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات

4-1 مفهوم ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه (سجل منظم، أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية* التي تتم بين المقيمين (مواطنين أو وافدين) في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة)⁽¹⁾. بمعنى ؛ أن ميزان المدفوعات يعتبر الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية⁽²⁾. و قيل أيضا بأنه سجل تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية Economic Transactions التي تتم بين مقيم وغير مقيم خلال فترة زمنية غالباً سنة.

(ويُعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج** (Double Entry System) يتناول إحصاءات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم)⁽³⁾.

يؤدي ميزان المدفوعات عددا من الوظائف الاقتصادية يمكن إيجازها في نقاط الآتية⁽⁴⁾:

1- تقديم معلومات مفيدة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي واقتصاديات العالم الخارجي.

* المعاملات الاقتصادية: كل ما يجلب للدولة متحصلات (إيرادات)، أو يلزمها بمدفوعات للعالم الخارجي.

¹ - محمود يونس - "مقدمة في نظرية التجارة الدولية" -الدار الجامعية-1986-ص123 .

² - فليح حسن خلف - "التمويل الدولي" -الوراق للنشر و التوزيع-الطبعة الأولى-2004-ص93 .

** القيد المزدوج: كل عملية يترتب عليها حصول الدولة على إيرادات (متحصلات) تقيد في الجانب الدائن، وكل عملية تلزم الدولة بمدفوعات للعالم الخارجي تقيد في الجانب المدين للميزان.

³ - محمود يونس - المصدر السابق ذكره-ص125 .

⁴ - سامي عفيفي حاتم- "دراسات في الاقتصاد الدولي" -الدار المصرية اللبنانية-1988-ص91-92 .

2- معاونة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه دفعة الاقتصاد الوطني، في كثير من الأحيان ما ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات.

3- تعتبر البيانات الواردة أو المسجلة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتحليل العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

4-2) تقسيمات ميزان المدفوعات:

أولاً: التقسيم الرأسي للميزان:

حيث ينقسم الميزان رأسياً إلى قسمين:

أ- دائن (متحصلات).

وتقيد فيه كافة المعاملات التي يترتب عليها حصول الدولة على إيرادات (متحصلات) في نفس العام مثل الصادرات، وواردات رؤوس الأموال، وصادرات الذهب.

ب- مدين (مدفوعات):

وتدون فيه كافة المعاملات التي تلزم الدولة بمدفوعات إلى العالم الخارجي، مثل الواردات، وصادرات رؤوس الأموال، وواردات الذهب.

ثانياً: التقسيم الأفقي للميزان:

حيث ينقسم الميزان أفقياً إلى ثلاثة أقسام، هي:-

أ- الميزان أو الحساب الجاري.

ب- ميزان أو حساب رأس المال.

ج- ميزان أو حساب التسويات الرسمية.

والجدول رقم (9) التالي يوضح شكل مبسط لميزان المدفوعات من حيث التقسيمات، جدول رقم (10) يمثل نموذج مبسط عن ميزان المدفوعات الليبي .

جدول رقم (9) شكل مبسط لميزان المدفوعات

مدین (مدفوعات)	دائن (متحصلات)
<ul style="list-style-type: none"> - واردات السلع والخدمات. - عوائد الاستثمارات إلى الخارج. - تحويلات من جانب واحد إلى الخارج (هبات، تعويضات، هدايا.. الخ) 	<ul style="list-style-type: none"> 1- الميزان أو الحساب الجاري: - صادرات السلع والخدمات. - عوائد الاستثمارات إلى الداخل. - تحويلات من جانب واحد إلى الداخل (هبات، تعويضات، هدايا.. الخ)
<ul style="list-style-type: none"> - صادرات رؤوس الأموال قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل. 	<ul style="list-style-type: none"> 2- ميزان أو حساب رأس المال: - واردات رؤوس الأموال قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل.
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة احتياطي العملات الأجنبية. - واردات الذهب. - منح القروض إلى الخارج. 	<ul style="list-style-type: none"> 3- ميزان أو حساب التسويات الرسمية: - السحب من احتياطي العملات الأجنبية. - صادرات الذهب. - الاقتراض من الخارج.

جدول رقم (10) يمثل نموذج عن ميزان المدفوعات الليبي

مليون دينار

دائن	مدين	البنود
		<p>أولاً-الحساب الجاري:</p> <p><u>1. السلع والخدمات</u></p> <p>أ-السلع</p> <ul style="list-style-type: none"> • الصادرات • الواردات <p>ب-الخدمات</p> <ul style="list-style-type: none"> • دائن • مدين <p><u>2. الدخل</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • دخل الاستثمار المباشر • دخل الاستثمارات الأخرى <p><u>3. التحويلات الجارية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • الحكومة العامة • القطاعات الأخرى ▪ قطاع النفط ▪ تحويلات العاملين للخارج ▪ أخرى <p>ثانياً-الحساب الرأسمالي والمالي:</p> <p>أ- الحساب الرأسمالي</p> <p>ب- الحساب المالي</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستثمار المباشر • استثمار الحافطة • استثمارات أخرى <p>ثالثاً-الخطأ والسهو:</p> <p>رابعاً-الميزان الكلي:</p>

المصدر: مصرف ليبيا المركزي-إدارة البحوث والإحصاء-النشرة الاقتصادية-المجلد 47 الربع الرابع-2007م.

3-4) المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات*:

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وذلك من خلال مؤشرات الاقتصادية المستخرجة من أرصدة الموازين الفرعية⁽⁵⁾.

1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:-

$$Y=C+I+(X-M).....(1)$$

حيث:

Y = الإنتاج من السلع مقيما بالنواتج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة.

C = الاستهلاك المحلي.

I = الاستثمار المحلي.

X = الصادرات.

M = الواردات.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C+I) = X - M(2)$$

حيث:

$C+I$ = تمثل القدرة الاستيعابية ونرمز لها بـ (A) ومنه:

$$Y - A = X - M (3)$$

* يقصد بالمؤشرات الاقتصادية: هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الأداء الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل. وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى سبعة أنواع رئيسية:

- 1- ميزان المدفوعات: (Balance Of Payment Indicators)
- 2- مؤشرات الإنتاج: (GDP & Output Indicators)
- 3- مؤشرات الثقة: (Confidence and Sentiment Indicators)
- 4- مؤشرات الأسعار والأجور: (Price Wages & Sales Indicators)
- 5- تقارير السياسة المالية ومعدلات الفائدة: (Monetary Policy, Money and Interest Rates Indicators)
- 6- مؤشرات الإسكان: (Housing Indicators)
- 7- مؤشرات التوظيف: (Employment Indicators)

5 - نقلا من الموقع عموميات حول ميزان المدفوعات
<http://forum.stop55.com/284416.html>

حيث أن :

$$Y - A = \text{الفائض أو العجز في الناتج} .$$

$$X - M = \text{رصيد الميزان التجاري} .$$

$$(Y - A > 0) \text{ فائض في رصيد الميزان التجاري أي } (X - M > 0) .$$

$$(Y - A < 0) \text{ عجز في رصيد الميزان التجاري أي } (X - M < 0) .$$

2- معدل التغطية (TC) :

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \dots \dots \dots (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من مئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها .

3- معدل التبعية (TD) :

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج المحلي الخام (PIB)

$$TD = (M / PIB) \times 100 \dots \dots \dots (5)$$

كلما كان هذا المعدل أصغر كلما كان البلد أقل تبعية للخارج.

4- معدل القدرة على التصدير (TE) :

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (XF) إلى الناتج المحلي الخام (PIB)

$$TE = (XF / PIB) \times 100 \dots \dots \dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيراً فإن ذلك يدل أن للبلاد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5- معدل القدرة على سداد الواردات (CRM) :

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن ألا يقل عن (3) أشهر

وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (R) إلى الواردات من السلع (MF).

$$CRM = R / MF \times 360 \text{ Day} \dots \dots \dots (7)$$

6- العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والنتاج الداخلي الخام (PIB):

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والنتاج الداخلي الخام بالعلاقة التالية Boc/PIB حيث يمثل (Boc) رصيد ميزان العمليات الجارية. (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز وعموما إذا ما كان هذا المعدل (5%) فإن الوضعية الاقتصادية تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الإستدانة.

4-4 (4) مفاهيم التوازن لميزان المدفوعات :

هناك في الواقع مفاهيم مختلفة للتوازن لميزان المدفوعات ينبغي التمييز فيما بينها، إذ تندرج هذه المفاهيم من التوازن تحت نوعين، هما التساوي الحسابي والتوازن الاقتصادي.

4-4-1 (1) التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات :

يمثل حالة تتعادل فيها حقوق الدولة مع ديونها، وهو بالتالي يبين وضعا معيناً للدولة تتساوى فيها إيراداتها من العملات الصعبة مع مدفوعاتها من هذه العملات خلال فترة زمنية معينة⁽⁶⁾.

التوازن المحاسبي: ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وهو تساوي بين جميع المعاملات مع الخارج أي أن الجانب الدائن يساوي الجانب المدين وبذلك فإن الميزان متوازن دائما من الناحية الحسابية نظرا لأن طريقة التسجيل فيه تتم بنظام القيد المزدوج (Double Entry System) .

يقال أن ميزان المدفوعات في حالة توازن، عندما يكون:
الطرف الدائن (متحصلات) = الطرف المدين (مدفوعات).
ويقال أن الميزان يعاني من خلل، إذا كان يعاني من فائض أو عجز، أي عندما يكون:
الطرف الدائن (متحصلات) \neq الطرف المدين (مدفوعات).

⁶ - عطية الفيتوري- "الاقتصاد الدولي"- منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية- بنغازي- الطبعة الأولى-1988- ص149-157.

- كامل بكري- "الاقتصاد الدولي"-الدار الجامعية-1988-ص55-71 .

فإذا كان:

الطرف الدائن (متحصلات) < الطرف المدين (مدفوعات) فإن هناك فائض.
الطرف الدائن (متحصلات) > الطرف المدين (مدفوعات) فإن هناك عجز.

إذاً التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات هو أمر حتمي ولا بد منه، حيث لا بد وأن يتساوى الطرف الدائن مع الطرف المدين في نهاية الميزان، وهذا لا يعنى أن الميزان يتسم بالتوازن من الداخل، أي في الحسابات الفرعية المكونة له.

4- 4- 2) التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

وهو أمر نادراً ما يتحقق، حيث من النادر أن تشهد معاملات الطرف الدائن في الميزان متساوياً أو متوازناً مع معاملات الطرف المدين. وبالتالي غالباً ما يعانى الميزان من فائض أو عجز.

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعنى أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الاقتصادي* لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنود الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود.

عليه، لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى نوعين: - (7) :-

* يقصد بالتوازن الاقتصادي: هو التوازن بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والعرض الكلي (النتاج المحلي) فإذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي يؤدي إلى فجوة إنكماشية ومن مظاهرها إنخفاض الأسعار وظهور البطالة، ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار مع الإدخار وتعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن الميزان التجاري والذي يساهم في توازن ميزان المدفوعات وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشي العجز بالموازنة العامة وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني .

ويقصد بالنمو الاقتصادي: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، و هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني .

⁷ - محمود يونس - مصدر سبق ذكره - ص 138 .

- أحمد مندور - "دراسات في الاقتصاد الدولي" - ص 170-174 .

النوع الأول : يعرف بالعمليات المستقلة (أو معاملات اقتصادية فوق الخط Above The Line حيث ينظر إليها كمصدر الخلل في ميزان المدفوعات وهذا طبعا في حالتها الفائض (العجز): وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب، واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط.

النوع الثاني : ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية(أو معاملات اقتصادية تحت الخط Below The Line حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمعالجة الخلل، هذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط): ويعرف بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة، وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة، أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر يعتبر ميزان المدفوعات مختلا، وللاختلال صورتان هما:-

الفائض : وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف الميزان بأنه موجب في صالح الدولة.

العجز : وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف الميزان هنا بأنه سلب في غير صالح الدولة.

وتوجد عدة طرق، لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، نذكر منها(8):-

1- الميزان الصافي للسيولة: ويعتبر أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات، وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب

⁸ - سامي عفيفي حاتم - "دراسات في الاقتصاد الدولي" - ص 116-129.

- أحمد مندور- المصدر السابق ذكره -ص 174-179.

المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل، وكذلك قصير الأجل. أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي. ويحقق ميزان المدفوعات فائضا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة، مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة.

2- الميزان الشامل للسيولة : يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطيات البنوك من الذهب والصرف الأجنبي، فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذلك حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية. أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، وكذلك الاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية، ويكتسب هذا المعيار أهميته البالغة عندما تكون احتياطيات الذهب والصرف الأجنبي تخضع لرقابة البنك المركزي.

3- الميزان الأساسي : طبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل كل من حساب المعاملات الجارية، وحساب رأس المال طويل الأجل في حين أن المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل، والاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي.

4- ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: طبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية، وحساب رأس المال طويل الأجل، وبعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة. حيث أن المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في حساب رأس المال طويل، والقصير الأجل، وكذلك حساب الذهب والصرف الأجنبي.

5- التوازن السوقي لميزان المدفوعات : ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة، حيث يقترح كبدل عن المعايير السابقة أن يخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق الممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي، حيث أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا اقتصاديا، عندما يتساوى أو يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه.

4-5) أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات * :

الاختلال في ميزان المدفوعات هو إما تحقيق الفائض أو العجز فيه، وبما أن الفائض يمثل إضافة إلى احتياطات البلد، فإنه لا يمثل مشكلة ملحّة للبلد المعني. وعليه، يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاختلالات (نقصد العجز) في ميزان المدفوعات حسب الأسباب التي أوجدتها، وذلك على النحو التالي على سبيل المثال لا الحصر :-

4-5-1) الاختلال العارض :

ينجم هذا الاختلال عندما تحدث في البلدان الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر على صادرات الدولة، وما يترتب عليه من انخفاض النقد الأجنبي من تلك الصادرات، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات.⁽⁹⁾ ومثال على ذلك الدول الزراعية، فإصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية على سبيل المثال، قد يؤدي إلى وجود أختلالات في الميزان التجاري.

4-5-2) الاختلال الدوري :

هي تلك الأسباب المتعلقة بالتغيرات الدورية التي تمر على الدول المتقدمة عادة، والمرتبطة بالدورات التجارية، مثل دورات الرخاء والركود الاقتصادي التي تحصل دوريا، وهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول وإنما تتفاوت حدتها.⁽¹⁰⁾

*- أما الاختلال في ميزان المدفوعات، يشير له الكثير من الاقتصاديين، بأن هناك طرق عديدة لتصحيح الاختلال، إذا علمنا أن الميزان يشمل نوعان من المعاملات:

- بنود اضافية : حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للبلد .
- بنود نقص: لأنها لا تنجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان، هو حالة عدم توازن بين هذين البندين، سواء بهيئة عجز أو فائض ومن الواضح، أن الفائض ينطوي على صافي التدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج

أما كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون هذا الميزان متوازنا دائما، نتيجة لاستخدام طريقة القيد المزدوج، وكما عرض من قبل... فالأجابة، أن الخلل سيحصل في أجزاء معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري، (لكونه أكبر الحسابات) أكثر ضررا على الاقتصاد الوطني منه في حالة الفائض، والعجز سيؤثر سلبيا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل) ذلك لأن العجز سيقود إلى عرض العملة المحلية في السوق المذكورة، أكثر من حاجة أو طلب الأجانب على شراء سلعة ذلك البلد. وعادة ماتستخدم السلطات العامه، هنا السياسات النقدية والمالية لتعديل هذا الخلل.

⁹ - حنان لعروق - مصدر سبق ذكره - ص 46.

¹⁰ - أويابة صالح - مصدر سبق ذكره - ص 88.

4-5-3 الاختلال النقدي :

يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات، حيث أن الزيادة في الدخل النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي، حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قُرنت بأسعار المنتجات المحلية، وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية. ومن ناحية أخرى قد يكون التضخم المستورد، ناتج عن ارتفاع أسعار الواردات. ومن ناحية أخرى قد يكون التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات، فإن هذا السعر عاجلا أم آجلا سوف يسفر عن الاختلال في رصيد ميزان المدفوعات.(11)

4-5-4 الاختلال الهيكلي :

هو ذلك الاختلال الذي يؤثر بشكل مباشر في هيكل التجارة الخارجية (سواء كانت الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، خاصة في الدول النامية التي تتصف صادراتها بالتركيز السلعي*. (12)

الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، وفي توزيع الموارد بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وقد يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية (13):-

أ- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول.

¹¹ - حنان لعروق- مصدر سبق ذكره -ص46.

¹² - أويابة صالح - مصدر سبق ذكره -ص88.

* يقصد بالتركيز السلعي: اعتماد اقتصاديات تلك الدول على سلعة أو سلعتين أساسيتين مثل السلع الإستخراجية كالبترول، وعادتا ما تتأثر مرونة صادراتها بالعوامل الخارجية المتمثلة بالأسواق العالمية.

¹³ - فرانسيس جبرو نيلام - "الاقتصاد الدولي" - ترجمة محمد عزيز ، محمود سعيد الفاخري - منشورات جامعة قارونس- الطبعة الأولى-1991-ص168-170 .

- فليح حسن خلف - مصدر سبق ذكره -ص128-131 .

- هاشم حيدر - "التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات" -معهد الإنماء العربي- بيروت- الطبعة الأولى - 1985-ص87-92 .

ب- تغير فنون الإنتاج، فقد يؤدي التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام أحد أو بعض من عناصر الإنتاج.

4-6) آليات تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات :

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات يعد إحدى العوامل المؤثرة على الاقتصاد القومي، لاسيما في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات. ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك.

إن تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات عبارة عن عملية يمكن عن طريقها إزالة الاختلال بين جانبي ميزان المدفوعات عند ظهوره. ويمكن تقسيم آليات تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات إلى نوعين:- أولهما آليات ذاتية، وثانيهما السياسات الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات*.

4-6-1) الآليات الذاتية لتكيف ميزان المدفوعات:

يقصد بالآليات التكيف الذاتي، أنها القوى الناتجة من تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، والتي إذا تركت لتعمل بحرية دون تدخل من السلطات، فإنها سوف تؤدي إلى إعادة التوازن إلى الميزان مرة أخرى بشرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال.

وتنقسم الآليات الذاتية إلى :-

- 1- التغير في سعر الصرف.
- 2- التغير في مستوى الدخل.
- 3- السياسات النقدية كوسيلة للتسوية.

4-6-1-1) التغيرات في سعر الصرف:

تغيرات سعر الصرف من الآليات الذاتية لعلاج الاختلال في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، من خلال انخفاض قيمة العملة* * فإذا افترض وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عن المعروض، مما ينتج عنه ارتفاع في سعر الصرف وانخفاض في القيمة الخارجية للعملة المحلية، وهذا بدوره سيؤدي

إلى جعل أسعار صادرات البلد منخفضة، بينما تكون أسعار الواردات أعلى من ذي قبل. مما سيؤدي إلى زيادة في قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات وسينتج عنه إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. (14)

وبالتالي، فإن انخفاض قيمة العملة هي أداة مصاحبة لحدوث عجز في ميزان المدفوعات في ظل شروط وفرضيات معينة تعرف بشرط مارشال ليرنر *** ، وهذه الشروط لازمه لكي يكون سوق الصرف مستقرا. ويكون سوق الصرف مستقرا إذا كانت مرونة عرض الصرف الأجنبي أكبر جبريا من مرونة الطلب على هذا الصرف (15)، ففي حالات العجز تنتهج الدول سياسة تخفيض قيمة العملة في حين تتبع سياسة رفع قيمة العملة في حالات الفائض في الميزان فالأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري يعتمد وفق صياغة مارشال - ليرنر على قيمة مرونة الطلب العالمي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات فإذا كان مجموع مرونة الطلب العالمي على الصادرات (+) الطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد الصحيح فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى علاج العجز في الميزان التجاري وإلى تلاشي الفائض في الميزان في حالة رفع قيمة العملة .

ويفترض "مارشال" عدد من الشروط لنجاح آلية تغير سعر الصرف في علاج اختلالات ميزان المدفوعات.

* ورد في أدب الاقتصادي أنه يمكن تقسيم آليات تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات على حسب النظريات الاقتصادية وهي تنقسم إلى منهجين: المنهج الأول المنهج الكلاسيكي أو النظرية النقدية والتي تعطي للسياسة النقدية دورا رئيسيا والمنهج الثاني المنهج الكينزي الذي يعطي للسياسة المالية دورا رئيسيا .

** عاده ما نفرق بين تخفيض وانخفاض قيمة العملة، وكذلك رفع وارتفاع قيمة العملة، فانخفاض قيمة العملة أو ارتفاعها (Depreciation or Appreciation) يشير إلى التغير في قيمة عملة أي بلد بالنسبة للعملة الأخرى، ولا علاقة له بالذهب، وهذا عادة يحدث نتيجة لعوامل السوق أي العرض و الطلب. أما تخفيض قيمة العملة أو رفعها (Devaluation or Revaluation) فإنه يشير إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة للذهب وبالتالي قيمة العملة بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى، وهنا فإن التخفيض ينتج عن قرار من السلطات النقدية وليس نتيجة لعوامل السوق.

14 - فرانسيس جيرو نيلام- مصدر سبق ذكره ص170-171 .

*** يقصد بشرط مارشال: هو عندما يكون مجموع المرونات السعرية لكل من الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح.

15 - أحمد مندور - "مقدمة في الاقتصاد الدولي" -الدار الجامعية-1990-ص198-199.

وهذه الشروط تتمثل في:

- أن التحليل ينطبق على دولتين فقط .
- وأن مرونة العرض تكون لا نهائية .
- وأن منحنيات العرض والطلب هي دوال للسعر فقط .
- وأن هناك سلعة واحدة متجانسة للصادرات والاستيراد .

إن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة يعتمد على بعض الشروط أهمها⁽¹⁶⁾:-

1- عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض قيمة عملاتها.

2- عدم ارتفاع أسعار السلع المحلية بمقدار أكبر من أو مساويا لمعدل التخفيض.

3- الاعتماد على "شرط مارشال" بالنسبة للمرونة السعرية لكل من الطلب على الصادرات و الواردات.

4- التحقق من القدرة الاستيعابية* للاقتصاد المحلى على تحقيق كفايته من الفائض في الصادرات عند تخفيض قيمة العملة.

إن التغيرات في سعر الصرف تستهدف الميزان التجاري، أي التأثير على قيمة الصادرات والواردات، إلا أنه يجب ملاحظة أن تحركات سعر الصرف تستغرق بعض الوقت لتعيد التوازن للميزان، ومن المرجح أن تكون مرونة العرض والطلب منخفضة في الفترة القصيرة عن الفترة الطويلة، لأن الوقت يكون مطلوباً لكل من المقيمين المحليين والأجانب لتعديل مشترياتهم طبقاً لتقلبات سعر الصرف⁽¹⁷⁾، وليس كل تخفيض في قيمة العملة يصاحبه تقليل العجز، فقد يصاحبه في المرحلة الأولى زيادة العجز، وهذا ما يعرف بتأثير منحنى J (Effect J-Curve) .

¹⁶ - فرانسيس جبرو نيلام - مصدر سبق ذكره-ص176-177 .

* يقصد بالقدرة الاستيعابية: على أنها إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق الحكومي.

¹⁷ - جون هيدسون، مارك هرندر- "العلاقات الاقتصادية الدولية" -ترجمة طه عبد الله ، محمد عبد الصبور -دار المريخ- ص219-220 .

ويرى بعض الاقتصاديين بأن هذا النوع من الظواهر قد حدث عقب تدهور قيمة الدولار في سنة 1971 م، ففي بادئ الأمر أدى تخفيض قيمة الدولار إلى زيادة العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع مرور الوقت وخلال الفترة التي سنحت للمرونات بالزيادة، بدأ العجز التجاري في التناقص وهذا ما يعرف بأسم تأثير منحنى J (Effect J-Curve) (18).

4- 6-1-2) التغيرات في مستوى الدخل:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات، وأهم شروطها هي:-

- أ- ثبات سعر الصرف .
- ب- جمود الأسعار .
- ج- ثبات الرصيد النقدي .
- د- الاعتماد على السياسة المالية، وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل القومي تحت تأثير مضاعف الإنفاق والتجارة الخارجية *.

وتتلخص هذه النظرية بأن البلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات، سيتخلص في النهاية من هذا العجز، من خلال التغيرات التي تحدث في الدخل، أي أن الاختلال سيؤدي إلى تغيير حجم الدخل المحلي ومستوى التشغيل، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

ففي حالة الفائض عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي بمقدار الزيادة في الصادرات بمقدار مضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل المحلي يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى التراجع .

¹⁸ - جون هدسون، مارك هرنر - المصدر السابق ذكره - ص 222 .

* باعتبار أن الدخل القومي هو القوة الشرائية الدافعة لحركات التصدير والاستيراد.

أما في حالة العجز** فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل المحلي بمقدار الانخفاض في الصادرات بمقدار مضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل ويفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى التراجع (19).

لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل يلعب دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى، وهي إحدى جملة من الانتقادات الموجهة إليها (20).

4- 6-1-3 السياسات النقدية :

يقصد بالسياسة النقدية: القيام بسياسات واستخدام أدوات بهدف التأثير على العرض النقدي في الأسواق المالية وبالتالي في الأداء الاقتصادي (سنقوم بتعريف السياسة النقدية بشكل أوضح في الفصل الخامس). يمكن اعتبار السياسة النقدية تلقائية عندما تكون كرد فعل للاختلالات في ميزان المدفوعات دون أي تدخل مقصود من قبل الدولة. ويمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية التلقائية إلى ثلاث أدوات وهي:-

1- انخفاض مستوى أسعار السلع المحلية كوسيلة للتكيف:

إن تعرض ميزان المدفوعات للعجز مع افتراض اعتماد السلطة النقدية لسياسة تثبيت سعر الصرف إلى الحد الذي يكون فيه سعر الصرف كوسيلة للتكيف غير فعال، قد يؤدي هذا العجز إلى انخفاض في عرض النقود بفعل انخفاض القاعدة النقدية، مما قد يعمل على تخفيض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، وستكون السلع المحلية رخيصة نسبيا مما ينتج عنه زيادة في الصادرات وانخفاض الواردات. وبالتالي، تحسن في الميزان التجاري، هذا بالرغم من أنه قد يكون هناك تحسن في أحد الموازين الأخرى.

** يقصد بالعجز في ميزان المدفوعات: عجز في الميزان التجاري، أي زيادة في الواردات عن الصادرات.

19 - حسين علي الطاهر - "دور الاحتياطات الدولية في انتشار التضخم العالمي" - رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة - جامعة قارون - 1993 - ص 7.

20 - جون هدسون، مارك هرندر - المصدر السابق ذكره - ص 223-234.

2- ارتفاع سعر الفائدة كوسيلة للتكييف:

على افتراض أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض في عرض النقود وبالتالي ارتفاع في سعر الفائدة المحلي، مما يتعين على المقيمين والأجانب تحويل جزء من أرصدهم التي يحتفظون بها بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية، للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع محليا، وهذا ينتج عنه تولد فائض في حساب رأس المال، وبالتالي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

3- الرصيد النقدي كوسيلة للتكييف:

يؤدي العجز في ميزان المدفوعات إلى نقص في الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض نفقاتهم على السلع والخدمات الأجنبية لتقليص النقص في أرصدهم النقدية، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الواردات، وسيعملون على إعادة أرصدهم النقدية إلى المستوى المرغوب فيه عن طريق زيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات إلى الأجانب، وهذا سيؤدي إلى زيادة الصادرات. بالإضافة إلى قيام بعض المقيمين إلى زيادة أرصدهم النقدية مؤقتا عن طريق بيع فائض من الأصول إلى الأجانب، وهذا سيؤدي إلى خلق فائض في رأس المال مما قد يؤدي إلى تحسن في رصيد صافي ميزان المدفوعات*.

4- (2-6) السياسات الملائمة لتكييف ميزان المدفوعات:

تشتمل السياسات الملائمة لتكييف الميزان على عدة مناهج يمكن التمييز بين أهم ثلاثة مناهج لسياسات الملائمة لتكييف ميزان المدفوعات وهي:-

1- منهج المرونة The Elasticities Approach

2- منهج الاستيعاب The Absorption Approach

3- المنهج النقدي The Monetary Approach

* على افتراض عدم وجود تعقيم Sterilization، والتعقيم هو عملية يتدخل فيها البنك المركزي في سوق الصرف لتعزيز قيمة العملة المحلية، مثلا عن طريق شراء العملة المحلية بعملة أجنبية، وهذا يؤدي إلى انخفاض في احتياطات البنوك التجارية، فيقوم البنك المركزي في عملية منفصلة تماما بشراء ما قيمته من السندات الحكومية من السوق المفتوحة (خلق وديعة دائنة)، وتقيدتها لحساب البنوك التجارية التي أشرت هذه السندات، وهذا يجعل تأثير اختلال ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية للدولة تأثير محايد وهذا ما يسمى بعملية التعقيم (الفكرة الأساسية هي خلق احتياطي جديد لدى النظام المصرفي التجاري بمقدار ما فقده من احتياطات أجنبية الذي نتج عن تدخل البنك المركزي في سوق الصرف).

سيتم الحديث عن المنهجين الأولين بشئ من الإيجاز، على أن يتم الحديث بشئ من التفصيل عن الإطار النظري للمنهج النقدي في الفصل السادس.

4- 6-2-1) منهج المرونات:

يعود الفضل لبروز منهج المرونات للإسهامات التي قدمها كل من (روبينسون Robinson 1937م) و(ملترز Meltzer) باعتباره أول منهج كينزي لتحليل آثار تخفيض قيمة العملة في ظل ثبات سعر الصرف لعلاج الخلل في الميزان التجاري، ويستخدم منهج المرونات التحليل التوازني الجزئي المارشالي لأسواق التصدير والاستيراد. ويتميز هذا المنهج بالخصائص التالية (21):-

1- يعتبر هذا المنهج إحدى ركائز سياسات تحويل الإنفاق* * بين السلع الأجنبية (المستوردة) والسلع المحلية، بحيث يؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات في حالة عجز ميزان التجاري والعكس صحيح في حالة الفائض.

2- يمثل هذا المنهج التوازن الاقتصادي الجزئي المرتبط بمشكلة تكييف اختلالات ميزان المدفوعات.

3- يركز هذا المنهج على شروط مرونة الصادرات والواردات، لبيان مدى استجابتهما للتغيرات الحادثة في سعر الصرف، إذ يتطلب تحسن الميزان التجاري أن تكون مجموع المرونات السعرية لكل من الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح أي (22):-

$$1 < MIE + XE \dots\dots\dots (8)$$

حيث أن :-

$$XE = \text{مرونة الطلب العالمي على الصادرات.}$$

21 - حسين علي الطاهر - مصدر سبق ذكره- ص9.

** أدوات السياسة الاقتصادية بصفه العامة تنقسم إلى:
- سياسات خاصة بتغيير الإنفاق وتتضمن كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية.
- وسياسات خاصة بتحويل الإنفاق التي تشير إلى إحداث تغييرات في سعر الصرف سواء أ كانت برفع أو خفض.

22 - كامل بكري - مصدر سبق ذكره- ص194-210 .

MIE = مرونة الطلب المحلي على الواردات.

4- 2-6-2) منهج الاستيعاب:

يعود الفضل لبروز منهج الاستيعاب للإسهامات التي قدمها كل من (جيمس ميد (J.Mead) و(سيدني الكسندر S.Alexander 1952م)، لكن الفضل الكبير في تطويره يرجع إلى (سيدني الكسندر)، الذي يعتبر أول من أطلق مصطلح الاستيعاب، وقد قدم (سيدني الكسندر) نموذجاً جديداً لتحليل آثار تخفيض قيمة العملة على رصيد ميزان التجاري ثم من وراءه ميزان المدفوعات، يعتمد على النموذج الكينزي المألوف بعد توسيعه ليشمل الصادرات والواردات (23).

ويتميز منهج الاستيعاب بالخصائص التالية (24):-

- 1- اهتمامه بسياسات تحويل الإنفاق لإحداث التغييرات المطلوبة في مستويات الطلب العالمي.
- 2- اهتمامه بأسواق السلع والخدمات، وعدم التركيز على الأسواق الأخرى، كسوق النقد وسوق رأس المال.
- 3- اهتمامه بنموذج التوازن الاقتصادي الكلي، أي بمتغيرات الاقتصاد الكلي كالدخل القومي والإنفاق القومي.

ويرتكز منهج الاستيعاب على معادلة الدخل القومي (25):-

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + (X_t - MI_t) \dots\dots\dots (9)$$

حيث أن :-

Y_t = الدخل القومي.

C_t = الاستهلاك.

²³ - كامل بكري - مصدر سبق ذكره - ص 205 .

²⁴ - حسين علي الطاهر - مصدر سبق ذكره - ص 10 .

²⁵ - عطية الفيتوري - مصدر سبق ذكره - ص 227-228 .

$I_t =$ الاستثمار .

$G_t =$ الإنفاق العام .

$X_t =$ الصادرات .

$MI_t =$ الواردات .

$t =$ الفترة الزمنية .

ويمكن كتابة المعادلة رقم (9) على الصورة التالية :-

$$Y_t = A + B \quad \dots \dots \dots (10)$$

حيث أن :-

$A =$ القدرة الاستيعابية *

$B =$ رصيد الميزان التجاري **

ويمكن كتابة المعادلة رقم (10) على الصورة التالية :-

$$B = Y_t - A \quad \dots \dots \dots (11)$$

ومن المعادلة السابقة يمكن تعريف رصيد الميزان التجاري (B) بالفرق بين الدخل (Y_t) القومي والاستيعاب الكلي (A).

وطبقا لهذه المعادلة يمكن التمييز بين ثلاث حالات وهي (26) :-

1- إذا كان الدخل القومي أكبر من الاستيعاب الكلي ($Y_t > A$)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون موجبا ($B > 0$) أي أن الميزان التجاري سيكون به فائض .

2- إذا كان الدخل القومي أقل من الاستيعاب الكلي ($Y_t < A$)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون سالبا ($B < 0$) أي أن الميزان التجاري سيكون به عجز .

* يقصد بالقدرة الاستيعابية: على أنها إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق الحكومي.

** يقصد برصيد الميزان التجاري: على أنه الفرق بين الصادرات والواردات.

26 - محمد المصطفى السجاد- "دراسة قياسية لميزان المدفوعات الموريتاني رؤية نقدية" - رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة - جامعة قارونس-1996-ص61 .

3- إذا كان الدخل القومي يساوي الاستيعاب الكلي ($Y_t=A$)، سيكون الميزان التجاري في حالة التوازن.

ولإبراز دور السياسة المالية والنقدية في تصحيح الاختلال فإن منهج الاستيعاب يفترض مجموعة من الفروض وهي⁽²⁷⁾:-

- أ- حالة التوظيف غير التام.
- ب- ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية، وفي مقدمتها أسعار السلع والأجور الاسمية و معدلات الفائدة.
- ج- وجود كميات كبيرة من الاحتياطيات النقدية الدولية.

4- 6-2-3) المنهج النقدي:

ويشير المنهج النقدي إلى أن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات ناجمة عن عدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود (أي اختلال السوق النقدي) داخل الاقتصاد، كما يركز المنهج النقدي على الآثار الطويلة الأجل لتغييرات السياسة النقدية وانعكاساتها على توازن ميزان المدفوعات وتكييفه، ويقال أن المنهج النقدي بصفة جوهرية يتعلق بالأجل الطويل، على أساس أن عملية تكيف الأرصدة النقدية الفعلية طبقاً لمستوياته المرغوبة تتطلب فترة زمنية بين سنة وعشر سنوات⁽²⁸⁾. سيتم الحديث عن المنهج النقدي بشئ من التفصيل في الفصل السادس.

27 - حسين علي الطاهر - مصدر سبق ذكره-ص11.

28 - سامي عفيفي حاتم - مصدر سبق ذكره- ص148 .

الفصل الخامس

السياسة النقدية في ليبيا وفعاليتها

5-1) مفهوم وأهداف وأدوات السياسة النقدية :

"يقصد بالسياسة النقدية، مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية والتي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، وتتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع)"⁽²⁹⁾ . وهناك معنيان، "للسياسة النقدية، ضيق، وواسع، فالمعنى الضيق ينصرف إلى مراقبة وتنظيم عرض النقد بهدف تحقيق أهداف سياسة اقتصادية * . أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فيشمل تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي والخزينة العامة أو الحكومة بهدف التأثير على النقد والائتمان وحجم وتركيب الدين الحكومي " ⁽³⁰⁾ .

وللسياسة النقدية مجموعة من الأهداف نوجز بعضاً منها في النقاط الآتية⁽³¹⁾:-

1- تحقيق مستوى من الاستقرار النقدي والاقتصادي * * من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة المحلية داخلياً وخارجياً * * ، والتي تتولد من التغيرات في المستوى العام للأسعار وذلك يتم من خلال التحكم في قيمة المعروض النقدي في السوق النقدي، فمن خلال السياسة النقدية يتم التأثير على حجم الإنفاق الكلي، وذلك بتغيير عرض النقود في السوق، من خلال السياسة النقدية.

²⁹ - عقيل جاسم - النقود والمصارف - منشورات الجامعة المفتوحة- بنغازي- الطبعة الأولى-1994- ص207 .

* أهداف السياسة الاقتصادية: معدلات نمو عالية - استخدام كامل - استقرار سعر الصرف - توازن ميزان المدفوعات.

³⁰ - نقلا من موقع مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها -ص1
[www.thiqaruni.org/eco/75/\(17\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/75/(17).doc)

³¹ - أكرم حداد- المصدر السابق ذكره-ص 183-186 .

** الاستقرار النقدي: المتمثل بتخفيض معدلات التضخم أو إلغاءه إن أمكن للحفاظ على القوة الشرائية للنقد.
أما الاستقرار الاقتصادي: يهدف لتحقيق العمالة الكاملة دون تضخم و التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الدخل الحقيقي.
*** بعد انهيار نظام الصرف الثابت وانهيار اتفاقية بريتون وودز 1971م، أصبح الدفاع عن القيمة الخارجية للنقد الوطني واحداً من أهداف السياسة النقدية للمصارف المركزية.

2- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي والنتائج المحلي فعندما تنجح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة الانتاج عند زيادة كمية النقود في السوق النقدي في حالة الكساد، أو تقوم بخفض كمية النقود في السوق في حالة التضخم، فأنها بذلك تكون قد أسهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خاصة في القطاعات التي كانت تعاني من عدم استقراره الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات الإستثمار لتحقيق الاستخدام الشامل Full Employment .

3- المشاركة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات كالسوق المالي و السوق النقدي*، وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وتطويره.

إن تأثير استخدام أدوات السياسة النقدية قد لا يظهر بصورة مباشرة وبالتالي، تسعى السلطة النقدية للتأثير على أهداف وسيطة، والتي تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية وبالمقابل يمكن اختبار تأثيرها على الأهداف النهائية لهذه السياسة، ويعتبر عرض النقود وأسعار الفائدة أهم هذه الأهداف الوسيطة، وللتأثير عليها يجب التأثير مسبقاً على أهداف الأداء المتمثلة في القاعدة النقدية واحتياطات المصارف⁽³²⁾، ويوضح الشكل المبسط رقم(8) تسلسل عمل آلية أدوات السياسة النقدية.

* السوق النقدي هو أحد مكونات سوق المالي لأن هذا الأخير يتكون من سوق النقدي و سوق رأس المال، لكن الفرق بينهما في طريقة عمل كلا سوقين

السوق النقدي:

بخلاف السوق المالية فالسوق النقدية هي سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، التي تتم فيها عملية الإقراض و الاقتراض من المؤسسات المصرفية، فهو سوق التعامل بين البنوك، حيث تلجأ البنوك إلى هذه الأسواق لتوفير احتياطي من السيولة في حسابها المفتوح لدى البنك المركزي لمواجهة عمليات السحب التي يقوم بها العملاء، و تتم الصفقات هنا بين البنوك نفسها التي تقرر مع بعضها البعض، حيث يتحدد سعر الفائدة من طرف البنك المركزي و بالتالي هذا المعدل يتحدد وفقاً للسياسة النقدية للدولة، في فترات التضخم تعمل على رفع سعر الفائدة لتحقيق حجم الأوراق النقدية المتداولة و تخفض إذا أرادت تنشيط الاقتصاد.

السوق المالي:

على عكس السوق النقدي فالإقراض و الاقتراض يتم في الأجل المتوسطة والطويلة و يلتقي فيها العرض والطلب عن طريق الأشخاص والمؤسسات التي تمتلك رؤوس الأموال والتي تزيد اقتراضها بمعدل فائدة بالطلب المتمثل في بعض التجار الذين يبحثون عن رؤوس أموال جديدة، يتم التعامل بالأوراق المالية في هذه السوق عبر سوقين أساسيين هما:

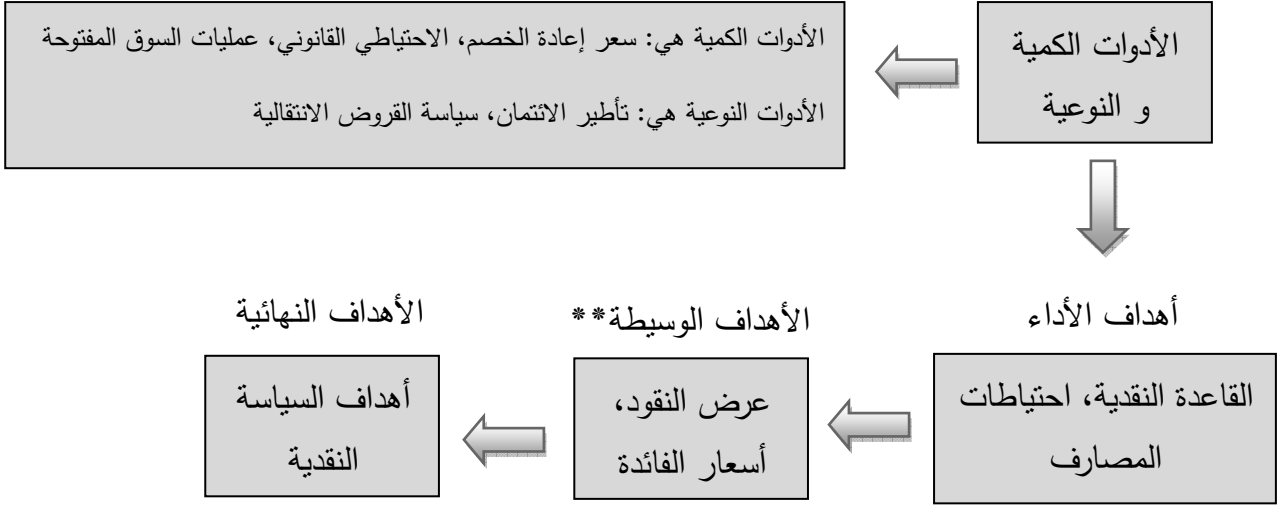
- السوق الأولية :

هي جزء من السوق المالية أي يتم شراء و بيع الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي تطرح للتداول، لهذا تعرف بسوق الإصدارات حيث تقوم الدولة بإصدار قرض عام عن طريق السندات، وبعد عمليات الاكتتاب في الأوراق المالية عن طريق البنوك مقابل فائدة معينة يتحدد سعرها حسب العرض والطلب وهو غالباً أعلى من سعر الفائدة في الورق النقدي الذي تحدده البنك المركزي ثم تنقل هذه السندات والأسهم كمرحلة ثانية إلى سوق ثانوية.

- السوق الثانوية:

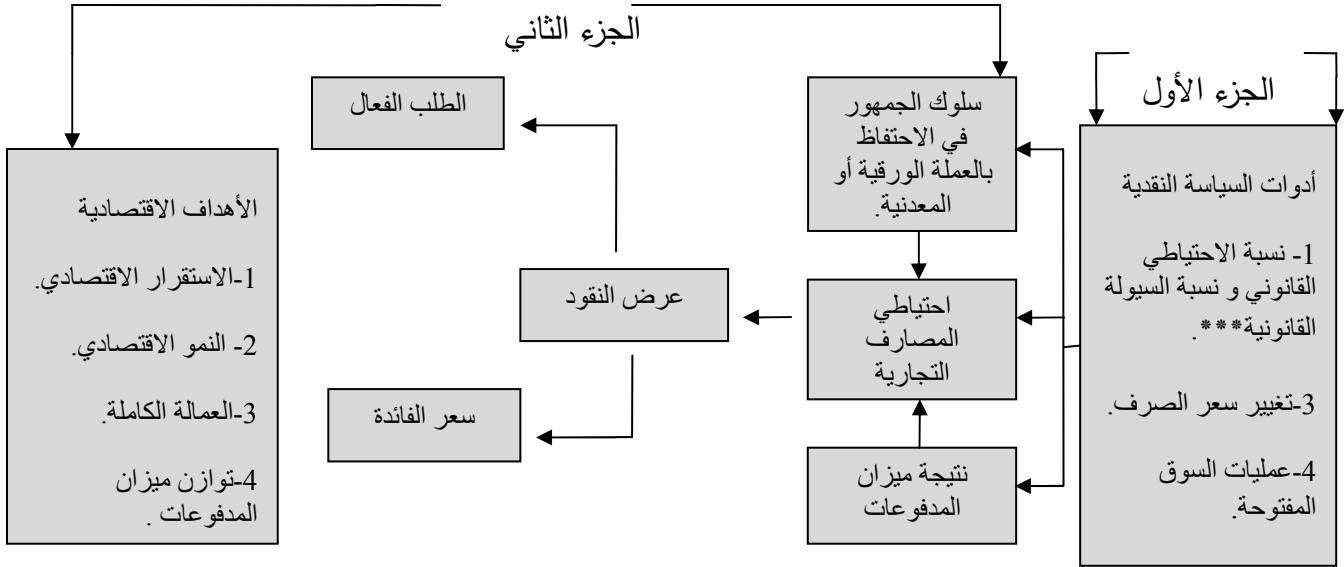
في هذه الأسواق يتعامل بالأوراق المالية التي صدرت سابقاً وذلك داخل البورصات عكس السوق الأولية التي يتم فيها التعامل خارج البورصات وهذه السوق الثانوية هي ما ندعوها بورصة القيم المنقولة.

الشكل رقم (8):- أدوات السياسة النقدية:-



كما يوضح الشكل (9) العلاقة بين أدوات السياسة النقدية المتمثلة بالجزء الأول، وكيفية تأثيرها في المتغيرات والأهداف الاقتصادية والمتمثلة بالجزء الثاني.

الشكل رقم (9):- رسم توضيحي للعلاقة بين أدوات السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي.



32 - ميلود جمعه الحاسبه - "النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي" - منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي - الطبعة الأولى - ص 240 .

** يوجد جدل كبير بين المدرسة الكنزية والمدرسة النقدية مما يضع السلطات النقدية أمام خيارين بديلين من الأهداف الوسيطة أسعار الفائدة(المدرسة الكنزية) وعرض النقود(المدرسة النقدية).

*** نسبة الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية، الأول يختص بالنسب فالودائع، والثاني يختص بنسب فإجمالي الخصوم الإيداعية.

ويمثل الجزء الأول من الرسم التوضيحي، أدوات السياسة النقدية من تصميم وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وذلك باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية، بهدف التأثير على عرض النقود، وبالتالي محاولة التأثير على النشاط الاقتصادي.

بينما يعبر الجزء الثاني من هذا الرسم الشكل رقم (9) على ما يمكن أن تكون عليه هذه العلاقة التلقائية بين القطاع النقدي والنشاط الاقتصادي، فيما لو تركت المتغيرات النقدية والحقيقية تتحرك بمرونة تبعاً لقوى الطلب والعرض، حيث يشارك كل من الجمهور عن طريق مدى تفضيله للنقود الورقية على الودائع تحت الطلب كأداة للتبادل، والقطاع الخارجي عن طريق النتيجة النهائية لميزان المدفوعات (التغير في حجم الأصول الأجنبية لدى كل من المصرف المركزي والمصارف التجارية) وذلك في تحديد ما تحصل عليه المصارف التجارية في شكل احتياطات، والتي بدورها تقوم بخلق الودائع. (33)

5-2) التطورات النقدية في الاقتصاد الليبي:

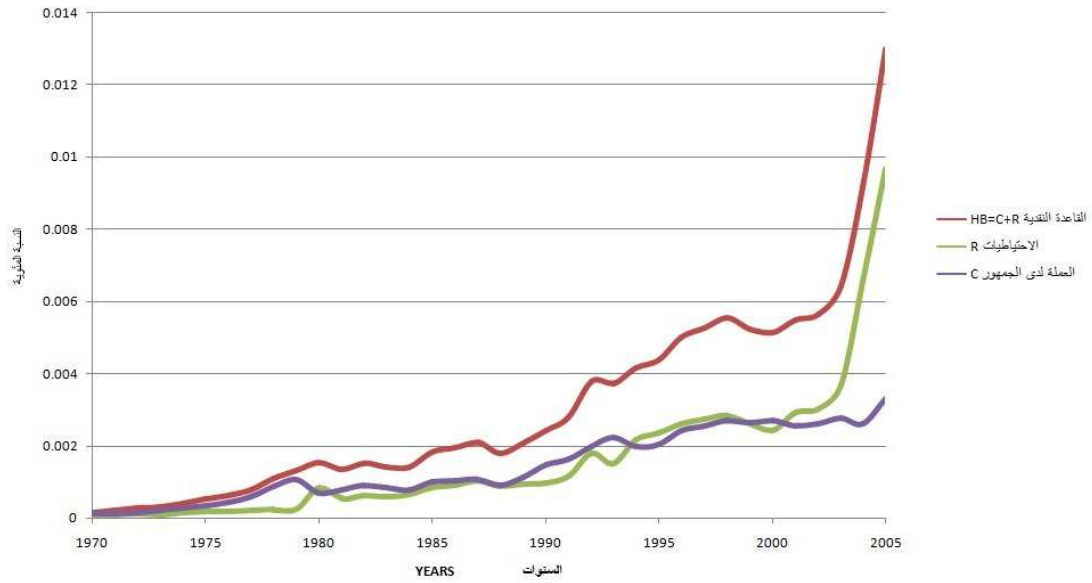
5-2-1) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها :

تشير البيانات المتوفرة عن القاعدة النقدية خلال فترة الدراسة 1970-2005م زيادة من (147.1 م.د) سنة 1970م إلى (12980.8 م.د) سنة 2005 م، وكما هو موضح بالشكل رقم(10) وبمقدار زيادة (12833.7 م.د) وبمتوسط معدل نمو سنوي (14.8%) خلال الفترة، كما يوضحه الجدول رقم(11) بالملحق الأول، وتتكون القاعدة النقدية من عملة لدى الجمهور واحتياطات المصارف التجارية والأهلية*. كما هو موضح بالجدول، ويعزى ذلك إلى نمو العملة لدى الجمهور خلال الفترة الدراسية 1970-2005م، فقد نمت من (112.2 م.د) سنة 1970م إلى (3308.7 م.د) سنة 2005م بمقدار قدره (3196.5 م.د)، وكذلك نمو الاحتياطات المصارف التجارية والأهلية بمقدار قدره (9637.2 م.د). كما يلاحظ من الجدول(11) أن القاعدة النقدية حققت زيادة في معدلات نمو سنوي في أغلب فترات الدراسة باستثناء سبع فترات وهي في سنوات 1981,1983,1884,1888,1993, 1999, 2000م، ويرجع سبب الانخفاض في معدل نمو القاعدة النقدية إلى التراجع في الاحتياطات المصارف التجارية والأهلية.

³³ - ميلود جمعه الحاسيه -مصدر سبق ذكره- ص 241 .

* احتياطات المصارف التجارية والأهلية تتكون من: نقدية في الصندوق، ودائع المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي.

الشكل رقم (10) تطور القاعدة النقدية خلال الفترة الدراسة 1970-2005م

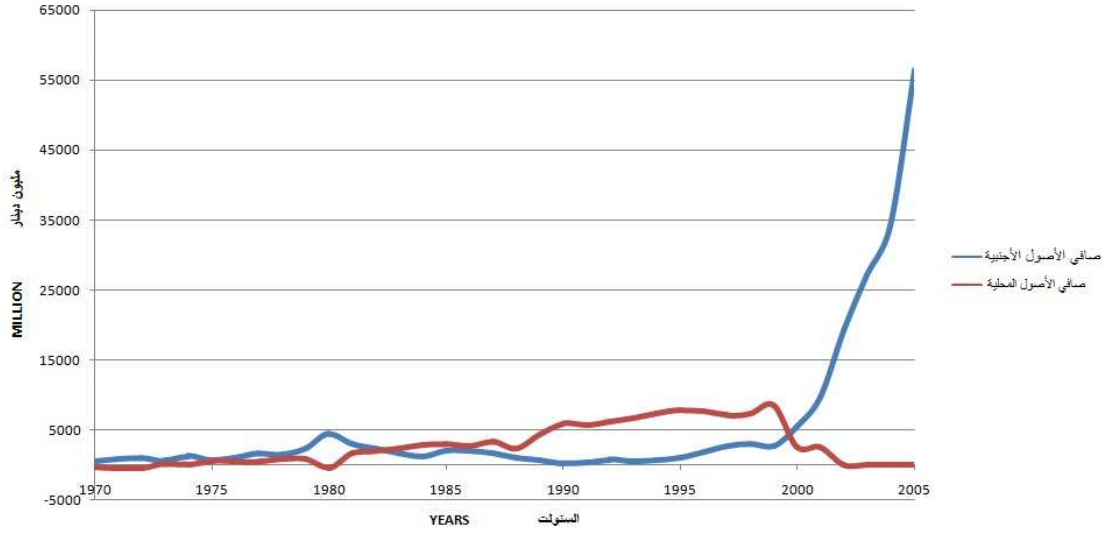


وبتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية يتضح أن التغير في صافي الأصول الأجنبية كان له أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث زادت صافي الأصول الأجنبية من (576.7 م.د) سنة 1970م إلى (56422 م.د) سنة 2005م، كما هو موضح بالشكل رقم (11) بزيادة قدرها (55845.3 م.د)، بمتوسط معدل تغير سنوي (24.7%) خلال فترة الدراسة. إلا أن معدلات النمو السنوية لصافي الأصول الأجنبية أخذت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب تتراوح أقصاها (128.16%) سنة 1992م وأدناها (8.64%) سنة 1998م، كما هو موضح بالجدول (12) بالملحق الأول، وقد انعكس معظم هذه الزيادة في ارتفاع رصيد مصرف ليبيا المركزي من الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

أما التغير في صافي الأصول المحلية فقد كان له أثر انكماشى على القاعدة النقدية في ثماني سنوات وهي 1970، 1971، 1972، 1980، 2002، 2003، 2004، 2005 م إلا أن معدلات النمو السنوية لصافي الأصول المحلية أخذت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب أقصاها (873.08%) وأدناها (2.37%) لسنة 1975 و 1998م كما يوضحه الجدول (13) بالملحق الأول، كما أن المضاعف النقدي* قد تتراوح بين (0.1 ، 2.25) خلال الفترة كما يوضحه الجدول (14) بالملحق الأول. وقد أدت الزيادات الملحوظة (في صافي الأصول الأجنبية) على القاعدة النقدية إلى انخفاض المضاعف النقدي بسبب احتفاظ المصارف التجارية بأصول سائله تزيد على الاحتياطي النقدي الإلزامي .

* يحسب المضاعف النقدي بقسمة عرض النقود M1 على القاعدة النقدية HB

الشكل رقم (11) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 1970-2005م

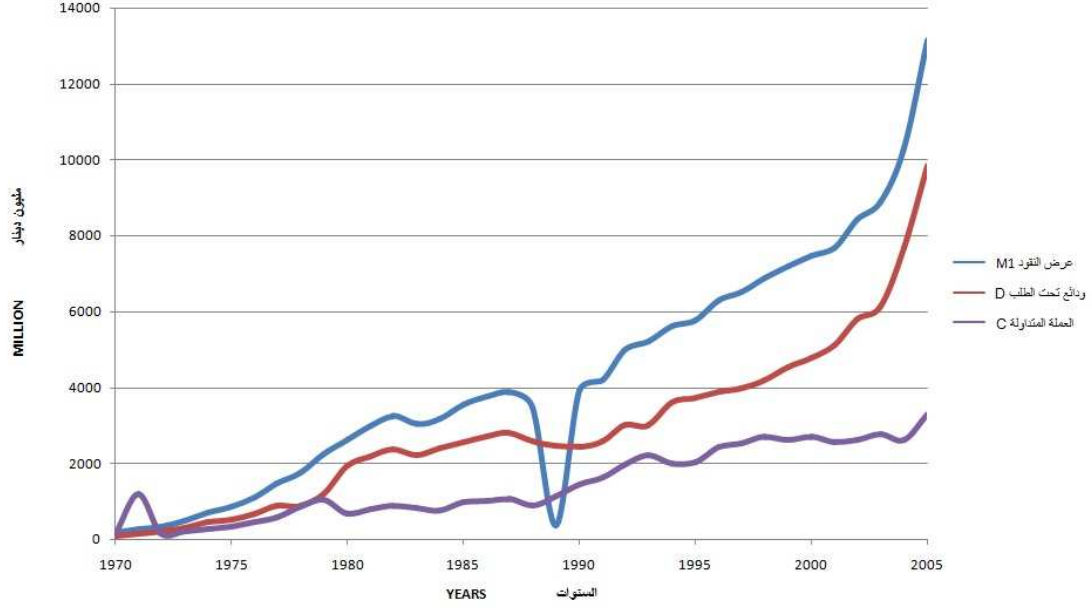


5- 2- 2 عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الضيق الذي يتكون من عملة خارج المصارف وودائع تحت الطلب زيادة من (195.7 م.د) لسنة 1970م إلى (13165.6 م.د) كما هو موضح بالشكل رقم (12) وبمتوسط معدل التغير سنوي قدره (13.3%) خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى زيادة في الودائع تحت الطلب، حيث نلاحظ أن نسبة الودائع تحت الطلب إلى عرض النقود (بالمفهوم الضيق) قد تراوحت ما بين (42.67%) إلى (75.79%) بينما تراوحت نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود من (24.21%) إلى (57.33%). كما تراوحت سرعة دوران النقود* ما بين (1.54) إلى (6.58) مرة. كما يوضحه الجدول (15) بالملحق الأول. حيث زادت العملة المتداولة من (112.2 م.د) سنة 1970م إلى (3308.7 م.د) لسنة 2005م بزيادة قدرها (3196.5 م.د)، بينما زادت الودائع تحت الطلب من (83.5 م.د) سنة 1970م إلى (9856.9 م.د) سنة 2005م، بزيادة قدرها (9773.4 م.د). وتجر الإشارة إلى أن الزيادة في الودائع تحت الطلب لا تعزى إلى التفضيل النقدي لدى الجمهور والذي ينعكس في نسبة العملة التي يرغب الجمهور الاحتفاظ بها مقابل الودائع تحت الطلب، وكذلك نسبة التفضيل فيما بين الودائع، وإنما إلى الزيادة في الودائع التي أثرت على عرض النقود إلى سياسة زيادة الإنفاق العام، وخصوصاً زيادة نفقات ميزانية التحول المستخدمة في سداد التزامات سابقة وتنفيذ مشروعات جديدة وهو ما أدى إلى زيادة ودائع الشركات والتشاريكات الأهلية المنفذة لبعض مشروعات التحول لدى المصارف التجارية.

* تحسب سرعة دوران النقود بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عرض النقود.

الشكل رقم (12) تطور مكونات عرض النقود خلال الفترة 1790-2005م



ويوضح الجدول (16) بالملحق الأول، مساهمة القاعدة النقدية والمضاعف في التغيير في عرض النقود خلال فترة الدراسة ويمكن استخلاص الآتي:-

1- مساهمة القاعدة النقدية في تغيير عرض النقود قد تراوحت ما بين (380.24 %) كحد أقصى (18.28 %) كحد أدنى، كما تميزت مساهمة القاعدة النقدية بالتأثير الإيجابي، أي لها أثر توسعي على عرض النقود في أغلب فترات الدراسة، بإستثناء بعض الأعوام وهذا يدل على العلاقة القوية بين القاعدة النقدية وعرض النقود، كما بلغ متوسط النمو السنوي لمساهمة القاعدة النقدية في التغيير في عرض النقود (115.4%).

2- مساهمة المضاعف النقدي، في التغيير في عرض النقود، قد تراوحت ما بين (225.21 %) كحد أقصى و (3.90 %) كحد أدنى، وقد بلغت مساهمة المضاعف النقدي الصفر في عامين 1983، 1998م. ويلاحظ أن لمساهمة المضاعف النقدي أثر سلبي، أي أثر انكماشى على عرض النقود في أغلب فترات الدراسة، كما بلغ متوسط عجز السنوي المركب لمساهمة المضاعف النقدي (-24.7 %) *. ويشير المضاعف النقدي، إلى نسبة ما يستطيع الجهاز المصرفي * أن يخلقه من ودائع، إذا ما زاد حجم العملة المتداولة بمقدار تراه السلطات النقدية.

5- 3) ميزان المدفوعات وعرض النقود:

يلاحظ من الجدول (17) بالملحق الأول، إن هناك ترابط بين رصيد ميزان المدفوعات والاحتياطيات من النقد الأجنبي (الأصول الأجنبية)، فقد شهد ميزان المدفوعات الليبي فائضاً لخمسة و عشرون سنة وبعجز لإحدى عشرة سنة، وقد بلغ إجمالي هذا الفائض (390 مليار دينار) وقد ساهم هذا الفائض في زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي خلال نفس الفترة بمقدار (528 مليار دينار).

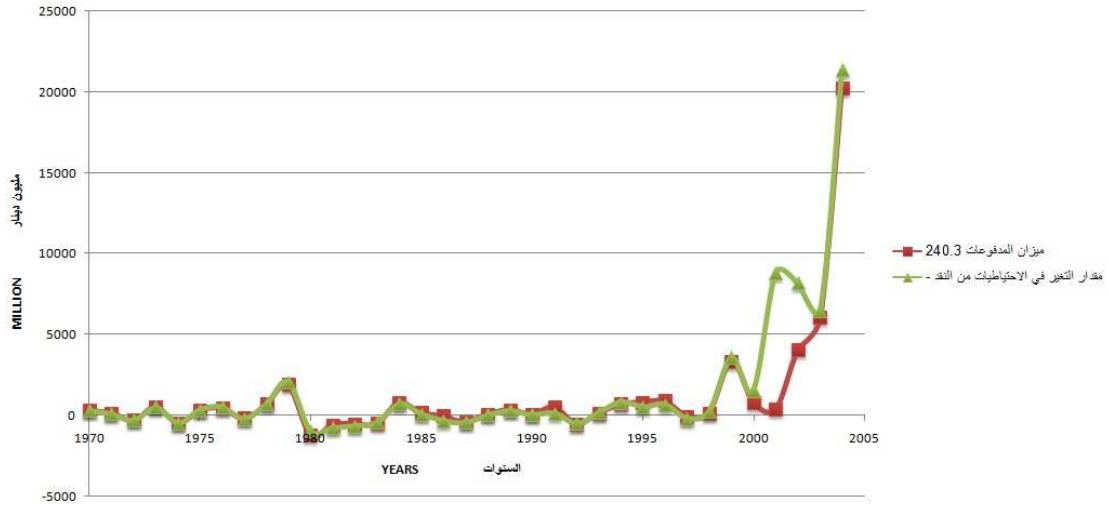
ويلاحظ من الجدول الارتباط الواضح بين حالة ميزان المدفوعات الليبي ومقدار التغير في احتياطيات النقد في كل سنة من سنوات الدراسة، حيث أنه كلما حقق ميزان المدفوعات فائض تحققت زيادة في الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وكلما حقق ميزان المدفوعات عجزاً ينتج عنه انخفاض في الاحتياطيات من النقد الأجنبي، كما هو موضح بالشكل رقم (13). والخلاصة أن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة في الاحتياطيات من النقد الأجنبي والعكس صحيح. ونظراً للارتباط بين عرض النقود والأصول الأجنبية، وبالتالي هيمنة حالة ميزان المدفوعات الليبي على كمية النقود، فإن الزيادة في الاحتياطيات من النقد الأجنبي يؤدي إلى زيادة في عرض النقود، وهذه الزيادة بحاجة إلى سياسة نقدية، بحيث لا ينتج عنها أية ظواهر تضخمية (والعكس صحيح)، حيث يمكن من خلال إحصاءات ميزان المدفوعات استخدامها في توضيح التغيرات في عرض النقود. (34)

* انظر إلى الملحق الأول الجدول رقم 16 كيف تم احتساب مساهمة القاعدة النقدية والمضاعف النقدي.

** يقصد بالجهاز المصرفي: مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان، وهذه المؤسسات تسمى البنوك كالمصارف التجارية والمتخصصة والمصرف المركزي.

34- Fifteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Canberra, Australia - **"The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy Prepared by the South African Reserve Bank"** - October- 21-25, 2002

الشكل رقم(13) تطور العلاقة بين ميزان المدفوعات ومقدار الغير في الاحتياطيات من النقد



5- 4) السياسة النقدية في ليبيا (تطورات و آليات):

انطلاقاً من النتيجة السابقة، إن كمية النقود في ليبيا يتم تحديدها عن طريق النتيجة النهائية لميزان المدفوعات (وذلك بتحديد حجم القاعدة النقدية) ثم سلوك كل من الأفراد والمصارف التجارية، وكذلك حجم الأصول المالية الأخرى، يوضح هذا الإطار بأن عرض النقود يمكن التأثير عليه عن طريق استخدام الوسائل النقدية المتمثلة في تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة وحجم اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي.

وبما أن عرض النقود يتحدد في الاقتصاد، نتيجة لتفاعل سلوك الجمهور والمصارف التجارية والسلطات النقدية (البنك المركزي) فالجمهور يؤثر في عرض النقود عن طريق تفضيله النقدي، وينعكس ذلك في نسبة العملة التي يرغب الاحتفاظ بها مقابل الودائع تحت الطلب، وكذلك في نسبة تفضيلية فيما بين الودائع، وينحصر تأثير المصارف في أدارتها لفائض احتياطياتها، أما السلطات النقدية فيمكنها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عرض النقود، سواء عن طريق الإصدار أو بواسطة الأدوات النقدية، كما أن هناك مجموعة من الأدوات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في عرض النقود والائتمان، ومن بين هذه الأدوات ما يلي:- (35)

35 - علي عطية عبد السلام- "السياسة النقدية في ليبيا" -مجلة البحوث الاقتصادية-المجلد الرابع عشر-العدد الأول-يونيو 2003-مركز بحوث العلوم الاقتصادية-بنغازي-ص122.

1- تغيير نسبة الاحتياطي المطلوب على الودائع، حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي، إذا ما رغب في إتباع سياسة نقدية انكماشية، أو يخفض هذه النسبة إذا ما رغب في إتباع سياسة نقدية توسعية.

2- السوق المفتوح من خلال بيع وشراء الأوراق المالية، ولاسيما أذونات الخزنة وسنداتها فشرائها يؤدي إلى زيادة عرض النقود، بينما بيعها يؤدي إلى تخفيض عرض النقود بصفة عامة.

3- زيادة أو تخفيض سعر الخصم*، فإذا رغب البنك في تشجيع المصارف على التوسع في الإقراض يعمد إلى تخفيض سعر الخصم، مما قد يؤدي إلى زيادة عرض النقود والعكس صحيح.

إن الأدوات النقدية تؤثر بشكل غير مباشر في حجم الائتمان الذي سيكون تأثيره مباشر في كمية عرض النقود. ويمكن القول، بأنه لا يمكن مناقشة أي سياسة اقتصادية بمعزل عن إطار النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه، فالنظام المصرفي في ليبيا مملوك في أغلبه للدولة، وعلى الرغم مما أتيح للبنك المركزي من قدرة تمكنه من التحكم في كمية النقود والائتمان، إلا أن التوسع النقدي ظل السمة الغالبة للسياسة النقدية خلال فترة السبعينات والثمانينات وإلى أواسط التسعينات، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للدينار الليبي،⁽³⁶⁾ فقد ظل عرض النقود يزداد بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح بالجدول (18)، بالملحق الأول.

فيما يلي سيتم تتبع ممارسات البنك المركزي الليبي للسياسة النقدية للتحكم في عرض النقود وضبط الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية، وسيتم استعراض ممارسات السياسة النقدية في ليبيا في ثلاث مراحل بشئ من العموم، المرحلة الأولى من عام 1963م وتنتهي بعام 1978م، وتبدأ بتأسيس المصرف المركزي، وصدور قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963م. كما

* تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها لدى البنك المركزي مقابل نسبة معينة من معدلات الفائدة عن تلك الأوراق التجارية. ومقابل ذلك يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية قروضا تستخدمها لدعم سياستها الائتمانية (أي لزيادة القروض الممنوحة للزبائن).

36 - علي عطية عبد السلام - "التوسع النقدي وأثره على قيمة الدينار الليبي" - نبذة عن سعر صرف الدينار الليبي - منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين - بنغازي - 1993 - ص 87-102 .

تضمنت تلييب النشاط المصرفي، وإعطاء دور واضح للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. أما المرحلة الثانية فتغطي المدة 1978-1988م، وتتسم بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وغياب دور القطاع الخاص. أما المرحلة الثالثة فتغطي المدة من 1989 - 2005م، وتتسم بالعودة لإعطاء دور للقطاع الخاص في شكل تشاركيات وشركات مساهمة وصدور العديد من التشريعات بشأن تنظيم حركة الاستيراد والتصدير، وإفساح المجال أمام الأفراد للمساهمة في نشاط التجارة الخارجية. وتوجت هذه الإجراءات على مستوى القطاع المصرفي بإصدار القانون رقم(1)* لسنة 2005م بشأن المصارف، من أجل تحديث وتطوير القطاع المصرفي.

5-4-1) المرحلة الأولى (1963-1978):

تميزت هذه المرحلة بمشاركة واسعة للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وتوسع النشاط الاقتصادي نظرا لتنفيذ خطط التنمية التي بدأت منذ سنة 1963م، كما تميزت تلك الفترة بفائض في السيولة، مما شجع المصارف التجارية على استخدام مواردها للإقراض وصاحب هذا التوجه ظهور ضغوط تضخمية في سنة 1966م، مما حدى بالبنك المركزي إلى استخدام إحدى أدوات السياسة النقدية المتاحة له وهي تغير معدل الاحتياطي المطلوب على الودائع⁽³⁷⁾. إذ قام البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني من (10 % إلى 15%) على الودائع تحت الطلب ومن 5% إلى 7.5 % على الودائع لأجل والادخار، وذلك في يولييه 1966م⁽³⁸⁾، كما رفعت نسبة السيولة من (20% إلى 25%) من قيمة الخصوم الايداعية هذا بالإضافة إلى مطالبة المصارف التجارية بتوجيه تسهيلات الائتمانية إلى القطاعات الإنتاجية والابتعاد عن القروض الاستهلاكية، كل ذلك بهدف الحد من التوسع النقدي والحد من ارتفاع الأسعار، ومن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي أيضا خلال تلك المرحلة المطالبة بتلييب المصارف الأجنبية على الأقل بنسبة (51%).

* جاء هذا القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، كما خول القانون مصرف ليبيا المركزي بتوقيع عقوبات إدارية على المصارف التي تخالف أحكام القانون.

37 - علي عطية عبد السلام - المصدر السابق ذكره-ص124-125 .

38 - نوري عبد السلام بربون -"ممارسة السياسة النقدية في الجماهيرية" -دراسات في المال والأعمال-مجلة علمية متخصصة تصدر من كلية المحاسبة-غريان-ربيع1993-ص12-14 .

5-4-2) المرحلة الثانية (1978-1988) :

تميزت هذه الفترة بتحويلات هيكلية جذرية في الاقتصاد الليبي، حيث صدرت العديد من القوانين الاشتراكية التي أحدثت تغييرا جوهريا في مسار الاقتصاد، ومن هذه القوانين تأميم التجارة الخارجية والسيطرة على منافذ التوزيع الداخلي للسلع، وصدور القانون رقم (4) لسنة 1978م والذي يحدد الملكية العقارية ويمنع الإيجار، وتقلص دور القطاع الخاص بشكل كبير.

وقد أدت هذه القرارات إلى تجنب التعامل مع المصارف، وأصبحت الصفقات تتم خارج نطاق الجهاز المصرفي مما أدى إلى تسرب العملة خارج المصارف، حيث بلغت نسبتها إلى الودائع تحت الطلب في سنتي 1978 و 1979م مقدار (106%) و (90%) على التوالي.⁽³⁹⁾

وبانخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينات، وتقلص العائدات النفطية وانخفاض الإيرادات الضريبية بسبب تقلص دور القطاع الخاص وتوسع القطاع العام، أدى التوسع في الإنفاق دون أن يقابلها موارد كافية لمقابلة هذا الإنفاق إلى ظهور عجز في الميزانية العامة* ولم يكن أمام الخزانة العامة سوى الاقتراض من القطاع المصرفي لتغطية العجز في الميزانية مما أدى إلى التوسع النقدي، حيث بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود خلال فترة حوالي (8.70%) سنويا وهو معدل يفوق بكثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ حوالي (1.97%).

وليس ثمة شك في وجود علاقة بين العجز في الميزانية وطريقة تمويلها، والزيادة التي تطرأ على عرض النقود في الاقتصاد، كما أن التأثير الذي يحدثه العجز في الميزانية على عرض النقود يختلف حسب نوع الاقتصاد نام أو متقدم⁽⁴⁰⁾، بالرغم من أن القانون رقم (45) لسنة 1973م، قد حدد قيمة إصدار أدونات الخزانة بمبلغ (200 مليون دينار) سنويا ولمدة سنة فقط، فإن اقتراض الخزانة قد فاق ذلك بكثير إذ بلغ في سنة 1979م مقدار (1014 مليون دينار)، كما عمل البنك المركزي أيضا على إصدار أدونات خزانة بمبلغ (600 مليون دينار)، كما زاد من حدة الوضع إتباع سياسة التخفيض العملي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة

³⁹ - علي عطية عبد السلام-- مصدر سبق ذكره-ص126 .

* لجأت الخزانة على الاقتراض من المصرف ليبيا المركزي لأول مرة في سنة 1973م

40 - محمد إدريس علي -"تطور عجز الميزانية وأثره على عرض النقود دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي" -رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة-جامعة قاريونس-1999م-ص77 .

1988م مما أدى إلى إضافة التضخم المستورد إلى التضخم المحلي، وإلى تآكل قيمة الدينار الليبي، إذ انخفضت قوته الشرائية بمعدل (85%) عن مستواه في نهاية السبعينيات (41). كما أن أدوات السياسة النقدية التقليدية قد تعطلت في هذه المرحلة وأصبحت غير ذات مفعول لأن البنك المركزي أصبح بملكته للجهاز المصرفي وفي وضع احتكاري يمكنه من إصدار تعليماته مباشرة إلى المصارف كالإقناع الأدبي والرقابة المباشر على الائتمان* على سبيل المثال.

5-4-3) المرحلة الثالثة (1989-2005):

ظهر في هذه المرحلة اتجاه عام لتغيير المناخ الاقتصادي، حيث صدرت مجموعة من القوانين التي تسمح للقطاع الخاص بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذلك صدور قانون في تلك الفترة قانون النقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993م الذي سمح بقيام مصارف جديدة، كما أن القانون سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في البلاد.

وفي محاولة لثني المصارف عن الركون إلى وضع فائض سيولتها التي تميزت بها تلك الفترة في شكل ودائع زمنية لدى البنك المركزي، قام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على هذه الودائع من (4% إلى 2.5%)، وذلك بقصد حث المصارف على البحث عن فرص استثمارية بديلة لمواردها(42)، ومن الملحوظ أن تغيير سعر الفائدة يعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على الائتمان وتوجيهه، ولكن هذه الأداة تعاني

41 - علي عطية عبد السلام - مصدر سبق ذكره-ص127 .

* الرقابة المباشرة على الائتمان: ويقصد بالرقابة أنها مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي لتعزيز دور الوسائل الكمية والنوعية لوضع الرقابة المباشرة على الائتمان، ويمكن تلخص هذه الإجراءات بما يأتي:-

1. الإقناع الأدبي:

ويهدف البنك المركزي من خلال هذا الأسلوب إقناع المصارف التجارية بضرورة العمل على تنفيذ السياسة الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة (والبنوك التي لا تلتزم بذلك يعاقبها البنك المركزي بعدم إقراضها أو خصم أوراقها التجارية)، يعاب على هذا الأسلوب أنه غير فعال ومحدود الأثر في توجيه السياسة الائتمانية والاستثمارية للمصارف التجارية في الدول النامية.

2. التعليمات والأوامر المباشرة:

تعد وسيلة ناجحة وفعالة لما لها من صفة الإلزام، ويستند البنك المركزي إلى صلاحياته القانونية في إصدار الأوامر والتعليمات المباشرة التي (قد تتخذ شكل التمييز في أسعار الفائدة أو تحديد سقف الائتمان بما يتلائم والغرض المطلوب تحقيقه).

42 - علي عطية عبد السلام- مصدر سبق ذكره-ص129 .

من قصور مبعثه من عامل رئيسي ألا وهو تدني معدل الفائدة الحقيقي بسبب الضغوط التضخمية، ومن استقراء الإجراءات التي أتخذها البنك المركزي في السابق. وقد تكون للبيئة التي يعمل فيها النظام المصرفي دور في تقليص تأثير السياسة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى أتاح هذا الوضع للبنك المركزي (كمسيطر على النظام المصرفي كما تم الإشارة إليه سلفاً) أن يدير الجهاز المصرفي مباشرة، ويؤثر في الائتمان بشكل خاص، من خلال تحديد حجم ونوع وسقف الائتمان دونما حاجة لاستخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية. أما بالنسبة لعرض النقود، فلم تكن هناك سياسة لضبط نمو عرض النقود في مجابهة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث أستمروا عرض النقود في النمو، كما يوضحه الجدول (15) بالملحق الأول، من خلال إتباع السياسة النقدية التوسعية عن طريق تمويل عجز الميزانية، وذلك بالاقتران من القطاع المصرفي، فقد زاد الدين المحلي خلال الفترة 1988-1994م بمعدل متوسط بلغ (9.6%) سنوياً، كما بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى (67%) من الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح بالجدول (19).

وفي محاولة لتوفير البيئة الملائمة لإدارة السياسة النقدية، فقد تم صدور مجموعة من التشريعات التي من شأنها تهيئة البيئة الملائمة لجعل السياسة النقدية أكثر كفاءة ومن هذه التشريعات على سبيل المثال:-

1- القانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر، لإقامة سوق مالي في ليبيا، ولائحته التنفيذية. (43)

2- القانون رقم (4) لسنة 1430 و.ر (2000م)، بشأن تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية والخدمات الأخرى. كما صدر القانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر (2001) بشأن مزاوله الأنشطة الاقتصادية والذي يشجع على تكوين تشاركيات في المجالات الإنتاجية والخدمية. (44)

3- القانون رقم (6) لسنة 2004م بشأن تخفيض أسقف أسعار الفائدة .

4- القانون رقم (7) لسنة 2004م بشأن رفع أسعار أسقف القروض والتسهيلات الائتمانية.

43 - مصرف ليبيا المركزي- "إمكانية إنشاء سوق مالي في الجماهيرية"- النشرة الاقتصادية- المجلد 42-الربع الرابع- 2002ص7 .

44 - مصرف ليبيا المركزي- "التجارة الخارجية للجماهيرية"- النشرة الاقتصادية- المجلد 43-الربع الثاني-2003ص2 .

5- القانون رقم (8) لسنة 2004م بشأن تخفيض سعر إعادة الخصم من (5% إلى 4%)
وغيرها من القوانين.⁽⁴⁵⁾

⁴⁵ - مصرف ليبيا المركزي- "النشرة الاقتصادية"- المجلد 44-الربع الثاني-2004-ص1-2 .

الجدول (19)

بيانات عن الدين العام المحلي خلال الفترة 1970-2005م.

بملايين الدنانير

السنة	الدين العام المحلي	معدل التغير الدين %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي
1970	-	-	-
1971	-	-	-
1972	-	-	-
1973	144.30	-	6.61
1974	212.70	47.40	5.60
1975	590.60	177.67	16.07
1976	629.20	6.53	13.20
1977	573.00	-8.93	10.21
1978	1289.70	125.08	23.47
1979	1584.30	22.84	20.84
1980	1168.80	-26.23	11.07
1981	1740.00	48.87	19.78
1982	2549.80	46.54	28.55
1983	3133.70	22.90	36.82
1984	3734.50	19.17	47.85
1985	4097.90	9.73	52.19
1986	4599.50	12.24	66.08
1987	4714.60	2.50	78.43
1988	4890.3	3.73	60.5
1989	5054.3	3.35	60.9
1990	5545.0	9.71	71.6
1991	6019.0	8.55	71.3
1992	6306.5	4.78	71.9
1993	6817.7	8.11	73.4
1994	7777.3	14.08	78.5
1995	7746.0	-0.40	73.2
1996	7644.4	-1.31	64.9
1997	7644.1	0.00	59.3
1998	7644.0	0.00	63.8
1999	7644.0	0.00	53.5
2000	7644.0	0.00	43.38
2001	7644.0	0.00	43.33
2002	7644.0	0.00	30.60
2003	7644.0	0.00	27.30
2004	-	-	-
2005	-	-	-

المصدر :-

- 1- فيما يخص الفترة من 1975-1991م - د.نوري عبد السلام بريون "العوامل المؤثرة في قيمة الدينار الليبي" تدوة سعر صرف الدينار الليبي - منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين - بنغازي، ص 163.
- 2- مصرف ليبيا المركزي، التقارير المختلفة، للسنوات المالية، 1995، 1999، 2002، 2003م.

الفصل السادس الإطار النظري للمنهج النقدي

6-1) الإطار النظري والرياضي لمعادلات النموذج :

برز المنهج النقدي في منتصف السبعينيات على يد مجموعة من الاقتصاديين، انقسموا إلى قسمين :-

المجموعة الأولى: تنتمي إلى المدرسة النقدية الدولية، والتي يمثلها الاقتصاديون العاملون بصندوق النقد الدولي، بزعامة الاقتصادي (جاك بولاك J.Polak). **المجموعة الثانية:** وتمثلها مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي (فريدمان)، ومن أشهر أقطاب هذه المجموعة (جونسون و ماندال) وغيرهم⁽¹⁾.

لقد وضع المنهج النقدي إطارا جديدا لميزان المدفوعات عندما وصفه كظاهرة نقدية إذ ينظر في هذه الحالة إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في رصيد صافي الاحتياطيات الدولية (صافي الأصول الأجنبية) وهذه الأخيرة يعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية مضافا إليه رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.⁽²⁾

"ينظر المنهج النقدي إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الأصول الأجنبية. وصافي الأصول الأجنبية ماهي إلا المحصلة النهائية لأرصدة ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، ويتأثر رصيد ميزان المعاملات الجارية بصافي تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج، أما رصيد ميزان المعاملات الرأسمالية فتتأثر بصافي تدفقات رؤوس الأموال في مختلف صورها من وإلى الخارج"⁽³⁾، هذا التعريف يمكن بلورته في المعادلة الرياضية البسيطة التالية:-

$$KBOP_t = K_t = T_t + SM_t \dots\dots\dots(1)$$

¹ - حسين علي الطاهر - مصدر سبق ذكره-ص13.

² - سامي عفيفي حاتم - مصدر سبق ذكره -ص151.

³ - نقلا من أويابة صالح-مصدر سبق ذكره-ص101.

حيث أن:-

- .(t) = KBOP_t = الرصيد ميزان المدفوعات في السنة (t).
- .(t) = K_t = صافي الأصول الأجنبية في السنة (t).
- .(t) = T_t = رصيد ميزان المعاملات الجارية في السنة (t).
- .(t) = SM_t = رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية في السنة (t).

وطبقا للتحليل النقدي لميزان المدفوعات تعتبر اختلالات ميزان المدفوعات ظواهر نقدية، بمعنى أنها تتحدد بفائض الطلب أو العرض النقدي. إلا أن هذا المنهج لا يأخذ إلا بالتغيرات النهائية في رصيد ميزان المدفوعات بغض النظر عن تلك التغيرات الحادثة في كل من ميزان المعاملات الجارية و ميزان التحويلات الرأسمالية، وتساعد هذه النظرة الكلية على تسليط الضوء على العلاقة السائدة بين ميزان المدفوعات والكمية النقدية. وتشير هذه الحقيقة إلى أهمية الحاجة إلى تحليل شروط توازن رصيد ميزان المدفوعات وعمليات تكيفه ويتضح ذلك من علاقة التوازن النقدي بصافي الأصول الأجنبية كما تبينه المعادلة التالية:-

$$K_t = (Md_t - Ms_t) \dots \dots \dots (2)$$

ومضمون المعادلة رقم(2)، هو أن صافي الأصول الأجنبية يتوقف على الفجوة في سوق النقدي، أي على الفجوة بين $(Md_t - Ms_t)$.⁽⁴⁾

ويحدث الاختلال في رصيد ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي بسبب عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها فإذا كان الطلب يفوق العرض للنقود فإن الأفراد المقيمين سيقومون بزيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات والأصول الأجنبية إلى غير المقيمين من ناحية وبتخفيض مشترياتهم من السلع والخدمات والأصول الأجنبية من غير المقيمين من ناحية أخرى مما قد يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية في حوزتهم وهذا قد يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. أما إذا زاد العرض النقود على الطلب عليها فإن فائض عرض النقود سيتجه إلى شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية من الخارج وهذا يؤدي إلى حدوث عجز ميزان المدفوعات.⁽⁵⁾

⁴ - سامي عفيفي حاتم - مصدر سبق ذكره ص 151-153 .

⁵ - سامي عفيفي حاتم - مصدر سبق ذكره ص 148 .

وتلعب القاعدة النقدية HB الدور الرئيسي كأحدى مكونات العرض النقود، وتتكون القاعدة النقدية من الائتمان المحلي G_t والاحتياطيات K_t ويمكن لهذا المكون الأخير أن يزداد أو ينقص إذا ما تدفقت النقود من وإلى الدولة، عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض أو عجز، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:-

$$Ms_t = m (G_t + K_t) \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن:-

$$Ms = \text{عرض النقود.}$$

$$m = \text{مضاعف النقدي (مقدار ثابت) .} \left[\frac{1}{\frac{R}{D} + \frac{C}{M}} \right]$$

$$\frac{R}{D} = \text{نسبة احتياطيات المصارف إلى الودائع لديها.}$$

$$\frac{C}{M1} = \text{نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود بالمفهوم الضيق.}$$

$$HB = G + K = \text{القاعدة النقدية.}$$

"ويمكن تلبية الطلب على النقود (Md_t) إما من المصادر المحلية (الائتمان المحلي) أو من المصادر الدولية (الأصول الأجنبية). ولذا فإذا ما ارتفع الطلب على النقود، مثلاً نتيجة زيادة في الدخل الحقيقي في حين لم يتغير العرض المحلي، فإن الزيادة في الطلب يمكن مواجهتها بالزيادة في المكون الدولي. ويتم ذلك من خلال جذب الأرصدة إلى داخل الدولة. وبالعكس، فإن زيادة العرض المحلي للنقود مع عدم تغير الطلب على النقود يمكن أن يؤدي إلى عجز. فإن أي تغير في المكون المحلي لعرض النقود، يمكن أن تتم معادلته بتغير مساوٍ في المقدار و مضاد له في الاتجاه في مكون الاحتياطي الأجنبي من خلال ميزان المدفوعات"⁽⁶⁾.

ينظر إلى المنهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج للتحليل الاقتصادي الكلي الذي يركز على الاحتياطيات الدولية. وبالتالي، إهمال كافة المكونات الجزئية التي يتكون منها ميزان المدفوعات كما سبق الإشارة إليه سلفاً.⁽⁷⁾

6 - نقلا من موردهاي كريانين - "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات" - ترجمة محمد منصور، على عطية-دار المريخ للنشر- الرياض-2007- ص365.

7 - سامي عفيفي حاتم - مصدر سبق ذكره ص151-153 .

ويتكون النموذج النقدي من ثلاث معادلات هي:- (8)

1- معادلة الطلب على النقود :-

$$Md_t = f(Y_t, P_t, I_t) \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن:-

$$Md_t = \text{الطلب على النقود في السنة } (t).$$

$$Y_t = \text{الناتج المحلي الإجمالي بسعر الثابت في السنة } (t).$$

$$P_t = \text{المستوى العام للأسعار في السنة } (t).$$

$$I_t = \text{تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود في السنة } (t).$$

وقد جرت العادة على إسقاط متغير (I_t) عند تطبيق النموذج النقدي في البلدان النامية لعدم توفر أسواق مالية متطورة، وضعف مرونة سعر الفائدة في هذه البلدان في استجابته لتغيرات أسعار الفائدة الدولية، ونظراً لعدم وجود أصول مالية يمكن تداولها بين الأفراد كبديل للنقود فإن الإحلال بين النقود والأصول الحقيقية يصبح مهماً. ولذلك، فإن تكلفة الاحتفاظ بالنقود يمكن تمثيلها تقريبياً بمعدل العائد على الأصول الحقيقية⁽⁹⁾، والذي هو عبارة عن معدل التضخم، ولهذا فإن دالة الطلب على النقود يمكن صياغتها على النحو الآتي:-

$$Md_t = f(Y_t, P_t) \dots\dots\dots(5)$$

وفي ضوء المعادلات السابقة، يمكن تسجيل الملاحظات التالية :- (10)

8 - منجد عبد اللطيف- مصدر سبق ذكره ص 34.

⁹ -عبد الفتاح بوحبيل وآخرون- "العلاقة بين القطاع الخارجي وحافطة الأوراق المالية وعرض النقود في ليبيا"-بحوث و مناقشات النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانات تطويره-جمعية الاقتصاديين الليبيين-بنغازي-الطبعة الأولى-1993- ص 420.

¹⁰ - أويابة صالح-مصدر سبق ذكره-ص101.

- سامي عفيفي-مصدر سبق ذكره-ص154.

يتكافأ رصيد ميزان المدفوعات مع التغير في صافي الأصول الأجنبية، وهو بهذا التعريف أي رصيد ميزان المدفوعات عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي، ولن يخرج عن حالة من الحالات التوازن الآتية:-

1- ($Ms_t = Md_t$ حالة التوازن) يشير إلى إختفاء كل من الفائض في الطلب على النقود وفائض عرض النقود. بمعنى إلى المساواة بين التغير في الائتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى أن تصبح التغيرات في ($k_t = 0$)، يؤدي هذا الوضع الأخير أن يصبح رصيد ميزان المدفوعات ($KBOP_t = 0$)، أي أن حالتها العجز والفائض في ميزان المدفوعات مرهونة بحالة عرض النقود والطلب عليه في ظل سعر صرف ثابت. والتوازن عموما يتطلب تساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، وهو ما يعني أن التغير في الأصول الأجنبية يصبح صفرا، أي أن ميزان المدفوعات يصبح في حالة توازن، ويعني ذلك أن مجموع رصيد المعاملات الجارية ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية يساوي الصفر. أي يتحقق التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي* وبالتالي تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

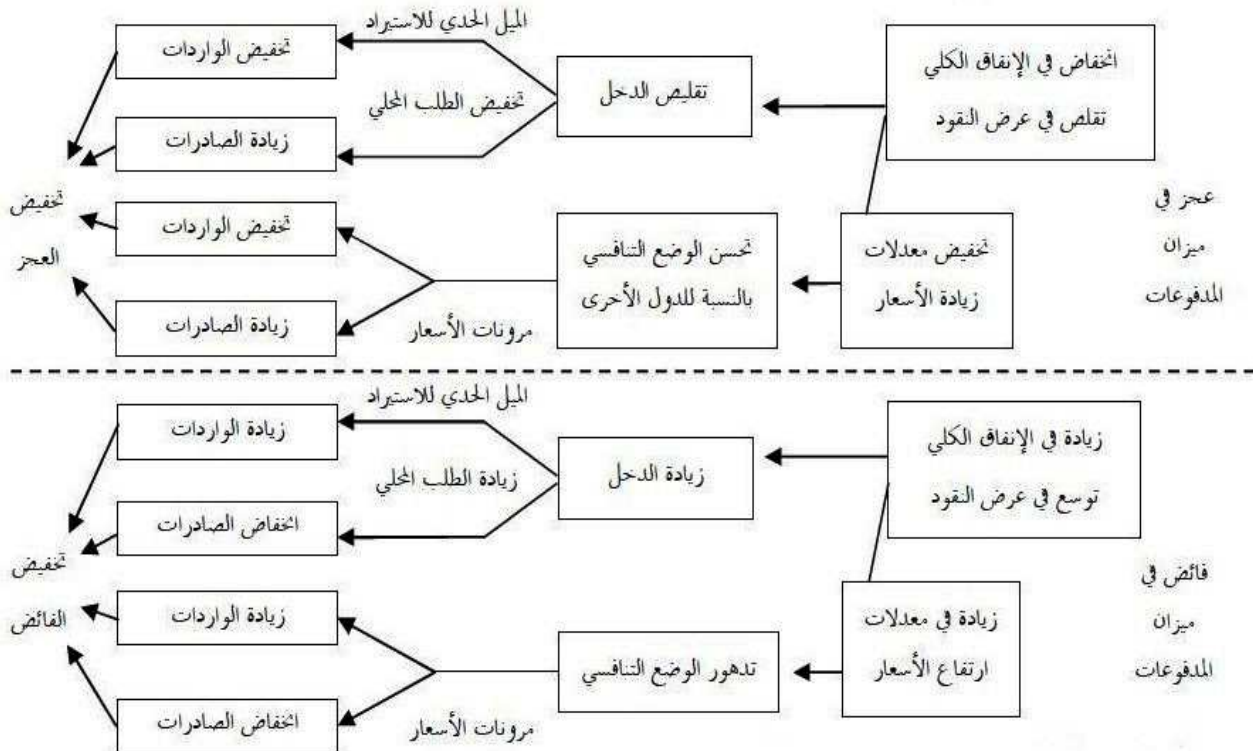
2- ($Md_t > Ms_t$ حالة الفائض) يشير إلى وجود فائض في الطلب على النقود. بمعنى أن التغير في الائتمان المحلي يكون أقل من التغير في الطلب على النقود، يؤدي هذا الوضع إلى أن ($k_t > 0$)، ويصبح رصيد ميزان المدفوعات موجبا ($KBOP_t > 0$) أي أن الطلب على النقود قد زاد نتيجة لزيادة الدخل، فإن هذه الزيادة تؤدي إما إلى زيادة المكون المحلي (G) أو إلى زيادة المكون الأجنبي (K) ويعني هذا الأخير زيادة في الاحتياطيات، أي أن ميزان المدفوعات يحقق فائضا، مما يعني مجموع رصيد ميزان المعاملات الجارية ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية يصبح رصيذا موجبا في ظل سعر صرف ثابت. وتكون المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات الخارجي، مما يعني أن السياسة المتبعة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، ويمكن التخلص من هذا الفائض بمنح القروض للدول الأخرى أو منح إعانات.

3- ($Md_t < Ms_t$ حالة العجز) يشير إلى وجود فائض في عرض النقود. أي أن التغير في الائتمان المحلي يكون أكبر من التغير في الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى أن يصبح التغير في رصيد الاحتياطيات يكون سالبا أي ($k_t < 0$)، أي انخفاض الاحتياطيات، أي ينطوي العجز على تدفق للخارج، وهنا يكون الرصيد بالسالب، بمعنى آخر أن المدفوعات للعالم

*- التوازن الداخلي يتمثل في توازن سوق السلع والخدمات و سوق النقد (IS-LM)، أما التوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات (BP)، والنموذج (IS-LM-BP) يمثل التوازن الداخل والخارجي معا.

الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، مما يعني أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق التوازن مع العالم الخارجي، ومرد هذا الانخفاض هو حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أي أن مجموع رصيد ميزان المعاملات الجارية ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية يصبح رصيداً سالباً، وهذا الوضع يصبح رصيد ميزان المدفوعات هو الأخر سالباً، أي ($KBOP_t < 0$) في ظل سعر صرف ثابت. كما يوضح ذلك الشكل رقم (14، 15).

ويوضح الشكل رقم (14) "العمليات التلقائية لميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت" (11).



¹¹ - نقلا من موردخاي كريانين - مصدر سبق ذكره - ص 307.

ويوضح الشكل رقم (15) "العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي"⁽¹²⁾



¹² - نقلا من أويابة صالح-مصدر سبق ذكره-ص116.

ولكي يعمل المنهج النقدي، يفترض مجموعة من الافتراضات من أهمها: - (13)

أ- إن الاقتصاد قيد البحث صغير نسبياً ومنفتح.

ب- نمو الاقتصاد القومي قيد البحث بمعدلات نمو مطردة بمرور الزمن، مع افتراض ثبات الأجر وأسعاراً لفائدة.

ج- إن ميزان المدفوعات يتحدد داخل القطاع النقدي (سوق النقد المحلي). " تتحدد حالة ميزان المدفوعات بصفة جوهرية من العلاقة بين الطلب على النقود و عرض النقود، وحيث أن متغيرات الطلب على النقود هي متغيرات مستقلة عن العوامل المحددة للعرض النقود، فإن التغير في رصيد العرض النقود (وبافتراض ثبات الطلب على النقود) يؤثر على حالة ميزان المدفوعات". (14)

د- لكي تستطيع السلطة النقدية التأثير على عرض النقود، يُفترض النموذج ثبات سعر الصرف. "افتراض المرونة الكاملة لحركة رأس المال، أي غياب كافة القيود المفروضة على حركة رأس المال من وإلى الخارج، أخذاً في الاعتبار ثبات أو استقرار سعر الصرف". (15)

هـ- فائض الطلب على النقود يرافقه فائض في ميزان المدفوعات، بينما يرافق فائض في عرض النقود عجز في ميزان المدفوعات.

ح- رصيد ميزان المدفوعات يؤثر على القاعدة النقدية، وبالتالي يؤثر على عرض النقود. (16) العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي، ويتعرض لرقابة كاملة من السلطات النقدية وبالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

13 - سامي عفيفي حاتم - مصدر سبق ذكره- ص 151.

14 - نقلا من أويابة صالح- مصدر سبق ذكره- ص 98.

15 - نقلا من أويابة صالح- مصدر سبق ذكره- ص 98.

16 - حنان لعروق - مصدر سبق ذكره- ص 98.

ط- دالة الطلب على النقود دالة مستقرة عبر الزمن. الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل.

ك- عدم وجود ظاهرة خداع النقود*. وهذا يعني أن الطلب على النقود يعتمد على القيم الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة مثل الدخل مقوماً بالأسعار الثابتة.

ل- سعر الفائدة هي أداة الوصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي. كما يفترض أن أسعار الفائدة تتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب على الأرصدة النقدية، بمعنى أنه يفترض غياب التدخل الإداري في تحديد سعر الفائدة.

م- "يعترف المنهج النقدي بتأثير القوى الحقيقية كالدخل والإستثمار والإستهلاك على ميزان المدفوعات، غير أن هذا التأثير يمر عبر القنوات النقدية، أي من خلال تأثير هذه القوى على الطلب و العرض النقدي".⁽¹⁷⁾

2- معادلة عرض النقود :-

متطابقة عرض النقود ينطلق من نموذج البرمجة المالية للنموذج النقدي من المعادلة التعريفية المعبر عنها رياضياً بالمعادلة رقم (6) على النحو الآتي:-⁽¹⁸⁾

$$Ms_t = m(K_t + G_t) \dots\dots\dots(6)$$

* يقصد بخداع النقود : يحدث خداع النقود عندما ترتفع الدخول النقدية للمستهلكين في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع والخدمات بنسبة أكبر من الارتفاع في الدخول النقدية مما يعني انخفاضاً في دخولهم النقدية ، فيرتفع استهلاكهم ظناً منهم أن هذه الزيادة في الاستهلاك إنما جاءت بسبب زيادة حقيقية في الدخل ولكن بمجرد مرور الوقت يكتشف المستهلكون أن هذا الإحساس ما هو إلا خدعة.

¹⁷- نقلاً من أويابة صالح - مصدر سبق ذكره -ص 99.

¹⁸ - Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede-"**JEL-BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN MONETARY ZONE EXPERIENCE**"- Classification: C33; E51; F46--Journal of Monetary and Economic Integration-vol.10,No.2- p.p 103

وتشير المعادلة رقم(6) إلى أن عرض النقود ينقسم إلى جزئين، الجزء الأول صافي الأصول الأجنبية وهو ذلك الجزء من القاعدة النقدية الناتج عن تدخل البنك المركزي في سوق الصرف، أما القسم الثاني يختص بالائتمان المحلي الذي يسيطر عليه البنك المركزي بهدف التحكم في مستويات عرض النقود مضروباً في المضاعف النقدي .

3- شرط التوازن :-

$$Ms_t = Md_t \dots\dots\dots(7)$$

حيث أن :-

$$Md_t = \text{الطلب على النقود في السنة } (t).$$

$$Ms_t = \text{عرض النقود في السنة } (t).$$

وبدمج المعادلات (5) و(6) في (7)، نحصل على:- (19)

$$K_t = Md_t - G_t \dots\dots\dots(8)$$

$$K_t = \frac{f(Y_t, P_t)}{m} - G_t \dots\dots\dots (9)$$

يتضح من المعادلة رقم 9 أن تزايد الائتمان المحلي يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، بينما يؤدي تزايد الطلب على النقود* إلى تحسن ميزان المدفوعات. ويطلق على المعادلة رقم 9 "المعادلة الأساسية للمنهج النقدي".

و بذلك تكون العلاقة الأساسية هي بين الاختلال الخارجي(مقاساً باختلال ميزان المدفوعات) والاختلال النقدي(مقاساً بالفرق بين التغير في حجم الائتمان المحلي و التغير في الطلب على النقود).

¹⁹ - منجد عبد اللطيف- "تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات"-مصدر سبق ذكره- ص 34 .

* إن كون إشارة المتغير معدل التضخم(الأسعار) "موجبة" لا تعني دعوة إلى المزيد من التضخم وإنما يتوقف الأمر بالدرجة الأولى على التغيرات التي تطرأ على كمية النقود أي الزيادة في عرض النقود كون النظره - نظره نقدية- إلى رصيد ميزان المدفوعات.

هناك ثلاث نقاط ينبغي توضيحها لكي يمكن تقدير النموذج وهي كالآتي:

1. البعد الزمني (أي الفترة الزمنية) للمتغيرات.
2. كيفية تقدير علاقات النموذج.
3. تحديد المتغيرات التي تستخدم في عملية التقدير.

لحدوث الاختلال النقدي وبيان أثره في شكل اختلال خارجي، من المتوقع أن تتقضي فترة زمنية بينهما. فيمكن القول أن الاختلال الخارجي في الفترة (t) يتأثر بالاختلال النقدي في الفترة (t-1) فمقدار الاختلال النقدي يتحد على أساس الاحتياجات المتوقعة من الأرصدة النقدية وليس على الاحتياجات المستقبلية بمقدار ما طرأ على حجم الائتمان المحلي من زيادة. في ضوء هذه الاعتبارات سيتم تحويل دالة الطلب على النقود إلى دالة غير خطية (أسية) الشكل:

$$Md_t = Y^\alpha P^\beta e^{\kappa+\gamma R} \dots\dots\dots(10)$$

حيث أن:-

$\alpha, \beta \geq 0$ $\gamma \leq 0$ معاملات ثابتة لمرونة الطلب على النقود بالنسبة إلى الدخل (Y) و مستوى الأسعار (P) وسعر الفائدة (R) و (κ) ثابت و (e) أساس اللوغاريتم الطبيعي⁽²⁰⁾.

وبالتعويض في الشرط التوازن في سوق النقدي من جديد نحصل على:

$$m(K+G) = Y^\alpha P^\beta e^{\kappa+\gamma R} \dots\dots\dots(11)$$

ويتفاضل جانبي هذه المعادلة وإعادة ترتيب الخطوات نحصل على⁽²¹⁾:

$$(K+G) \partial m + m(\partial K + \partial G) = Y^\alpha \partial (P^\beta e^{\kappa+\gamma R}) + P^\beta e^{\kappa+\gamma R} \alpha Y^{\alpha-1} \partial Y$$

$$(K+G) \partial m + m(\partial K + \partial G) = Y^\alpha (\beta P^{\beta-1} \partial P e^{\kappa+\gamma R} + P^\beta \gamma e^{\kappa+\gamma R} \partial R) +$$

$$P^\beta e^{\kappa+\gamma R} \alpha Y^{\alpha-1} \partial Y$$

²⁰ - Augustine A. Boakye and Hassan Molana-"**Fluctuation in the International Currency Reserves of Less Developed Countries: HIPC vs Non-HIPC**"- Department of Economic Studies - University of Dundee- Paper No 203-September 2007- p.p4-6

²¹ -تفاضل جانبي المعادلة رقم(11) من قبل الباحث .

$$(K+G) \partial m + m \partial K + m \partial G = \beta Y^\alpha P^{\beta-1} \partial P e^{k+\gamma R} + \gamma Y^\alpha P^\beta e^{k+\gamma R} \partial R + \\ \alpha Y^{\alpha-1} P^\beta e^{k+\gamma R} \partial Y \\ = (\beta P^{-1} \partial P + \gamma \partial R + \alpha Y^{-1} \partial Y) m(K+G)$$

$$m \partial K = \frac{\alpha m(K+G)}{Y} \partial Y + \frac{\beta m(K+G)}{P} \partial P + \gamma m(K+G) \partial R - m \partial G - \partial m(K+G)$$

بالقسمة طرفين على $m(K+G)$ نحصل على:

$$\frac{\partial K}{(K+G)} = \alpha \frac{\partial Y}{Y} + \beta \frac{\partial P}{P} + \gamma \partial R - \frac{\partial G}{(K+G)} - \frac{\partial m}{m} \dots \dots \dots (12)$$

معادلة رقم (12) تمثل معادلة رياضية متصلة في الزمن (t) (Continuous time) ولكي يتم تحويلها إلى معادلة انحدار قابلة للتقدير ولقياس مساهمة كل متغير (الدخل الحقيقي و مستوى الأسعار والمضاعف النقدي والائتمان المحلي) للتغيرات في الاحتياطات الأجنبية (صافي الأصول الأجنبية)، يتم تحويلها إلى معادلة رياضية متقطعة (Discrete time) وهي⁽²²⁾:

$$\tilde{K}_t = \phi_0 + \phi_1 \dot{Y}_t + \phi_2 \dot{P}_t + \phi_3 \dot{R}_t + \phi_4 \tilde{G}_t + \phi_5 \dot{m}_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (13)$$

المعادلة رقم (13) تعرف بمعادلة تدفق الاحتياطي (Reserve flow equation) والمستخدمه على نطاق واسع في الدراسات التجريبية للمنهج النقدي وهي في صورة معدلات نمو حيث يمثل (ϕ) سرعة التعديل و (ε) متغير العشوائي .

توضح العلاقة رقم (13) نسبة معدل النمو الاحتياطي الأجنبية بدلالة معدلات نمو كل من الدخل الحقيقي و مستوى الأسعار والمضاعف النقدي، إضافةً إلى نسبة معدل نمو إجمالي الائتمان المحلي إلى الاحتياطي الأجنبي. أي تغير انحراف نمو الطلب على النقود عن النمو في الائتمان المحلي بدلالة معدلات نمو كل من الدخل الحقيقي و مستوى الأسعار والمضاعف النقدي ومعامل الائتمان المحلي الذي يوضح مدى إمكانية تعويض التغير في الائتمان من خلال التغير في الاحتياطات الأجنبية.

²² - Augustine A. Boakye and Hassan Molana -cit-p.p-6.

يمكن كتابة المعادلة رقم (13) في الصيغة التالية:

$$\tilde{K}_t = \phi_0 + \phi_1 \dot{Y}_t + \phi_2 \dot{P}_t + \phi_3 \tilde{G}_t + \phi_4 \dot{m}_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(14)$$

معادلة رقم (14) هي معادلة التي يتم تقديرها في الفصل القادم.

حيث:

$$\tilde{K} \equiv \frac{\Delta K_t}{K_{t-1} + G_{t-1}}, \quad \dot{Y} \equiv \frac{\Delta Y_t}{Y_{t-1}}, \quad \dot{P} \equiv \frac{\Delta P_t}{P_{t-1}}, \quad \tilde{G} \equiv \frac{\Delta G_t}{K_{t-1} + G_{t-1}}, \quad \dot{m} \equiv \frac{\Delta m_t}{m_{t-1}}$$

الفصل السابع

تقدير معادلة النموذج المقترح

" اختبارات وتقديرات ونتائج "

7-1 تمهيد:

تم في هذا الفصل تقدير معادلة رقم (14) النموذج المقترح للفترة من 1970 إلى 2005م ووفقا للإطار النظري الذي تم مناقشته سابقا. وتمثل المعادلة المذكورة الصيغة التي تم اختيارها من قبل الباحث، وطبقا للإطار النظري الذي تم الإشارة إليه سلفا.

قبل إجراء التحليل القياسي يتم القيام باختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة وتأتي هذه الخطوة للتأكد من استقرار المتغيرات، وفي هذا الفصل سيتم تطبيق بعض هذه الاختبارات لمعرفة مدى استقرار (Stationary) السلسلة الزمنية، ومن هذه الاختبارات اختبارات السكون (tests Stationary) لتحديد درجة التكامل، واختبارات التكامل المشترك (Cointegration) لمعرفة هل هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات؟ بالإضافة إلى اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، لمعرفة سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وسيتم ذلك باستخدام برنامج E-views 5.

7-2 اختبارات سكون السلاسل الزمنية:

توصف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كان متوسطها الحسابي وتباينها ثابتين عبر الزمن، فإذا كانت السلسلة مستقرة عند مستواها، فإنها تكون متكاملة من الرتبة الصفرية (0) $I \sim$. أما إذا كانت غير مستقرة Non-Stationary عند مستواها، فإنه يتم أخذ الفروق difference ليتم تحويلها إلى سلسلة مستقرة.

وقد تبين من نتائج عدد من الدراسات، منها على سبيل المثال دراسة (نيلسون و بلوسر 1982 و دراسة فلييس 1987) إن كثيرا من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار عند مستواها لاحتوائها على جذر الوحدة، حيث يؤدي وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية إلى عدم ثبات

المتوسط والتباين المتغير عبر الزمن، ويؤدي إجراء الإنحدار على السلاسل الزمنية تلك إلى وجود ارتباط زائف (23).

7-2-1) اختبار جذر الوحدة The Unit Root Test of Stationarity : (24)

من أهم الاختبارات لاختبار سكون السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة، لإجراء هذا الاختبار تتم الاستعانة باختبار DF ديكي - فولار و اختبار ديكي - فولار الموسع ADF ، وفي حالة وجود ارتباط ذاتي بين عناصر الإزجاج يتم الاستعانة باختبار ADF:-

7-1-2-1) اختبار ديكي - فولار (DF) : Test Dickey - Fuller

نفترض العلاقة التالية علاقة انحدار ذاتي لمتغير ما وليكون Y، ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث صيغ هي:-

1- صيغة السير العشوائي البسيطة بدون حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني:- (25)

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + u_t \quad \dots\dots\dots 1$$

2- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:-

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \lambda Y_{t-1} + u_t \quad \dots\dots\dots 2$$

3- صيغة السير العشوائي البسيطة مع حد ثابت وأتجاه زمني:-

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \lambda Y_{t-1} + u_t \quad \dots\dots\dots 3$$

²³ - خالد بن حمد- "اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في السعودية"- مجلة جامعة الملك سعود-المجلد 17-الرياض-1425هـ/2005-ص193.

²⁴ - عبد القادر محمد عبد القادر- "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" -الدار الجامعية-الطبعة الثالثة-2008/2009-ص656-673 .

²⁵ - محمد عبد السميع عناني- "التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية"-الدار الجامعية-2009-ص661.

الفروض في كل الصيغ :-

$$\begin{aligned} \lambda = 0 & \text{ فرض العدم } H_0: \text{سلسلة زمنية غير مستقرة} \\ \lambda < 0 & \text{ فرض البديل } H_1: \text{سلسلة زمنية مستقرة} \end{aligned}$$

ولإجراء اختبار DF نقوم بحساب مايسمى "tau" (τ) المحسوبة باستخدام الصيغة التالية⁽²⁶⁾:
$$\tau = \hat{\rho} - 1 / S\hat{\rho} = \hat{\lambda} / S\hat{\lambda} \dots\dots\dots 4$$

حيث أن:

$$T = \text{اتجاه زمني} .$$

τ = تاو المحسوبة التي يتم مقارنتها بتاو الجدولية .

$$S\hat{\lambda} , S\hat{\rho} = \text{الخطأ المعياري للمعلمت المقدرة} .$$

$\lambda = (\rho - 1)$ ولكي تكون السلسلة ساكنة فإن ρ يجب أن تكون اقل من الواحد أي عندما ($\lambda < 0$)

لا نستطيع مقارنة (τ) المحسوبة بقيم (t) الجدولية حتى في حالة العينات الكبيرة، حيث أنها لا تتبع توزيع طبيعي معتدل⁽²⁷⁾. فإذا كانت تاو المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض فرض العدم (جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey- Fuller). وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أي مستقرة، في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين عناصر المتغير العشوائي، يتم الاستعانة باختبار ديكي- فولار الموسع (ADF).

7-2-1-2) اختبار ديكي- فولار الموسع (ADF) Augmented Dickey- Fuller :

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث صيغ تتمثل في:-⁽²⁸⁾

1- الصيغة الأولى: لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني:-

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \alpha_j \Delta Y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots 5$$

²⁶ - عبد القادر محمد عبد القادر - مصدر سبق ذكره-ص658.

²⁷ - عبد القادر محمد عبد القادر - مصدر سبق ذكره-ص657-658.

²⁸ - محمد عبد السميع عناني- مصدر سبق ذكره-ص663-665.

الفروض :-

$\lambda = 0$ فرض العدم: H_0

$\lambda < 0$ فرض البديل: H_1

عدد الفروق ذات الفجوة الزمنية K حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي $= \sum_{j=1}^k \Delta Y_t - 1$ معبرا عنها بإحصائية DW.

2- الصيغة الثانية: تتضمن الصيغة الأولى مع إحتوائها على حد ثابت :-

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \alpha_j \Delta Y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots 6$$

الفروض :-

$\lambda = 0$ فرض العدم: H_0

$\lambda < 0$ فرض البديل: H_1

ويتم الاختبار بحساب قيمة تاو لاختبار ديكي فولار الموسع و مقارنتها بقيمتها الجدولية.

3- الصيغة الثالثة: تتضمن الصيغة الأولى مع إحتوائها على حد ثابت وأتجاه زمني :-

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \alpha_j \Delta Y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots 7$$

الفروض :-

$\lambda = 0$ فرض العدم: H_0

$\lambda < 0$ فرض البديل: H_1

ويتم الاختبار بحساب قيمة تاو لاختبار ديكي فولار الموسع و مقارنتها بقيمتها الجدولية.

3-7 التكامل المشترك Cointegration :

يعرف التكامل المشترك، بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت

كلاً على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر جيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة⁽²⁹⁾، لذلك يستخدم اختبار التكامل المشترك لقياس العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

7-3-1 اختبارات التكامل المشترك :

هناك العديد من الطرق لاختبارات التكامل المشترك، منها اختبار إنجل-جرانجر (EG) واختبار جوهانسن-جوسليوس (JJ)، واختبار الانحدار التكامل لديرين-واتسون (CRDW) سيتم في هذه الدراسة استخدام الاختبار الثاني، لتقدير متجهات التكامل المشترك.

7-3-1-1 اختبار إنجل-جرانجر (EG):

"وينتطلب حدوث التكامل المشترك توفر الشروط الآتية:-"

$\tilde{K}_t \sim I(1)$	8
$\dot{Y}_t \sim I(1)$	9
$\dot{P}_t \sim I(1)$	10
$\tilde{G}_t \sim I(1)$	11
$\tilde{K}_t = \phi_0 + \phi_1 \dot{Y}_t + \phi_2 \dot{P}_t + \phi_3 \tilde{G}_t + u_t$	12
$u_t \sim I(0)$	13

حيث إن الحد العشوائي متمثلاً في البواقي u_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل⁽³⁰⁾.

أي أن التكامل المشترك يعبر عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، على افتراض أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك \tilde{K}_t و $\dot{Y}_t \sim I(1)$ على سبيل المثال، وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي والتي يمكن الحصول عليها من المعادلة من خلال الصيغة التالية في حالة وجود متغيرين:-

$$u_t = \tilde{K}_t - a - b\dot{Y}_t \quad \dots\dots\dots 14$$

²⁹ - عبد القادر محمد عبد القادر-مصدر سبق ذكره ص-670.

³⁰ - نقلا من عبد القادر محمد عبد القادر- مصدر سبق ذكره ص-671.

وإذا كانت البواقي متكاملة من الرتبة صفر $u_t \sim I(0)$ أي وجود علاقة توازنية في الأجل طويل فإن السلسلة أو السلاسل الزمنية تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً بينها، وفقاً لاختبار إنجل-جرانجر (1987).

7-3-1-2 اختبار جوهانسن - جوسليوس Johansen and Juselius Test:

وتعتبر منهجية جوهانسن - جوسليوس Johansen and Juselius (1990) ومنهجية جوهانسن (1988-1991) اختبار لرتبة Rank المصفوفة $\Pi = \alpha\beta'$. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، أن تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة ($1 \leq r(\Pi) < n$) حيث تمثل Π رتبة المصفوفة و r تمثل عدد متجهات التكامل المشترك. وفي هذه الحالة تشكل صفوف المصفوفة β' متجهات التكامل المشترك، وتقيس عناصر المصفوفة α سرعة تكيف المتغيرات المستقلة للنموذج عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل⁽³¹⁾. من أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Maximum Likelihood Function (وتسمى أيضاً بـ Likelihood Ratio Test (LR) maximum و هما اختبار الأثر trace test (λ_{trace})، واختبار الجذور المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).⁽³²⁾

وينطوي هذا الإختبار على تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR)، باستخدام دالة الإمكانية العظمى، يمكن استخدام نموذج متجهة الإنحدار الذاتي والذي يأخذ الشكل التالي⁽³³⁾:

$$Z_t = C + A(L)Z_t + \xi_t \dots\dots\dots 15$$

حيث أن Z_t عبارة عن $(n \times 1)$ متجهة من المتغيرات، بينما $A(L)$ عبارة عن مصفوفة $(n \times n)$ ذات حدود متعددة في العامل المبطل L بينما C تمثل متجهة للثوابت و ξ_t عبارة عن $(n \times 1)$ اتجاهات للخطأ العشوائي .

³¹ - حمد بن محمد الحوشان - "ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية: تحليل متجه الإنحدار الذاتي" - جامعة الملك سعود - قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - ص 13.

³² - خالد بن حمد - مصدر سبق ذكره - ص 193.

³³ - حسن بن رفدان بن حسن الههوج - "محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة من 1980 إلى 2007: أسلوب التكامل المشترك" - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية - ص 12.

وتُعامل جميع المتغيرات الاقتصادية في نموذج متجهة الإنحدار الذاتي على أساس أنها متغيرات داخلية، يساعد استخدام هذا النموذج على معرفة التفاعلات التي تحدث بين صافي الأصول الأجنبية والمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة دون وضع قيود أو حدود لنوعية تلك التفاعلات. ويمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية: (34)

1- إختبار الأثر **Trace** (مجموع عناصر قطر المصفوفة) حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq 0$ ، مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r (حيث $r = 0, 1, 2$)، ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^n \log (\hat{\lambda}_i) \dots\dots\dots 16$$

2- إختبار الجذور المميزة العظمى **Maximum Eigen Values Test** حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r ، مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $r + 1$ ، ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{\text{max}} = -T \log (1 - \hat{\lambda}_i) \dots\dots\dots 17$$

ومن خلال مقارنة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة عند المستوى المعنوي 1%، 5% يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

7- 4) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model :

تأخذ صيغة هذا النموذج في الاعتبار كل من العلاقة في الأجل الطويل والعلاقة في الأجل القصير⁽³⁵⁾، من خلال ميكانيكية تصحيح الأخطاء لأن جزء من التوازن في فترة معينة يتم تصحيحه في الفترة التي يليها وتستمر العملية إلى أن يحدث التوازن في الأجل الطويل، فإن

34 - - خالد بن حمد بن عبدالله القدير - مصدر سبق ذكره - ص 198.

- يوسفات علي- "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية) خلال الفترة 1970-2009" - جامعة أدرار- قسم العلوم التجارية-ص9

35 - عبد القادر محمد عبد القادر - مصدر سبق ذكره - ص 687-688.

النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ، ويترتب على قياس العلاقة بينها في هذه الحالة عدم الحصول على انحدار زائف.

ويمكن الحصول على متغير حد تصحيح الخطأ من خلال تقدير العلاقة :-

$$\tilde{K}_t = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \dot{Y}_t + \hat{\beta}_2 \dot{P}_t + \hat{\beta}_3 \tilde{G}_t + e_t \quad \dots\dots\dots 18$$

يتم الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ وهو يتمثل في البواقي (e_t) :-

$$e_t = \tilde{K}_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 \dot{Y}_t - \hat{\beta}_2 \dot{P}_t - \hat{\beta}_3 \tilde{G}_t \quad \dots\dots\dots 19$$

وباستخدام هذا الحد، يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي :-

$$\Delta \tilde{K}_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^q \beta_j \Delta X_{t-j} + \theta e_{t-1} + Z_t \quad \dots\dots\dots 20$$

حيث أن :-

$\Delta \tilde{K}_t =$ الفرق الأول للمتغير التابع.

$i =$ عدد الفجوات الزمنية لفروق المتغير المستقل X_t .

$K =$ عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج.

$\Delta X_{t-i} =$ الصيغة العامة للفرق الأول للمتغيرات التفسيرية بشكل عام.

$Z_t =$ متغير العشوائي.

$\theta =$ معامل سرعة التعديل، وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع، نتيجة لإنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحده واحده و يتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا.

5-7) نموذج تصحيح الخطأ وعلاقة السببية لجرانجر

:Error Correction Model and Granger Causality

تتميز هذه الطريقة بأنها تربط العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك، فإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة بين متغيرين في الأجل الطويل، فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في إتجاه واحد، ويمكن تحديد إتجاه العلاقة عن طريق استخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ المشتق من التكامل المشترك في الأجل

الطويل⁽³⁶⁾، فإن نموذج متجهات تصحيح الخطأ يمكننا من التفريق بين السببية في الأجلين القصير والطويل، فيمكن استخدام اختبار (F) للمتغيرات التفسيرية explanatory variables في فروقها الأولى من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير، في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل من خلال اختبار (t) للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ.

يعتمد نموذج تصحيح الخطأ على تقدير المعادلتين التاليتين على سبيل المثال:-⁽³⁷⁾

$$\tilde{K}_t = \beta_1 + \sum_{i=1}^m \beta_j \tilde{K}_{t-j} + \sum_{i=1}^n \alpha_j \dot{Y}_{t-j} + \theta \varepsilon_{1t-1} + Z_{1t} \dots\dots\dots 21$$

$$\dot{Y}_t = b_1 + \sum_{i=1}^p b_j \dot{Y}_{t-j} + \sum_{i=1}^q \gamma_j \tilde{K}_{t-j} + \theta \varepsilon_{2t-1} + Z_{2t} \dots\dots\dots 22$$

. = p ، q ، n ، m عدد الفجوات الزمنية .

$$\tilde{K}_t \sim I(1)$$

$$\dot{Y}_t \sim I(1)$$

إن حدي تصحيح الخطأ في المعادلتين السابقتين ε_{1t-1} ، ε_{2t-1} ، اللذان يقيسان سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. قد تم الحصول عليهما من تقدير \tilde{K}_t ، \dot{Y}_t :-

$$\tilde{K}_t = \alpha_1 + \delta_1 \dot{Y}_t + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots 23$$

$$\dot{Y}_t = \alpha_2 + \delta_2 \tilde{K}_t + \varepsilon_{2t} \dots\dots\dots 24$$

ونظرا لأن النموذج السابق يحتوي على القيم السابقة (المتباطئة) للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية فإنه يطلق عليه متجه الإنحدار الذاتي، بالإضافة إلى كونه أحد نماذج تصحيح الخطأ. أي بمعنى آخر، نموذج متجه الإنحدار الذاتي مع تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة السببية،

³⁶ - خالد بن حمد- مصدر سبق ذكره-ص13.

³⁷ - عبد القادر محمد عبد القادر- مصدر سبق ذكره -ص690.

وهو يختلف عن اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality) لعدم احتوائه على معلمة تصحيح الخطأ ويتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نماذج VAR التالية:-(38)

$$\tilde{K}_t = \beta_1 + \sum_{i=1}^m \beta_j \tilde{K}_{t-j} + \sum_{i=1}^n \alpha_j \dot{Y}_{t-j} + Z_{1t} \dots\dots\dots 25$$

$$\dot{Y}_t = b_1 + \sum_{i=1}^p b_j \dot{Y}_{t-j} + \sum_{i=1}^q \gamma_j \tilde{K}_{t-j} + Z_{2t} \dots\dots\dots 26$$

تقاس العلاقة السببية في الأجل القصير وفقا للفرضيتين التاليتين بالنسبة إلى نموذج متجه الانحدار الذاتي مع تصحيح الخطأ وفق الآتي:-

الفروض:- (39)

يتم اختبار فرض العدم بأن جميع معاملات القيم السابقة للمتغير \dot{Y}_t بالنسبة للمعادلة رقم 23 تساوي صفر أي:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots\dots\dots = \alpha_n = 0$$

فإذا تم رفض فرض العدم كان المتغير \dot{Y}_t يسبب التغير في \tilde{K}_t أي ($\tilde{K}_t \leftarrow \dot{Y}_t$)

يتم اختبار فرض العدم بأن جميع معاملات القيم السابقة للمتغير \dot{Y}_t بالنسبة للمعادلة رقم 24 تساوي صفر أي:

$$H_0 : \gamma_1 = \gamma_2 = \dots\dots\dots = \gamma_n = 0$$

فإذا تم رفض فرض العدم كان المتغير \tilde{K}_t يسبب التغير في \dot{Y}_t أي ($\dot{Y}_t \leftarrow \tilde{K}_t$)

ويتم حساب (Ft) الجدولية (إحصائية فيشر) عند مستوى معنوية ودرجات حرية (n_2) للبسط و ($n-k$) للمقام ومقارنتها بالجدولية، فإذا كانت (Fc) المحسوبة أكبر من (Ft) الجدولية، نرفض فرض العدم أي أن المتغير \dot{Y}_t يسبب التغير في \tilde{K}_t حسب مفهوم لجرانجر.

38 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير - "العلاقة بين كمية النقود والنواتج المحلي الإجمالي في دولة قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية" - جامعة الملك سعود-قسم الاقتصاد-كلية العلوم الادراية- ص12-14

39 - محمد عبد السميع عناني-مصدر سبق ذكره-ص685-686.

فإذا لم نستطع رفض أي من هاتين الفرضيتين فإن \bar{K}_t ، \dot{Y}_t مستقلين عن بعضهما البعض أما إذا تم رفضهما معاً، فهناك علاقات سببية في الاتجاهين، أما إذا تم رفض الأولى وقبول الثانية، فإن إتجاه العلاقة السببية يكون من \dot{Y}_t إلى \bar{K}_t ، أما إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية فإن إتجاه العلاقة السببية يكون من \bar{K}_t إلى \dot{Y}_t .

(6-7) نتائج التقديرات :

(1-6-7) تحليل السلاسل الزمنية :

(1-1-6-7) اختبار ديكي - فولار الموسع (ADF):

من خلال نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة (لاختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار ديكي - فولار الموسع (ADF) Test Augmented Dickey Fuller ، اختبار فليبس وبيرون Phillips and Perron واختصارا (P-P) الذي يختلف عن اختبار ديكي-فولار والموسع في أنه لا يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن (Zero mean and deterministic linear time trend)⁽⁴⁰⁾، وقد تم الإستغناء عن اختبار ديكي فولار نظراً لعدم أخذه أو تجاهله الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، (وهذا يؤدي إلى عدم إتسام تقديرات المربعات الصغرى لمعادلة الإنحدار بالكفاءة). ومن خلال الإستعانة بالجدول رقم (20) بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الأصلية. تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي - فولار الموسع (ADF) واختبار فليبس- بيرون (P-P) الموضحة في الجدول رقم (22) إلى أن السلاسل الزمنية بعضها مستقرة في مستواها، بعضها غير مستقرة في مستواها، أي إمكانية قبول فرضية العدم؛ وذلك لوجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%)، ويوضح الجدول رقم (22) نتائج تحليل السلاسل الزمنية.

ومن خلال الإستعانة بالجدول رقم (21) الذي يوضح بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بعد تحويلها إلى معدلات نمو. تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي - فولار الموسع (ADF) واختبار فليبس- بيرون (P-P) الموضحة في الجدول رقم (23) إلى أن السلاسل الزمنية جميعها مستقرة في الفرق الأول، أي إمكانية رفض فرضية العدم؛ وذلك لعدم وجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%)، مما يعني أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى - لأنها معدلات نمو - $I \sim (1)$.

⁴⁰ - خالد بن حمد - مصدر سبق ذكره - ص 191.

الجدول رقم(20) بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الأصلية

m المضاعف النقدي	G إجمالي الائتمان المحلي	P مستوى العام للأسعار بأسعار 1997	Y الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2003	K الاحتياطيات الدولية	YEAR
1.33	96.1	0.161	8915.650	575.9	1970
1.27	107.5	0.153	8617.130	875	1971
1.25	148	0.144	10079.930	977.5	1972
1.70	241	0.138	13248.540	667.6	1973
1.72	448.5	0.145	22213.550	1154.8	1974
1.69	641.9	0.154	20012.530	695.7	1975
1.80	734.5	0.168	24640.070	1026	1976
1.87	891.4	0.190	26565.220	1527.2	1977
1.59	925.9	0.213	27033.880	1327.3	1978
1.73	1040.5	0.262	29143.670	2025.1	1979
1.72	1321.2	0.312	30130.470	4115.3	1980
2.24	2167.7	0.345	24783.26	3132.1	1981
2.15	2162	0.361	26502.490	2358.7	1982
2.25	2208.1	0.339	25390.630	1704.1	1983
1.95	2153.7	0.449	24312.190	1264.8	1984
1.94	2033	0.490	24235.620	1982.5	1985
1.86	2031.6	0.506	20999.490	2061.3	1986
1.95	2157.5	0.528	17912.460	1721.4	1987
1.74	2316.6	0.545	19270.430	1289.5	1988
1.60	2442	0.552	20657.260	1310.1	1989
15.0	3053.3	0.600	21426.080	1596.5	1990
1.32	3152.3	0.670	23557.590	1625.4	1991
1.32	3392.3	0.733	23333.500	1748.9	1992
1.40	3710.2	0.788	23424.59	1264.5	1993
1.35	3986.1	0.878	22696.610	1436.4	1994
1.32	4281.5	0.914	24308.260	2233.4	1995
1.26	3915	0.959	25138.260	2759.7	1996
1.24	4165.9	1.000	25494.160	3446.1	1997
1.24	4530.2	1.020	25908.290	3252.1	1998
1.37	5203.6	1.029	25225.730	3484	1999
1.46	5584	0.999	26077.340	7048.1	2000
1.40	6057.6	0.882	33643.850	8587	2001
1.49	6357.8	0.798	33350.870	17416.1	2002
1.38	6775.1	0.781	37604.000	25611.7	2003
1.12	6510.3	0.764	40192.260	32100.4	2004
1.01	6166.6	0.779	43966.10	53475.6	2005

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم(21) بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بعد تحويلها إلى معدلات نمو

\dot{m} المضاعف النقدي	\tilde{G} إجمالي الائتمان المحلي	\dot{P} مستوى العام للأسعار بأسعار 1997	\dot{Y} الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2003	\tilde{K} الاحتياطيات الدولية	YEAR
--	--	--	--	--	1970
4.693-	1.16031	-4.969	-3.34827	30.44275	1971
1.710-	3.59840	-5.882	16.97549	9.10706	1972
36.277	10.23553	-4.167	31.43484	-34.10742	1973
1.472	12.94206	5.072	67.66791	30.38733	1974
2.106-	14.45873	6.207	-9.90846	-34.32267	1975
6.589	5.25987	9.091	23.12321	18.76172	1976
3.801	6.48722	13.095	7.81309	20.72273	1977
14.629-	1.53116	12.105	1.76419	-8.87183	1978
8.620	3.73826	23.005	7.80424	22.76227	1979
0.779-	5.16325	19.084	3.38598	38.44753	1980
30.624	15.97230	10.577	-17.74685	-18.55164	1981
4.151-	-0.12609	4.638	6.93706	-17.10797	1982
0.233-	1.17837	-6.094	-4.19530	-16.73227	1983
4.853	-1.59134	32.448	-4.24739	-12.85067	1984
13.460-	-3.00585	9.131	-0.31494	17.87324	1985
0.205-	-0.03421	3.265	-13.35278	1.92529	1986
4.369-	3.24577	4.348	-14.70050	-8.76279	1987
5.025	4.41197	3.220	7.58115	-11.97693	1988
91.083-	3.34213	1.284	7.19667	0.54903	1989
821.888	13.14680	8.696	3.72179	6.15940	1990
6.246-	2.07213	11.667	9.94820	0.60489	1991
12.150-	4.66817	9.403	-0.95124	2.40216	1992
6.086	6.39034	7.503	0.39038	-9.73727	1993
3.448-	5.08806	11.421	-3.10776	3.17012	1994
2.637-	4.53422	4.100	7.10084	12.23350	1995
4.613-	-5.49088	4.923	3.41448	7.88500	1996
1.404-	3.29611	4.275	1.41577	9.01734	1997
0.460	4.68114	2.000	1.62441	-2.49284	1998
10.135	7.75128	0.882	-2.63452	2.66932	1999
6.291	3.01138	-2.915	3.37596	28.21463	2000
3.806-	3.23396	-11.712	29.01565	10.50831	2001
6.432	1.26273	-9.524	-0.87083	37.13779	2002
7.326-	1.28849	-2.130	12.75268	25.30537	2003
18.879-	-0.68582	-2.177	6.88294	16.80545	2004
9.563-	-0.57627	1.963	9.38947	35.83905	2005

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (22) نتائج اختبار ديكي-فولار المعدل (ADF) لجذر الوحدة (بيانات الأصلية)

P.P في المستوى Level			ADF في المستوى Level			المتغيرات Variable
ثابت واتجاه	بثابت	بدون ثابت	ثابت واتجاه	بثابت	بدون ثابت	
8.91	11.29	13.14	3.03	3.47	1.18	\tilde{K}
-1.52	-0.78	1.57	-1.06	-0.50	1.90	\dot{Y}
-1.16	-104	0.68	-1.80	-1.31	0.35	\dot{P}
-2.27	0.08	3.13	-2.60	-0.17	3.13	\tilde{G}
-5.83	-5.92	-3.81	-5.83	5.92	-3.76	\dot{m}

مصدر الجدول: من قبل الباحث

القيم الحرجة : Critical Values مأخوذة من برنامج E-views5

يستخدم برنامج E-views5 القيم الحرجة المأخوذة من Osterwald-Lenum لاختبار trace واختبار maximum .

-4.24	-3.63	-2.63	عند مستوى معنوية 1%
-3.56	-2.95	-1.95	عند مستوى معنوية 5%
-3.21	-2.61	-1.61	عند مستوى معنوية 10%

الجدول رقم (23) نتائج اختبار ديكي-فولار المعدل (ADF) لجذر الوحدة (معدلات النمو)

P.P في الفرق الأول First difference			ADF في الفرق الأول First difference			المتغيرات Variable
ثابت واتجاه	بثابت	بدون ثابت	ثابت واتجاه	بثابت	بدون ثابت	
-5.95	-5.66	-5.29	-5.74	-5.64	-4.68	\tilde{K}
-5.05	-5.06	-4.64	-5.03	-4.98	-4.52	\dot{Y}
-6.54	-6.48	-6.38	-16.55	-6.51	-3.27	\dot{P}
-4.31	-4.10	-2.84	-6.02	-5.77	-5.57	\tilde{G}
-6.55	-6.65	-6.55	-6.53	-6.63	-6.55	\dot{m}

مصدر الجدول: من قبل الباحث

القيم الحرجة : Critical Values مأخوذة من برنامج E-views5

-4.24	-3.63	-2.63	عند مستوى معنوية 1%
-3.56	-2.95	-1.95	عند مستوى معنوية 5%
-3.21	-2.61	-1.61	عند مستوى معنوية 10%

2-1-6-7 تقدير بطريقة مربعات الصغرى (OLS):

$$\begin{aligned} \tilde{K} &= 9.13 + 0.44\dot{Y} - 0.0013\dot{P} - 1.56\tilde{G} - 0.018m \dots\dots\dots 27 \\ T & (2.16) (2.10) (0.003) (-2.24) (0.78) \\ S.E & [4.29] [0.21] [0.34] [0.70] [0.023] \\ R^2 & = 0.20 \\ F & = 2.00 \\ D.W & = 1.83 \end{aligned}$$

تشير النتائج إلى أن جميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% باستخدام اختبار (t) وبنفس الإشارة المتوقعة- باستثناء كل من معامل الأسعار ومضاعف النقدي- وقد يرجع ذلك إلى :-

1. إلى انخفاض نسبة مساهمة المضاعف النقدي، كما أشارت العديد من الدراسات⁽⁴¹⁾ أن نسبة مساهمة المضاعف النقدي في التغير في عرض النقود كانت ضعيفة لا تتجاوز 19%، وبإقي نسبة المساهمة تعود إلى القاعدة النقدية. وإلى الاعتقاد أن العملة المحتفظ بها خارج المصارف إنما هي لأغراض الاكتناز من قبل الأفراد، وإلى الخصائص التي تتميز بها العملة عن غيرها من الأصول المالية. فالعملة توفر للمحتفظ بها الأمان والسيولة والسرية، التي قد لا تجتمع في شكل آخر من أشكال الثروة. كما يوضحه الجدول رقم(24) الخاص بنسب تفضيل السيولة.

2. غياب الأسواق المالية المتطورة وأدواتها القابلة للتداول، ومن ثم انعدام فرص الاستثمار.

كما يشير معامل التحديد R^2 إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 21% من المتغير التابع، وان الإحصائي $D.W$ يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، إلا أن المشكلة عدم المعنوية لإحصائية F والمعادلة غير مقبولة بشكل عام .

ونظرا لأن متغيري الأسعار والمضاعف النقدي ليسا ذا دلالة إحصائية ويحمل إشارة مخالفة تم حذفهما، وبإعادة التقدير نتحصل على النتائج التالية:-

⁴¹ - محمد إدريس علي-مصدر سبق ذكره-ص94-96.

- Allan H Meltzar "Control ling money" in federal reserve bank of st.louis(may 1969), pp 16-24.

الجدول رقم (24) معامل تفضيل السيولة

معامل تفضيل السيولة C/D	الودائع تحت الطلب D	العملة المتداولة C	السنوات
1.34	83.5	112.2	1970
0.82	147.6	120.7	1971
0.75	196.2	147.4	1972
0.69	293.5	202.6	1973
0.59	443.7	262.2	1974
0.67	515.6	346.0	1975
0.67	677.4	453.9	1976
0.66	881.5	584.9	1977
0.99	877.7	868.5	1978
0.87	1207.1	1055.7	1979
0.35	1931.8	685.7	1980
0.36	2200.3	791.2	1981
0.38	2363.6	889.9	1982
0.38	2210.8	838.2	1983
0.32	2403.5	767.6	1984
0.38	2570.7	985.1	1985
0.38	2727.5	1023.8	1986
0.38	2811.8	1068.2	1987
0.35	2576.2	899.6	1988
0.48	2474.7	1131.7	1989
0.60	2443.4	1461.1	1990
0.63	2578.2	1620.9	1991
0.66	3011.6	1982.2	1992
0.74	3008.1	2216.9	1993
0.55	3623.5	1989.8	1994
0.54	3737.2	2035.4	1995
0.62	3888.9	2419.8	1996
0.64	3979.7	2534.2	1997
0.65	4182.8	2698.6	1998
0.58	4549.1	2634.8	1999
0.57	4774.3	2699.2	2000
0.50	5132.1	2559.6	2001
0.45	5801.8	2613.9	2002
0.45	6127.8	2763.5	2003
0.34	7683.6	2612.7	2004
0.34	9856.9	3308.7	2005

$$\tilde{K} = 8.96 + 0.42\dot{Y} - 1.36\tilde{G} \quad \dots\dots\dots 28$$

T (2.32) (2.19) (-2.15)
 $R^2 = 0.19$
 $F = 3.87$
 $D.W = 1.86$

وتبين نتائج تحليل الانحدار:-

1. وجود علاقة طردية بين \tilde{K} و \dot{Y} .
2. وجود علاقة عكسية \tilde{K} و \tilde{G} .
3. مؤشر التأثير لمتغير الدخل الحقيقي تساوى 0.42 ، بمعنى أن زيادة الدخل الحقيقي بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة الاحتياطيّات الأجنبية بنسبة 42%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.
4. مؤشر التأثير لمتغير إجمالي الائتمان المحلي تساوى 1.36 ، بمعنى أن نقص الائتمان المحلي بنسبة 100% سيؤدي إلى انخفاض الاحتياطيّات الأجنبية بنسبة 136%، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

كما يتضح أن إشارات المعلمات المقدرة تتفق مع الإشارات المتوقعة المستمدة من منهج النقدي، المتمثلة في أن زيادة في الائتمان المحلي (معدل النمو) يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، في حين يتوقع تزايد الطلب النقدي (الطلب على النقود مقاسا بمعدل النمو الدخل الحقيقي) سيؤدي إلى تحسن هذا الميزان.

الملاحظ أن استجابة ميزان المدفوعات لزيادة في الائتمان المحلي بمقدار 1% يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات بمقدار 136%، كما اظهر اختبار (t) معنوية إحصائية للمعلمة الائتمان المحلي، [وبترتب على ذلك أن الحد الأدنى المطلوب أن يزيد به معدل نمو الدخل الحقيقي، حتى لا يكون هناك مزيد من الاختلال في ميزان المدفوعات] فعندما يزيد الائتمان المحلي بنسبة 1% فإن الحد الأدنى الذي ينبغي أن يزيد به الدخل الحقيقي هو 3.24%.

ويتوقف ذلك على وجود علاقة بين حجم الائتمان المحلي وحجم الدخل الحقيقي إذا ما أريد الحفاظ على التوازن الخارجي للاقتصاد، وتتحدد هذه العلاقة على شكل نسبة بين معدل نمو الائتمان ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ويطلق عليها "النسبة المأمونة للتوسع في الائتمان المحلي"⁽⁴²⁾. وتتوقف هذه العلاقة على البنين الاقتصادي والمالي، وعلى المكان الذي تحتله البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي. ومن السهل حساب هذه النسبة باستخدام المعلومات المتاحة في المعادلة رقم(28)، حيث تساوي هذه النسبة 30.88% من معدل نمو الناتج المحلي.

7-6-1-3) اختبار التكامل المشترك (إختبار جوهانسن Johansen Test) :

نظراً لأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الأولى (1) $I \sim$ ، سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينها، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن Johansen 1988-1991) و(جوهانسن - جوسليوس Johansen and Juselius 1990)، والمستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة⁽⁴³⁾، ولتحديد فترات التباطؤ، تم إجراء الاختبار كما هو موضح بالجدول رقم(25) بالملحق الثاني، وتظهر النتائج أن عدد فترات التباطؤ هي (0) .

ويوضح الجدول رقم (26) نتيجة اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار الجذور المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max})، لاختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات موضع الدراسة. القيم الحرجة للاختبارين مأخوذة من Osterwald-Lenum.

⁴² - فتحي خليل الخضراوي- "العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 15، العدد4،الشتاء 1987-ص49-69.

- رمزي زكي-مشكلة التضخم في مصر-القااهرة-الهيئة المصرية العامة للكتاب-1980-ص37.

⁴³ - خالد بن حمد- مصدر سبق ذكره-ص196.

- يوسفات علي- مصدر سبق ذكره -ص9.

الجدول رقم (26) اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن Johansen

0.05 Critical Value λ_{\max}	Max-Eigen Statistic λ_{\max}	0.05 Critical Value λ_{trace}	Trace λ_{trace} Statistic	Eigenvalue	Hypothesized
21.13162	19.69407	29.79707	37.60585	0.439674	None*
14.26460	10.03580	15.49471	17.91178	0.255595	1 At most*
3.841466	7.875983	3.841466	7.875983	0.206774	2 At most*

مصدر الجدول: من قبل الباحث

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level .

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level .

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values .

الجدول يوضح اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار الجذور المميزة العظمى (test maximum eigenvalues) واختبار الأثر (test trace)، إنه بالنسبة لجميع المتغيرات المتمثلة في صافي الأصول الأجنبية والنتائج الحقيقي، والائتمان المحلي، لا يمكن قبول فرض العدم ($r=0$) بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، وقبول الفرض البديل بوجود متجه للتكامل المشترك، ولكن لا يمكن رفض فرض العدم ($r \leq 2$) عند مستوى معنوية (5%)؛ وبناءً على هذه النتيجة يوجد على الأغلب ثلاث متجهات للتكامل المشترك، وهذا يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:-

$$\tilde{K} = 10.79\dot{Y} - 26.44\tilde{G} \dots\dots\dots 29$$

اختبار T (1.79) (5.70)

7-6-1-4) تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

:Error Correction Model

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ ECT والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل طويل، يؤدي إلى تحسين إمكانية توقع حجم صافي الأصول الأجنبية، أي يشير " إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة." وحسب مفهوم Jones and Joulfaian (1991) فإن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير بينما يمثل حد

تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل⁽⁴⁴⁾. ويشير حد تصحيح الخطأ ECT إلى سرعة التكيف speed of adjustment من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.⁽⁴⁵⁾

وبناءً على اختبار جوهانسن، سيتم إضافة قيمة الخطأ في التوازن إلى المعادلة في النموذج، وهو ما يسمى حد تصحيح الخطأ. وذلك لتجنب خطأ توصيف النموذج، تتم عملية التقدير باستخدام (OLS) بعد أن تم تحديد فترات الإبطاء وفقاً لمعيار FPE، AIC. يبين الجدول رقم (27) بالملحق الثاني نتائج تحديد فترات الإبطاء، ولتحديد العلاقة بين صافي الأصول الأجنبية والمتغيرات الاقتصادية في المدى القصير محل الدراسة، نحتاج إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ التالي، وقد أخذ النموذج تصحيح الخطأ الصيغة التالية بالنسبة للمتغيرات:-

$$\tilde{K}_t = \beta_0 + \beta_1 ECT_{t-1} + \beta_2 \dot{Y}_t + \beta_3 \tilde{G}_t + Z_t \dots\dots\dots 30$$

حيث أن:-

$$ECT_{t-1} = \text{حد تصحيح الخطأ.}$$

$$Z_t = \text{متغير العشوائي.}$$

يبين الجدول رقم (28) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين صافي الأصول الأجنبية والنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي والائتمان المحلي و حد تصحيح الخطأ خلال فترة الدراسة باستخدام المعادلة رقم (30) .

44 - عبد القادر محمد عبد القادر -مصدر سبق ذكره -ص 677.

45 - عماد الدين أحمد المصيح -"العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك"-ورقة ألقيت في المؤتمر الدولي بعنوان " أزمة البطالة في الدول العربية "الذي أقامه المعهد العربي للتخطيط 17-18 مارس 2008 - جمهورية مصر العربية- القاهرة -ص 20

الجدول رقم (28) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Error Correction Estimates

Error Correction	ECT _{t-1}	Ŷ	Γ̃	C
Κ̃	0.044 [0.23] (0.19)	0.43 [2.04]*** (0.21)	-1.41 [-2.16]*** (0.56)	9.43 [2.32]*** (4.05)

مصدر الجدول: من قبل الباحث

** عند معنوية مستوى 5%

*** عند معنوية مستوى 10%

Standard errors in () & t-statistics in []

وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول (28)، نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) غير معنوي باستخدام اختبار (t) عند مستوى 10%، بالإضافة إلى أن الإشارة موجبة، مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية في المدى القصير تتجه إلى التوازن في المدى الطويل.

7-6-1-5) تقدير العلاقة السببية لجرانجر Granger Causality :

وبعد أن اتضح أن صافي الأصول الأجنبية ومحدداته تتصف بخاصية الاستقرار والتكامل المشترك أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، أي وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج فإن ذلك يتضمن حسب مفهوم (لجرانجر 1988Granger) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل في الأجل القصير*.

يوضح الجدول رقم (29) نتائج اختبار العلاقة السببية بين صافي الأصول الأجنبية والنتائج

المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل القصير

اتجاه السببية	قيمة F المحسوبة	Probability	معادلة الإنحدار
Ŷ ← Κ̃	4.099 **	0.05	Ŷ على Κ̃
Κ̃ ← Ŷ	0.094	0.76	Κ̃ على Ŷ

مصدر الجداول التالية: من قبل الباحث

عند مستوى المعنوية * 1%

عند مستوى المعنوية ** 5%

عند مستوى المعنوية *** 10%

* لم يتمكن الباحث من تقدير نموذج تصحيح الخطأ وعلاقة السببية لجرانجر كما هو مقرر في الدراسة، لأسباب تتعلق بفترات أبطأ النموذج، فانتقل الباحث إلى اختبار السببية لجرانجر التقليدية لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير.

يوضح الجدول رقم (29) أن التغيرات في صافي الأصول الأجنبية تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن صافي الأصول الأجنبية تسبب في التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مفهوم "لجرانجر" فقد كانت قيمة F المحسوبة (4.099) معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (5%، 1%)، إلا أن التغيرات في الناتج المحلي لا تساعد في تفسير التغيرات في صافي الأصول الأجنبية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (0.094)، وهي أقل من قيمة F الجدولية. وعليه، توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من صافي الأصول الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير فقط.

يوضح الجدول رقم (30) نتائج اختبار العلاقة السببية بين صافي الأصول الأجنبية واجمالي الائتمان المحلي في الأجل القصير

اتجاه السببية	قيمة F المحسوبة	Probability	معادلة الإنحدار
$\tilde{G} \leftarrow \tilde{K}$	1.07	0.30	\tilde{K} على \tilde{G}
$\tilde{K} \leftarrow \tilde{G}$	1.38	0.24	\tilde{G} على \tilde{K}

مصدر الجداول التالية: من قبل الباحث

عند مستوى المعنوية * 1%

عند مستوى المعنوية ** 5%

عند مستوى المعنوية *** 10%

يوضح الجدول رقم (30) أن التغيرات في صافي الأصول الأجنبية لا تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن صافي الأصول الأجنبية لا تسبب في التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مفهوم "لجرانجر" فقد كانت قيمة F المحسوبة (1.07) غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%)، كما أن التغيرات في الناتج المحلي أيضاً لا تساعد في تفسير التغيرات في صافي الأصول الأجنبية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (1.38)، وهي أقل من قيمة F الجدولية. وعليه، لا توجد علاقة سببية الاتجاه من صافي الأصول الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

7-6-1-6) تجزئة التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة الفورية (The Impulse Function Response):

الهدف من هذين الاختبارين هو دراسة العلاقة الحركية بين متغيرات النموذج ويتأثر كل من اختبار تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية بطريقة ترتيب المتغيرات، حيث يتأثر كل متغير بشكل متزامن بالمتغيرات السابقة له بالترتيب، ولكن ليس بالمتغيرات التالية له. وعليه، فإن نتائج تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية تكون حساسة لطريقة ترتيب المتغيرات، لهذا السبب يعتمد الباحثون عند ترتيب المتغيرات على النظرية الاقتصادية حول العلاقة التي تربط بين المتغيرات، وقد يتم أحيانا الاستعانة بطريقة لجرانجر للسببية، لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم يتم ترتيب المتغيرات على هذا الأساس.⁽⁴⁶⁾

كما أنها تعتمد على متجهات الإنحدار الذاتي، حيث يتم تفسير سلوك المتغير التابع بالقيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى المستخدمة في النموذج، ويعتبر هذا النوع من النماذج القياسية ذوفائدة للتنبؤ بقيم المتغيرات الداخلية. لذلك، سوف نقوم بتقدير هذا النموذج واستخدام هذه النتائج لتحليل تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية. وعند إجراء تقدير متجه الإنحدار الذاتي يتم إجراء اختبار الجذور المتعدد الحدود وطبقا لهذا الاختبار فإن نتائج متجه الإنحدار الذاتي تعتبر مستقر إذا لم يكن هناك جذور تساوي واحد، كما سيتم اختيار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ باستخدام VAR Log Order⁽⁴⁷⁾، حيث أظهرت أن عدد فترات التباطؤ هي فترة واحدة.

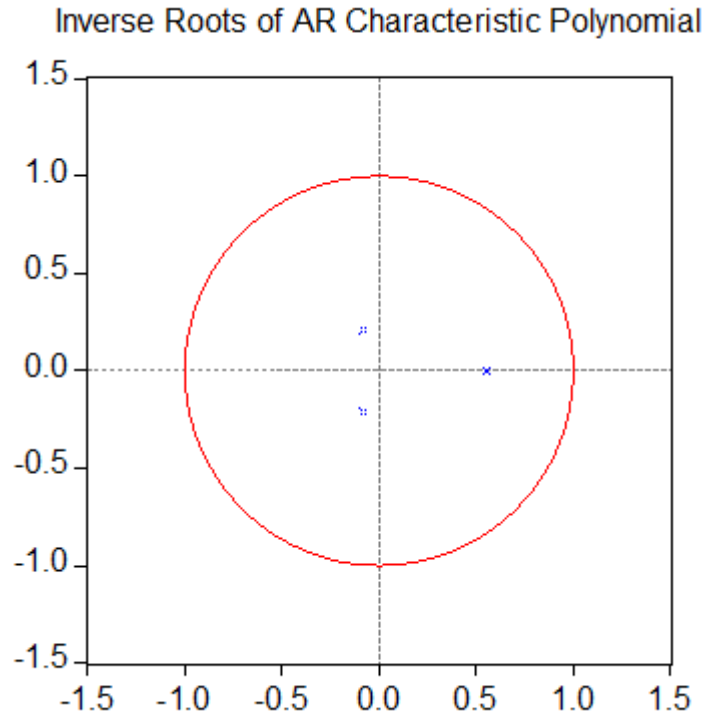
يبين الجدول رقم(31) بالملحق الثاني نتائج تقدير متجه الإنحدار الذاتي بعد اختيار فتره الإبطاء المناسبة، وبعد تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتي، تم فحص استقرار نتائج الاختبار من خلال استخدام اختبار الجذور متعددة الحدود أو مايسمى (Roots of Characteristic Polynomial)، وطبقا له فإن نتائج متجه الإنحدار الذاتي تعتبر مستقرة، أي أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار. (VAR satisfies the stability condition.) إذ أن جميع

⁴⁶ - حمد بن محمد- "الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص"- دراسات اقتصادية-مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية-المجلد الرابع-الطبعة السابعة-1423هـ.ص21.

⁴⁷ - زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي -"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن"-مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة اليرموك- المجلد الثالث والعشرون- العدد الأول- يونيه 2007 - ص18.

المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين، كما هو مبين في الشكل رقم (16).

الشكل رقم (16)



وفيما يلي سيتم استعراض العلاقات الحركية لمتغيرات النموذج محل الدراسة، وذلك باستخدام تحليل تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية.

7-6-1-6-1 تجزئة التباين (Variance Decomposition) (VD):

تحليل تجزئة التباين إحدى الطرق لوصف السلوك الحركي بين متغيرات النموذج حيث يهدف تجزئة التباين لخطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (الوزن) كل متغير في تباين الخطأ وعن طريق أو من خلال الاستعانة بتقنية رياضية، يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدى. ولمعرفة وزنه أو نسبة مشاركة كل تباين، نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي. أي أن تحليل تجزئة التباين يقوم على تجزئة تباين خطأ التنبؤ للمتغير إلى عدد من الأجزاء تعزى إلى المتغير التابع (\tilde{K}) والمتغيرات التفسيرية ($\tilde{Y.G}$) في النموذج كل على حدى، وتشير نتائج تحليل تجزئة التباين

إلى الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في شرح التقلبات في المتغير التابع⁽⁴⁸⁾، يمثل الجدول رقم(32) نتائج تحليل تجزئة التباين.

جدول رقم (32) نتائج تحليل تجزئة التباين

Variance Decomposition of \tilde{K}				
Period	S.E.	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
1	19.58302	100.0000	0.000000	0.000000
2	19.89646	96.89765	0.085470	3.016878
3	19.97076	96.23091	0.655775	3.113319
4	19.98718	96.10342	0.747301	3.149278
5	19.99187	96.06129	0.771328	3.167384
6	19.99330	96.04795	0.779956	3.172089
7	19.99374	96.04402	0.782509	3.173474
8	19.99387	96.04282	0.783269	3.173910
9	19.99391	96.04246	0.783502	3.174041
10	19.99392	96.04235	0.783573	3.174081

مصدر الجدول: من قبل الباحث

يوضح الجدول رقم(32) نتائج تحليل تجزئة التباين (\tilde{K}) عند عدد من الفترات الزمنية المستقبلية (فترة عشر سنوات) الناتجة من الصدمات (\tilde{K}) ذاتها والمتغيرات المستقلة. بمعنى آخر، تم تقسيم تباين خطأ التنبؤ للمتغير (\tilde{K}) إلى عدة أجزاء كل منها يخص متغير من متغيرات النموذج، ويمثل العمود الثالث الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ (\tilde{K} لفترة 10 سنوات) حيث يساوي الخطأ المعياري لصافي الأصول الأجنبية مدة سنة واحدة 19.58%، ثم يزداد مع الزمن بنسب ضئيلة ليصل إلى قرابة 20% في السنة العاشرة، وتعزى الزيادة في قيمة الخطأ المعياري إلى أنها تشمل آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة، وتمثل الأعمدة الباقية النسبة من التباين في التنبؤ لصافي الأصول الأجنبية التي تعزى لكل متغير من متغيرات النموذج لسنوات تنبؤ مختلفة.

ومن جهة أخرى، يبين الجدول رقم (32) نتائج تحليل تجزئة التباين أن المتغير \tilde{K} يفسر 100% من مكونات التباين في خطأ التنبؤ للأصول الأجنبية ذاتها (في الفترة الأولى) في الأجل

48 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير - "تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في السعودية" - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - كلية العلوم الإدارية - قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية - المجلد 21 - العدد الثاني - 2005 - ص 215.

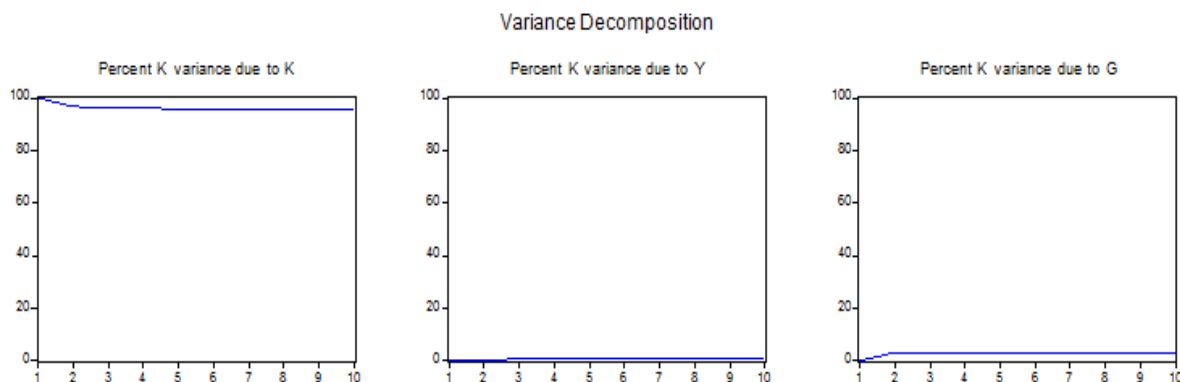
القصير، ثم تتراجع إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى نسبة 96.10% في فترة تنبؤ لخمس سنوات في المستقبل، ثم تصل إلى نسبة 96.04% في فترة تنبؤ لعشر سنوات في المستقبل. وعليه، فإن الصدمات في صافي الأصول الأجنبية تفسر التباين في خطأ التنبؤ لصافي الأصول الأجنبية ذاتها في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل.

في حين يساهم \hat{Y} في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للـ \bar{K} بنسبة 0.085% في فترة تنبؤ ثانية في المستقبل، ثم تزداد النسبة على مدى فترات التنبؤ لتصل إلى أعلى مستوى لها في السنة الخامسة بنسبة 0.77%، ثم تزداد بنسبة صغيرة لتصل إلى نسبة 0.78% في فترة تنبؤ لعشر سنوات من التباين في خطأ التنبؤ للـ \bar{K} . وعليه، فإن الصدمات في \hat{Y} تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للـ \bar{K} في الأجل الطويل نسبياً عنها في الأجل القصير.

وأخيراً، يساهم \bar{G} في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للـ \bar{K} في فترة تنبؤ ثانية بنسبة 3.01%، ثم لتصل إلى أعلى نسبة لها بنسبة 3.17% في فترة عشر سنوات في المستقبل. وعليه، يلاحظ أن إسهام \bar{G} في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للأصول الأجنبية في الأجل الطويل منها في الأجل القصير.

وعليه، يلاحظ من نتائج تحليل تجزئة التباين في خطأ التنبؤ للـ \bar{K} ، أنها تتأثر بشكل صغير نسبياً بكل من \bar{G} و \hat{Y} في الأجل الطويل (فترة عشر سنوات) بنسبة 3.96%، وكما يوضحه الجدول رقم (32) و الشكل رقم (17).

الشكل رقم (17) تحليل تجزئة التباين للمتغير \bar{K}



7-6-1-6-2) دالة الاستجابة الفورية

(IFR) (The Impulse Function Response):

الطريقة الأخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج هي من خلال دوال الاستجابة الفورية. دالة الاستجابة الفورية توضح تأثير الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات. على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج⁽⁴⁹⁾. أي أن دالة الاستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى، هذا في حالة افتراض عدم وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية، ولكن في حالة وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية، فهذا يعني أنها مشتركة في قيمة غير معرفة أو محددة، ويعود ذلك إلى المتغير الذي يأتي أولاً في نموذج (VAR).⁽⁵⁰⁾

وعلى رغم من أن تحليل تجزئة تباين خطأ التنبؤ يفيد في تحديد الإسهام النسبي لكل متغير من متغيرات النموذج، إلا أنه لا يوضح اتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج المستقلة والمتغير التابع، إلا أن استخدام دوال الاستجابة الفورية يؤدي إلى تحديد سلوك الحركي بمتغيرات النموذج وتحديد اتجاه العلاقة⁽⁵¹⁾، يوضح الجدول رقم (33) والشكل البياني رقم (18) استجابة صافي الأصول الأجنبية (\tilde{K}) للصدمة في متغيرات النموذج واتجاه العلاقة.

49 - حمد بن محمد - "الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص" - دراسات اقتصادية - السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية - المجلد الرابع - الطبعة السابعة - 1423 هـ - ص 26-27.

50 - بشير أحمد فرج العبد الرزاق، عايد الوريكات - "أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن منهج تحليل التكامل المشترك" - ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان "الإرهاب في العصر الرقمي" - معان - البتراء - عمان - الأردن - 2008 - ص 11-12 .

51 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير - "تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في السعودية" - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - كلية العلوم الإدارية - قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية - المجلد 21 - العدد الثاني - 2005 - ص 218.

جدول رقم (33)

استجابة صافي الأصول الأجنبية (\bar{K}) للتقلبات في متغيرات النموذج (IFR)

Response of \bar{K}			
Period	\bar{K}	\dot{Y}	\bar{G}
1	19.58302	0.000000	0.000000
2	-0.305433	-0.581679	-3.455848
3	-0.459388	-1.509001	-0.688479
4	0.349276	-0.608226	-0.405061
5	0.108616	-0.312140	-0.279769
6	0.043412	-0.186898	-0.143618
7	0.030795	-0.101690	-0.078020
8	0.016666	-0.055493	-0.043695
9	0.008888	-0.030727	-0.024015
10	0.004960	-0.016932	-0.013206

مصدر الجدول: من قبل الباحث

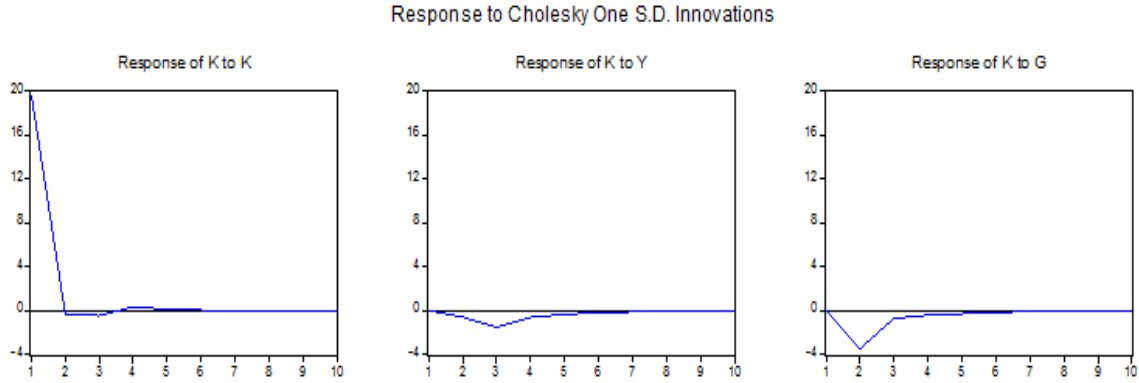
يؤدي التغير في \bar{K} بنسبة 1% إلى تغير موجب في \bar{K} بنسبة 19.58% في السنة الأولى ثم ينخفض هذا المضاعف ليصل إلى أدنى مستوى له في السنة العاشرة بنسبة 0.0049%.

في حين يؤدي التغير في \dot{Y} بنسبة 1% إلى انخفاض في \bar{K} بنسبة 0.58% في السنة الثانية ثم يصل إلى أقصى مدى له في السنة الثالثة ليصل إلى 1.50%، في السنة العاشرة إلى 0.01%. وعليه، فإن العلاقة بين \dot{Y} و \bar{K} علاقة عكسية.

في حين يؤدي التغير في \bar{G} بنسبة 1% إلى انخفاض في \bar{K} في الأجل القصير بنسبة 3.45% من السنة الثانية، أي يأخذ شكل العلاقة العكسية، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية للمنهج النقدي، ويصل إلى نسبة 0.013% في السنة العاشرة.

الشكل رقم (18)

استجابة صافي الأصول الأجنبية (\tilde{K}) للتقلبات في متغيرات النموذج (IFR)



يوضح الشكل رقم (18) أعلاه استجابة صافي الأصول الأجنبية (\tilde{K}) للتقلبات في متغيرات النموذج على مدى 10 سنوات، إذ يمثل المحور الأفقي عدد السنوات، ويمثل المحور الرأسي نسبة استجابة \tilde{K} (سالبة أو موجبة) للتغير بنسبة مئوية واحدة في أحد متغيرات النموذج، كما هو موضح بالشكل في استجابة التقلبات في \tilde{K} في كل من \tilde{Y} و \tilde{G} سالبة مع الأول وهو مخالف للمتوقع، وعكسية مع الثاني وهو المتوقع، أي أن اتجاه التأثير السالب يكون من التغير في متغير الائتمان المحلي \tilde{G} في المدى 10 فترات زمنية، وكانت الاستجابة سريعة منذ البداية، ثم تعود هذه الاستجابة لتتلاشى مع مرور الزمن، كما هو موضح بالشكل أعلاه.

الاستنتاجات

هَدَفَت الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي، باستخدام منهجية التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير باستخدام سببية لاجرانجر وقد كانت نتيجة الاختبارات؛ اختبار استقرار السلاسل الزمنية على أنها غير مستقرة (أو غير ساكنة) في مستوياتها الأصلية، لكنها مستقرة في فروقها الأولى عند مستوى معنوية، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، كما دل اختبار القيم المميزة العظمى (maximum eigenvalues test) واختبار الأثر (test trace) على وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%). ولذلك، فإن اختبار التكامل المشترك يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صافي الأصول الأجنبية ومحدداتها، كما أشار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى عدم معنوية حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) باستخدام اختبار (t) عند مستوى 10%، مع الإشارة الموجبة غير المتوقعة، مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية في المدى القصير تتجه إلى التوازن في المدى الطويل (أي وجود اختلالات في المدى القصير)، وأشارت نتائج اختبار العلاقة السببية في الأجل القصير، باستخدام سببية لاجرانجر بين صافي الأصول الأجنبية ومحدداتها، إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين صافي الأصول الأجنبية والنتائج المحلي الحقيقي فقط، وإلى عدم وجود علاقة سببية بين صافي الأصول الأجنبية والائتمان المحلي.

وتم استخدام دالة الاستجابة الفورية وتحليل تجزئة التباين، لبيان نسبة الإسهام ونوع واتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات الاقتصادية الكلية (المتغيرات المستقلة)، وبعد إجراء الاختبارات اللازمة، وبيان اتجاه العلاقة جاءت نتائج دالة الاستجابة الفورية مشيرة إلى وجود علاقة عكسية بين صافي الأصول الأجنبية وبين الناتج المحلي الحقيقي، وعكسية أيضا مع الائتمان المحلي، وجاءت مع الأول \dot{Y} مخالف للمتوقع، وعكسية مع الثاني \tilde{G} وهو المتوقع، أي أن اتجاه التأثير السالب يكون من التغير في متغير الائتمان المحلي \tilde{G} في المدى 10 فترات زمنية، وكانت الاستجابة سريعة منذ البداية، ثم تعود هذه الاستجابة لتتلاشى مع مرور الزمن، في حين يلاحظ من نتائج تحليل تجزئة التباين خطأ التنبؤ لصافي الأصول الأجنبية، أنها تتأثر بشكل صغير نسبيا بكل من \tilde{G} و \dot{Y} في الأجل الطويل (فترة عشر سنوات) بنسبة 3.96%.

ومن خلال نتائج اختبارات تحليل تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية، يمكن استنتاج النقاط الآتية:-

1- يتضح من اختبار تجزئة التباين ودالة الاستجابة الفورية، أن متغير الناتج المحلي الحقيقي يلعب دوراً صغيراً نسبياً (وذو علاقة عكسية مع صافي الأصول الأجنبية) في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ أن صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ولمدة عشر سنوات حقق فيها أكبر نسبة مساهمة له في السنة العاشرة بـ0.79%، رغم انتعاج الدولة سياسة الزيادة في الإنفاق العام، بهدف الرفع من عرض الإنتاج المحلي، إذ لم يكن لها هنا أثر يخدم هذا الاتجاه. وقد يرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدرته، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر مضاعف الناتج المحلي الإجمالي.

2- إن متغير الائتمان المحلي يساهم بالنصيب الأكبر من متغير الناتج المحلي الحقيقي في تفسير تحليل تجزئة التباين لصافي الأصول الأجنبية إذ أن صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ولمدة عشر سنوات حقق أكبر نسبة مساهمة في السنة العاشرة بـ3.18%، إلا أن إشارة حسب اختبار دالة الاستجابة الفورية جاءت متوقعة وفق المنهج النقدي الذي يفترض وجود علاقة عكسية بين الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية، وطردية الناتج المحلي الحقيقي. هذا الاختلاف في الإشارات قد يعكس الأهمية الضعيفة نسبياً للسياسة النقدية في الاقتصاد الليبي، فمن المعروف أن الاقتصاد الذي يعمل تحت سعر الصرف الثابت يتميز بوجود سياسة نقدية قصيرة الأجل وغير مستقلة.

كما أن النظام المصرفي في ليبيا مملوك في أغلبه للدولة (خلال فترة الدراسة)، وعلى الرغم مما أتيح للبنك المركزي من قدرة تمكنه من التحكم في كمية النقود والائتمان المحلي، إلا أن التوسع النقدي ظل السمة الغالبة للسياسة النقدية خلال فترة السبعينيات والثمانينات، وأواسط التسعينيات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للدينار الليبي، وبالرغم من أن القانون رقم 45 لسنة 1973م قد حدد قيمة إصدار أدونات الخزنة بـ200 مليون دينار سنويا ولمدة سنة فقط، فإن اقتراض الخزنة قد فاق ذلك بكثير، إذ بلغ في سنة 1979م بـ1014 مليون دينار، كما عمل البنك المركزي أيضا على إصدار أدونات خزنة بـ600 مليون دينار، كما زاد من حدة الوضع إتباع سياسة التخفيض العملي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار، مما أدى إلى إضافة التضخم المستورد إلى التضخم المحلي، فضلاً عن ازدياد

الدين العام المحلي خلال الفترة 1988-1994م، حيث بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (67%).

انطلاقاً من فرضية الدراسة التي مفادها، "إمكانية الاستعانة بالمنهج النقدي لتشخيص وتحديد العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي"، والنتيجة هي أن المنهج النقدي المقترح لا يستطيع تشخيص وتحديد العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي، إذ أن مفاهيم النظرية للمنهج النقدي تتوافق مع بيئة اقتصادية تعطي المبادرة للقطاع الخاص وآليات السوق، مع اعطاء مرونة لحركة سعر الصرف، في حين أن الإدارة الاقتصادية في ليبيا في تلك الفترة تعطي الريادة للقطاع العام.

إن آلية عمل النموذج النقدي نظرية تجسد الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي فيما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تمهد للاندماج بإقتصاديات السوق. مما يعني أن عدم نجاح النموذج النقدي في تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي، إما أن يعكس مدى عدم التوفيق في برامج الإصلاح الاقتصادي في ليبيا أو إلى العوامل السابقة الذكر. وأخيراً، يلاحظ أن نتائج الدراسة تتفق مع الدراسة التطبيقية للنموذج النامي السابق ذكره، والذي يشير إلى أن ميزان المدفوعات النامي ليس محض ظاهرة نقدية رغم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وفقاً للمقاربة النقدية لمتغيرين هما التضخم والائتمان المحلي.

المراجع: -

أولاً: - المراجع العربية

1- الكتب

- 1- بكري، كامل "الاقتصاد الدولي" ، الدار الجامعية، 1988.
- 2- تركي، محمد صالح، آخرون "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، جامعة الموصل-العراق.
- 3- جاسم، عقيل - النقود والمصارف - منشورات الجامعة المفتوحة- بنغازي- الطبعة الأولى- 1994- ص 207 .
- 4- حداد، أكرم، وآخرون "النقود والمصارف مدخل تحليلي و نظري" ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
- 5- حسن خلف، فليح "التمويل الدولي"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004 .
- 6- حيدر، هاشم "التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985.
- 7- عناني، محمد عبد السميع - "التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية"-الدار الجامعية-2009.
- 8- عبد القادر، محمد عبد القادر "الحدث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008/2009.
- 9- عفيفي، سامي "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، 1988.
- 10- عفيفي، سامي "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1991.

- 11- الفيتوري، عطية "الاقتصاد الدولي"، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، 1988 .
- 12- كريلين، مودخاي "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات" ، ترجمة محمد منصور، وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- 13- نيلام، فرانسيس جيرو "الاقتصاد الدولي"، ترجمة محمد عزيز، محمود سعيد الفاخري، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى.
- 14- هدمون، جون، آخرون "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة طه عبد الله، محمد عبد الصبور، دار المريخ.
- 15- يونس، محمود "مقدمة في نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية، 1986.

2- المجالات والدوريات

- 1- بريون، نوري عبد السلام- "ممارسة السياسة النقدية في الجماهيرية"، مجلة الدراسات في المال والأعمال، الناشر كلية المحاسبة، غريان، ربيع 1993.
- 2- بن حمد، سعود خالد- "اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في السعودية"، مجلة جامعة الملك، المجلد 17، الرياض، 1425هـ، 2005.
- 3- بن محمد، حمد- "الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص"، دراسات اقتصادية السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، الطبعة السابعة، 1423هـ.
- 4- بوحبيل، عبدالفتاح، وآخرون- "العلاقة بين القطاع الخارجي وحافطة الأوراق المالية وعرض النقود في ليبيا"، بحوث ومناقشات النظام المصرفي في ليبيا واقعه وإمكانات تطويره، جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، الطبعة الأولى، 1993.

5- جيمس ل. رو- "أزمة ثقة وأكثر من ذلك" - مجلة التمويل والتنمية- الناشر الصندوق النقد الدولي-يونيه- 2008-المجلد45-العدد2.

6- الحاسيه، ميلود جمعه- "النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي"، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى.

7- حماد، خليل ، آخرون - "تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية" - مجلة ابحاث اليرموك - جامعة اليرموك - المجلد 2 - العدد 2 - 1986 .

8- الحوشان، حمد بن محمد -"ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية:تحليل متجه الانحدار الذاتي"- جامعة الملك سعود -قسم الاقتصاد-كلية إدارة الأعمال.

9- الخضراوي، فتحي خليل- "العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية"، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت، المجلد 15، العدد4،الشتاء 1987.

10- خلف الناشئ، عبد الرضا- "دور سياسات صندوق النقد الدولي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في الدول النامية"، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد393 ، السنة الرابعة والثلاثون، يونيو 2003.

11- العبدالرزاق، بشير أحمد فرج، وآخرون- "أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن منهج تحليل التكامل المشترك"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان الإرهاب في العصر الرقمي، معان، البتراء، عمان، الأردن، 2008.

12- عبد السلام، علي عطية- "التوسع النقدي و أثره على قيمة الدينار الليبي"، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي، 1993.

13- عبد السلام، علي عطية -"السياسة النقدية في ليبيا"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، يونيو 2003.

14- عبد اللطيف، منجد- "المناهج النظرية للتخفيض"، مجلة الدراسات العليا، الناشر أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، السنة الثالثة، العددان الحادي والثاني عشر ، ربيع 1370 هـ .

15- عبد اللطيف، منجد- "تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات"، مجلة الدراسات العليا، الناشر أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، السنة الثانية، العدد الثامن، صيف 1429 هـ .

16- علي، يوسفات - "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية) خلال الفترة 1970-2009" - جامعة أدرار- قسم العلوم التجارية.

17- القدير، خالد بن حمد بن عبدالله- "تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في السعودية"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005.

18- القدير، خالد بن حمد بن عبد الله - "العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في دولة قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية" - جامعة الملك سعود-قسم الاقتصاد-كلية العلوم الادارية.

19- القدير، خالد بن حمد - "تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"- جامعة الملك سعود-قسم الاقتصاد-كلية العلوم الادارية.

20- مشعل، زكية أحمد، آخرون "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن"، جامعة اليرموك، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يونيه 2007.

21- المصباح، عماد الدين أحمد - "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك"-ورقة أقيمت في المؤتمر الدولي بعنوان " أزمة البطالة في الدول العربية "الذي أقامه المعهد العربي للتخطيط 17-18 مارس 2008 - جمهورية مصر العربية- القاهرة .

22- الهجهوج، حسن بن رقدان بن حسن - "محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة من 1980 إلى 2007: أسلوب التكامل المشترك" - جامعة الملك فيصل- المملكة العربية السعودية.

3- التقارير والإحصائيات الرسمية

- 1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة(سابقاً)، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.
- 2- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية وتقارير سنوية، أعداد مختلفة.
- 3- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 43، الربع الثاني، 2003.
- 4- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 42، الربع الرابع، 2002.
- 5- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 43، الربع الثاني، 2003.
- 6- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 44، الربع الثاني، 2004.
- 7- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي التاسع والثلاثون والثالث والأربعون والسادس والأربعون، للسنة المالية ، 1995، 1999، 2002، 2003.

4- الدراسات غير المنشورة

- 1- السجاد، محمد المصطفى- "دراسة قياسية لميزان المدفوعات الموريتاني رؤية نقدية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة قار يونس، 1996.
- 2- صالح، أويابة - " أثر التغيير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990/2009"- المركز الجامعي بقرداية -معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- رسالة ماجستير في التجارة الدولية غير منشورة-السنة الجامعية 2010/2011.
- 3- الطاهر، حسين علي- "دور الاحتياطات الدولية في انتشار التضخم العالمي"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة قار يونس، 1993.
- 4- طوفان، عبير فؤاد- "الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي"، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة قار يونس، 2002.

5- لعروق، حنان - "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي: دراسة حالة الجزائر" - **جامعة منتوري** - قسنطينة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- رسالة ماجستير في بنوك وتأمينات غير منشورة- السنة الجامعية 2004/2005.

6- علي، محمد- إدريس "تطور عجز الميزانية وأثره على عرض النقود دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي"، **رسالة ماجستير في الاقتصاد**، غير منشورة، جامعة قار يونس، 1999.

ثانياً:- المراجع الأجنبية

1- مجلات و الدوريات

1-Augustine A. Boakye and Hassan Molana-"**Fluctuation in the International Currency Reserves of Less Developed Countries: HIPC vs Non-HIPC**"- Department of Economic Studies - University of Dundee- Paper No 203-September 2007.

2- Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede-"**Jel-balance of payments adjustment: The west african monetary zone experience**"- Classification: C33; E51; F46-Journal of Monetary and Economic Integration-vol.10,No.2.

3- FN Fleermuys- Directorate of Environmental Affairs Ministry of Environment and Tourism Private Bag-RESEARCH DISCUSSION PAPER-"**The balance of payments as a monetary phenomenon: An econometric study of Namibia**"-Windhoek- Namibia-Number 72 -June-2005.

4- Ing. Vladimír Mokr-"**The monetary model of the imf, its characteristics, evelopment and problems**"-University of Economics - Bratislava-BIATEC, Volume XII, 2/2004.

5- The South African Reserve Bank-"**The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy**"- Fifteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Canberra, Australia - October- 21-25, 2002.

6 -Gilberto M. Llonto-"Domestic credit and the balance of payments"-**Journal of Philippine Development** - number Twenty -Five-Volume XIV, No, 2- 1987.

-7 wall,A.P Thirl- "**Trade , Balance of Payments and Exchange Rate policy in Developing Countries**" - University of Missouri -Oeconomicus Volume v- Kansas city .

2- الدراسات غير المنشورة

1- Nataliya Boyko-"**The monetary model of exchange rate: the case of ukraine**" A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics Economic Education-The National University of Kiev-Mohyla Academy- 2002.

ثالثا: - مواقع شبكة الانترنت

1- موقع منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=1135&Itemid=1

2- موقع رؤية صندوق النقد الدولي للمدخل النقدي في تصحيح الاختلال الخارجي.
[www.thiqaruni.org/eco/127/\(3\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/127/(3).doc)

4- موقع المدخل النقدي في تكيف ميزان المدفوعات.
[www.thiqaruni.org/eco/127/\(6\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/127/(6).doc)

5- موقع الانموذجات النظرية لصندوق النقد الدولي.
[www.thiqaruni.org/eco/8/\(2\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/8/(2).doc)

6- موقع مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها .
[www.thiqaruni.org/eco/75/\(17\).doc](http://www.thiqaruni.org/eco/75/(17).doc)

7- موقع عموميات حول ميزان المدفوعات
<http://forum.stop55.com/284416.html>

الملاحق

الملحق الأول
أهم البيانات الإحصائية حول الاقتصاد الليبي

الجدول (11)
بيانات عن القاعدة النقدية خلال فترة الدراسة 1970 - 2005 م .

بملايين الدينارين

السنة	العملة لدى الجمهور C	الاحتياطيات R	القاعدة النقدية HB=C+R	معدل التغير السنوي %
1970	112.2	34.9	147.1	---
1971	120.2	91.4	211.6	43.85
1972	147.4	128.3	275.7	30.29
1973	202.6	89.5	292.1	5.95
1974	262.2	142.4	409.6	40.23
1975	346	164.7	510.7	24.68
1976	435.9	183.2	619.1	21.23
1977	584.9	200.7	785.6	26.89
1978	868.5	227.3	1095.8	39.49
1979	1055.7	251.6	1307.3	19.30
1980	685.7	838.4	1524.1	16.58
1981	791.2	542.3	1333.5	-12.51
1982	889.9	623.2	1513.1	13.47
1983	838.2	583.1	1421.3	-6.07
1984	767.6	642.2	1409.8	-0.81
1985	985.1	841.6	1826.7	29.57
1986	1023.8	907.3	1931.1	5.72
1987	1068.2	1020.4	2088.6	8.16
1988	899.6	881.9	1781.5	-14.70
1989	1131.7	941.2	2072.9	16.36
1990	1461.1	973.3	2434.4	17.44
1991	1620.8	1171.7	2792.5	14.71
1992	1982.2	1798.1	3780.3	35.37
1993	2217	1511.4	3728.4	-1.37
1994	1989.8	2158.7	4148.5	11.27
1995	2035.4	2346.4	4381.8	5.62
1996	2419.8	2600.5	5020.3	14.57
1997	2534.2	2723.2	5257.4	4.72
1998	2698.6	2830	5528.6	5.16
1999	2634.9	2605.6	5240.5	-5.21
2000	2699.2	2429.9	5129.1	-2.13
2001	2559.6	2928.1	5487.7	6.99
2002	2613.9	3027.5	5641.4	2.80
2003	2763.5	3667.9	6431.4	14.00
2004	2612.7	6568.3	9181	42.75
2005	3308.7	9672.1	12980.8	41.39
المتوسط				14.8%

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966،2000.
- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، الربع الثالث 2001 ، الربع الثالث 2006.

الجدول (12)

بيانات عن العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية خلال الفترة 1970 - 2005 م.
بملايين الدنانير

السنة	صافي الأصول المحلية	معدل نمو % السنوي	صافي الأصول الأجنبية	معدل التغير % السنوي
1970	-253.0	-	576.7	-
1971	-419.9	65.97	882.9	53.10
1972	-382.2	-8.98	970.8	9.96
1973	156.1	-140.84	654.8	-32.55
1974	63.9	-59.06	1281.6	95.72
1975	621.8	873.08	738.6	-42.37
1976	583.2	-6.21	1111.7	50.51
1977	469.0	-19.58	1659.1	49.24
1978	847.9	80.79	1525.8	-8.03
1979	882.4	4.07	2319.6	52.03
1980	-399.8	-145.31	4504.4	94.19
1981	1667.3	-517.03	2979.6	-33.85
1982	1999.2	19.91	2306.3	-22.60
1983	2382.2	19.16	1744.5	-24.36
1984	2936.4	23.26	1239.3	-28.96
1985	3044.1	3.67	2009.6	62.16
1986	2714.8	-10.82	2007.4	-0.11
1987	3364.3	23.92	1708.7	-14.88
1988	2319.1	7.57	1093.1	-36.03
1989	4337.5	19.85	777.5	-28.87
1990	5893.8	35.88	271.5	-65.08
1991	5701.7	-3.26	333.8	22.95
1992	6151.6	7.89	761.6	128.16
1993	6719.1	9.23	548.9	-27.93
1994	7387.6	9.95	705.8	28.58
1995	7873.2	6.57	1069.5	51.53
1996	7626.6	-3.13	1942.4	81.62
1997	7165.9	-6.04	2782.4	43.25
1998	7335.7	2.37	3022.7	8.64
1999	8500.1	15.87	2725.3	-9.84
2000	2580.3	-69.64	5528.4	102.85
2001	2532.8	-1.84	9755.6	76.46
2002	-12339.0	-587.16	19122.9	96.02
2003	-19791.0	60.40	27123	41.84
2004	-23145.0	16.95	34237	26.23
2005	-40060.0	73.08	56422	64.80
المتوسط		(% -5.7)		% 24.7

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966، 2000.
- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، الربع الثالث 2001 الربع الثالث 2006.

الجدول (13)

بيانات عن صافي الأصول المحلية ومكوناتها خلال الفترة 1970-2005 م.

بملايين الديناريين

السنة	صافي المستحقات على الخزانة	Δ%	المستحقات على قطاعات أخرى	Δ%	صافي البنود الأخرى	Δ%	صافي مجموع الأصول المحلية	Δ%
1970	-282	-	95.9	-	-66.9	-	-253.0	-
1971	494.8	-2.128	107.9	0.12	-33	0.12	-419.0	65.97
1972	-533.3	-0.385	151.1	0.432	0	0.432	-382.2	-8.98
1973	-143.2	3.901	243.2	0.921	56.1	0.921	156.1	-140.84
1974	-135.6	-0.104	448.4	2.052	-230.9	2.052	63.9	-59.06
1975	252.3	4.059	675.3	2.269	-305.8	2.269	64.8	873.08
1976	271.8	0.195	765	0.897	-453.6	0.897	583.2	-6.21
1977	213.7	-0.581	879.9	1.149	-624.6	1.149	469.0	-19.58
1978	822.4	6.087	954	0.741	-928.5	0.741	847.9	30.79
1979	999.4	1.77	1072.3	1.183	1189.3	1.183	882.4	4.07
1980	70.3	-9.291	1144.9	0.726	1615-	0.726	-399.8	-145.31
1981	74.98	6.795	2191.9	10.47	1274.4	10.47	1667.3	-517.03
1982	1120.7	3.709	2275.3	0.834	1396.8	0.834	1999.2	19.91
1983	620.7	-5	2227	0.483-	465.5	0.483-	2382.2	19.16
1984	1142.1	5.214	2202.7	0.243-	408.8-	0.243-	2936.4	23.26
1985	1349.1	2.07	2080.6	1.221-	385.6-	1.221-	3044.1	3.67
1986	1063.2	2.859	2074.5	0.061-	422.9	0.061-	2714.8	-10.82
1987	859.1	-2.041	2192.6	1.181	312.6-	1.181	3364.3	23.92
1988	3920.1	30.61	2361.2	1.686	2661.2-	1.686	3619.1	7.57
1989	4508.1	-5.88	25113.1	1.519	2683.7-	1.519	4337.5	19.89
1990	4627.5	-1.194	4750.2	22.371	3483.9-	22.371	5893.8	35.88
1991	4861.5	2.34	5034.7	2.845	4194.3-	2.845	5701.7	-3.26
1992	5421.6	5.601	5076.8	0.421	4346.8-	0.421	6151.6	7.89
1993	5906.9	4.853	5111.5	0.347	4299.3-	0.347	6719.1	9.23
1994	6108.8	2.019	5533.1	2.216	-4254.3	2.216	668.5	9.95
1995	5627.5	-4.813	6632.3	10.992	-4386.6	10.992	485.6	6.57
1996	5119.3	-5.082	6293.6	3.387-	-3786.3	3.387-	-246.6	-3.13
1997	4799.4	-3.199	6337.3	0.437	-3970.8	0.437	-460.7	-6.04
1998	4801.5	0.021	6549.6	2.123	-4015.7	2.123	189.8	2.37
1999	4401.5	-4	7935	13.854	-3836.5	13.854	1164.4	15.87
2000	1562	-28.395	7985	0.5	-4141.2	0.5	-5919.8	-69.64
2001	1888.6	3.266	6601.4	13.836-	-5957.7	13.836-	-47.5	-1.84
2002	1005.6	-8.33	7453.6	8.522	-14578	8.522	-4871.6	-587.16
2003	-2764.7	-37.303	8305.3	8.517	18611.8	8.517	-7452.1	60.40
2004	-16621.8	-138.571	8211.5	0.938-	10483.1	0.938-	-3354.3	16.95
2005	-5.,32588	-159.667	8900.2	6.887	12912.3	6.887	16914.8	73.08
المتوسط		%-19.17		%2.51		%-3.66		%3.41

المصدر:-

- مصرف ليبيا المركزي الإحصاءات النقدية خلال الفترة 1966، 2000 والنشرة الاقتصادية الربع الثالث 2001 والربع الثالث 2006.

الجدول (14)

بيانات عن احتساب المضاعف النقدي خلال الفترة 1970-2005 م .
بملايين الدنانير

مضاعف النقدي $m = M1/HB$	القاعدة النقدية HB	عرض النقود M1	السنة
1.33	147.1	195.7	1970
1.27	211.6	268.3	1971
1.25	275.7	343.6	1972
1.70	292.1	496.1	1973
1.72	409.6	705.9	1974
1.69	510.7	861.6	1975
1.80	619.1	1113.3	1976
1.87	785.6	1466.4	1977
1.59	1095.8	1746.2	1978
1.73	1307.3	2262.8	1979
1.72	1524.1	2617.5	1980
2.24	1333.5	2991.5	1981
2.15	1513.1	3253.5	1982
2.25	1421.3	3049	1983
1.95	1409.8	3171.1	1984
1.94	1826.7	3555.8	1985
1.86	1931.1	3751.3	1986
1.95	2088.6	3880	1987
1.74	1781.5	3475.8	1988
1.60	2072.9	360.64	1989
15.0	2434.4	3904.5	1990
1.32	2792.5	4199.1	1991
1.32	3780.3	4993.8	1992
1.40	3728.4	5225	1993
1.35	4148.5	5613.3	1994
1.32	4381.8	5772.6	1995
1.26	5020.3	6308.7	1996
1.24	5257.4	6513.9	1997
1.24	5528.6	6881.4	1998
1.37	5240.5	7183.9	1999
1.46	5129.1	7473.5	2000
1.40	5487.7	7691.7	2001
1.49	5641.4	8415.7	2002
1.38	6431.4	8891.3	2003
1.12	9181	10296.3	2004
1.01	12980.8	13165.6	2005
%1.63			المتوسط

المصدر:- من إعداد الباحث.
تم احتساب المضاعف النقدي . $m=M1/HB$

الجدول (15)

بيانات عن مكونات عرض النقود ومعدل نموه خلال الفترة 1970 - 2005 م .
بملايين الديناريين

سرعة دوران النقود $V = Y/M$	D / % M_1	C / % M_1	معدل التغير السنوي M1	عرض النقود M1	الودائع تحت الطلب D	العملة المتداولة C	السنة
6.58	42.67	57.33	-	195.7	83.5	112.2	1970
6.06	55.01	44.99	37.10	268.3	147.6	1200.7	1971
5.23	57.10	42.90	28.07	343.6	196.2	147.4	1972
4.52	59.10	40.84	44.38	496.1	293.5	202.6	1973
5.50	62.86	37.14	42.29	705.9	443.7	262.2	1974
1.38	59.84	40.16	22.06	861.6	515.6	346.0	1975
4.40	60.85	39.15	29.21	1113.3	677.4	453.9	1976
3.93	60.11	39.89	31.72	1466.4	881.5	584.9	1977
3.25	50.26	49.74	19.08	1746.2	877.7	868.5	1978
3.46	53.35	46.65	29.58	2262.8	1207.1	1055.7	1979
4.03	73.80	26.20	15.68	2617.5	1931.8	685.7	1980
2.94	73.55	26.45	14.29	2991.5	2200.3	791.2	1981
2.74	72.65	27.35	8.76	3253.5	2363.6	889.9	1982
2.79	72.51	27.49	6.29-	3049	2210.8	838.2	1983
2.40	75.79	24.21	4.00	3171.1	2403.5	767.6	1984
2.20	72.30	27.70	12.13	3555.8	2570.7	985.1	1985
1.85	72.71	27.29	5.50	3751.3	2727.5	1023.8	1986
1.54	72.47	27.53	3.43	3880	2811.8	1068.2	1987
1.77	74.12	25.88	-10.42	3475.8	2576.2	899.6	1988
1.99	68.62	31.38	3.76	360.64	2474.7	1131.7	1989
2.11	62.58	37.42	8.27	3904.5	2443.4	1461.1	1990
2.08	61.40	38.60	7.55	4199.1	2578.2	1620.9	1991
1.84	60.31	36.69	18.93	4993.8	3011.6	1982.2	1992
1.24	57.57	42.43	4.63	5225	3008.1	2216.9	1993
1.72	64.55	35.45	7.43	5613.3	3623.5	1989.8	1994
1.84	64.74	35.26	2.84	5772.6	3737.2	2035.4	1995
1.95	61.64	38.36	9.29	6308.7	3888.9	2419.8	1996
2.11	61.10	38.90	3.25	6513.9	3979.7	2534.2	1997
1.83	60.78	39.22	5.64	6881.4	4182.8	2698.6	1998
1.95	63.32	36.68	4.40	7183.9	4549.1	2634.8	1999
2.46	63.88	36.12	4.03	7473.5	4774.3	2699.2	2000
2.43	66.72	33.28	2.92	7691.7	5132.1	2559.6	2001
3.07	68.94	31.06	9.41	8415.7	5801.8	2613.9	2002
3.56	68.92	31.08	5.65	8891.3	6127.8	2763.5	2003
4.03	74.62	25.38	15.80	10296.3	7683.6	2612.7	2004
4.14	74.87	25.13	27.87	13165.6	9856.9	3308.7	2005
			%13.3				المتوسط

المصدر :-

- مصرف ليبيا المركزي أداة البحوث والإحصاء والإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966 ، 2000 .
- مصرف ليبيا المركزي أداة البحث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث 2005 والربع الثالث 2006 .

الجدول (16)
مساهمة القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في التغير في عرض النقود خلال الفترة من
1970-2005 م.

بملايين الدنانير

مساهمة المضاعف النقدي %	مساهمة القاعدة %	$\Delta M_1 \cdot m$	$\Delta M_1 \cdot HB$	Δm	ΔHB	ΔM_1	السنة
-	-	-	-	-	-	-	1970
-17.49	112.83	-12.70	81.92	-0.06	-0.006	72.6	1971
-7.32	106.41	-5.51	80.13	-0.02	-0.02	75.3	1972
86.19	18.28	131.45	27.88	0.45	0.45	152.5	1973
3.90	96.33	8.19	202.10	0.02	0.02	209.8	1974
-9.84	109.74	-15.32	170.86	-0.03	-0.03	155.7	1975
27.06	77.52	68.10	195.12	0.11	0.11	251.7	1976
15.57	88.18	54.99	311.36	0.07	0.07	353.1	1977
-109.66	176.28	-30.82	493.22	-0.28	-0.28	279.8	1978
35.43	70.83	183.02	365.90	0.14	0.14	516.6	1979
-4.30	105.13	-15.24	372.90	-0.01	-0.01	354.7	1980
185.41	-114.16	693.42	-426.94	0.52	0.52	374	1981
-51.98	147.38	-136.18	386.14	-0.09	-0.09	262	1982
0.00	96.51	0.00	-197.37	0.00	0.00	-204.5	1983
115.46	-21.19	-140.98	-25.88	0.1	0.1	122.1	1984
-142.45	211.32	-548.01	812.96	-0.3	-0.3	384.7	1985
-9.88	103.60	-19.31	202.54	-0.01	-0.01	104.4	1986
-129.83	227.62	-167.09	292.95	-0.08	-0.08	157.5	1987
-39.67	148.16	160.34	-598.85	0.09	0.09	307.1-	1988
-333.31	388.24	-435.31	507.04	-0.21	-0.21	291.4	1989
-114.33	194.03	-340.82	578.40	-0.14	0.14	361.5	1990
-94.79	182.33	-279.25	537.15	-0.1	-0.1	358.1	1991
-85.62	164.07	-680.45	1303.90	-0.18	-0.18	987.8	1992
129.01	-31.43	298.27	-72.66	0.08	-51.9	231.2	1993
-53.42	146.06	-207.43	567.14	-0.05	420.1	388.3	1994
-82.52	193.32	-131.45	307.96	-0.03	233.3	159.3	1995
-59.19	150.07	-301.22	804.51	-0.06	638.5	536.1	1996
-95.24	143.28	-105.15	294.00	-0.02	237.1	205.2	1997
0.00	91.51	0.00	336.29	0.0	271.2	367.5	1998
225.21	-130.48	681.27	-394.70	0.13	-288.1	302.5	1999
159.40	-56.16	461.62	-162.64	0.09	-111.4	289.6	2000
-150.90	230.08	-324.26	502.04	-0.06	358.6	218.2	2001
70.13	31.63	507.73	229.01	0.09	153.7	724	2002
-148.75	229.23	-707.75	1090.20	-0.11	790	475.6	2003
-169.90	219.19	-2387.06	3079.55	-0.26	2744.6	1405	2004
-49.76	133.75	-1427.89	3837.80	-0.11	3799.8	2869.3	2005
%-24.7	%115.4						المتوسط

المصدر :-

من إعداد الباحث.

$\Delta m_1 \cdot BH$ = التغير في عرض النقود الناتج عن التغير في القاعدة النقدية.

$\Delta m_1 \cdot m$ = التغير في عرض النقود الناتج عن التغير في القاعدة النقدية.

كيفية تم احتساب العمود (5،6،7،8) سنأخذ على ذلك مثلا سنة 1971م

$$\Delta HB . m = \Delta M.HB$$

$$(-0.006) . (1.27) \cong 81.92 \quad \dots\dots\dots 5 \text{ وهكذا لبقية العمود رقم 5}$$

$$HB . \Delta m = \Delta M.m$$

$$(211.6) . (- 0.06) \cong -12.70 \quad \dots\dots\dots 6 \text{ وهكذا لبقية العمود رقم 6}$$

مساهمة القاعدة النقدية

$$\Delta M.HB / \Delta M .100$$

$$81.92 / 72.6 .100 \cong 112.83 \quad \dots\dots\dots 7 \text{ وهكذا لبقية العمود رقم 7}$$

مساهمة المضاعف النقدي

$$\Delta M.m / \Delta M .100$$

$$12.70 / 72.6 .100 \cong -17.49 \quad \dots\dots\dots 8 \text{ وهكذا لبقية العمود رقم 8}$$

الجدول (17)
بيانات عن العلاقة بين ميزان المدفوعات والاحتياطيات من النقد الأجنبي وعرض النقود خلال
فترة الدراسة من 1970-2005م.

بملايين الدنانير				
السنة	ميزان المدفوعات	مقدار التغير في الاحتياطيات من النقد	معدل التغير في عرض النقود %	معدل التغير في الاحتياطيات من النقد %
1970	240.3	-	-	-
1971	308.7	299.10	37.10	51.94
1972	135.7	102.50	28.07	11.71
1973	-315.7	-309.90	44.38	-31.70
1974	510.9	487.20	42.29	72.98
1975	-458.8	-459.10	22.06	-39.76
1976	310.9	330.30	29.21	47.48
1977	441.0	501.20	31.72	48.85
1978	-174.8	-199.90	19.08	-13.09
1979	687.1	697.80	29.58	52.57
1980	1903.2	2090.20	15.68	103.21
1981	-1221.2	-983.20	14.29	-23.89
1982	-590.2	-773.40	8.76	-24.69
1983	-528.4	-654.60	-6.29	-27.75
1984	-491.3	-439.30	4.00	-25.78
1985	803.6	717.70	12.13	56.74
1986	167.9	78.80	5.50	3.97
1987	-31.58	-339.90	3.43	-16.49
1988	-406.0	-431.90	-10.42	-25.09
1989	79.3	20.60	3.76	1.60
1990	325.9	286.40	8.27	21.86
1991	60.7	28.90	7.55	1.81
1992	502.6	123.50	18.93	7.60
1993	-526.6	-484.40	4.63	-27.70
1994	137.3	171.90	7.43	13.59
1995	703.3	797.00	2.84	55.49
1996	811.7	526.30	9.29	23.56
1997	899.5	686.40	3.25	24.87
1998	-62.9	-194.00	5.64	-5.63
1999	148.0	231.90	4.40	7.13
2000	3358.9	3564.10	4.03	102.30
2001	803.0	1538.90	2.92	21.83
2002	399.0	8829.10	9.41	102.82
2003	4059.0	8195.60	5.65	47.06
2004	6052.1	6488.70	15.80	25.33
2005	20249.5	21375.20	27.87	66.59
المتوسط	%1114.30	%1555.87	%13.49	%20.32

المصدر:-
من إعداد الباحث.

الجدول (18)
بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وعرض النقود (M1)
من 1970 - 2005م.

بملايين الدنانير

عرض النقود M1		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		السنة
معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	
-	195.7	-	1288.3	1970
37.10	268.3	26.3	1626.8	1971
28.07	343.6	10.6	1798.5	1972
44.38	496.1	24.9	2246.2	1973
42.29	705.9	72.9	3883.2	1974
22.06	861.6	-2.7	3780.0	1975
29.21	1113.3	29.8	4907.0	1976
31.72	1466.4	17.4	5763.0	1977
19.08	1746.2	-1.3	5687.6	1978
29.58	2262.8	38.0	7840.3	1979
15.68	2617.5	34.5	10553.8	1980
14.29	2991.5	-16.6	8798.8	1981
8.76	3253.5	1.5	8932.4	1982
-6.29	3049	-4.7	8511.7	1983
4.00	3171.1	-10.4	7624.7	1984
12.13	3555.8	-3.0	7852.1	1985
5.50	3751.3	-11.4	6960.6	1986
3.43	3880	-13.6	6011.6	1987
-10.42	3475.8	2.6	6186	1988
3.76	3475.8	16.2	7191	1989
8.27	3606.4	14.7	8246.9	1990
7.55	3904.5	6.2	8757.3	1991
18.93	41993.8	5.4	9231.9	1992
4.63	5225	-1.0	9137.7	1993
7.43	5613.3	5.8	9670.8	1994
2.84	5772.6	10.4	10672.3	1995
9.29	6308.7	15.5	12327.3	1996
3.25	6513.9	12.0	13800.5	1997
5.64	6881.4	-8.6	12610.6	1998
4.40	7183.9	11.6	14075.2	1999
4.03	7473.5	31.1	18456.9	2000
2.92	7691.7	1.4	18720.1	2001
9.41	8415.7	38.4	18720.1	2002
5.65	8891.3	22.4	25914.1	2003
15.65	10296.3	31.0	415914.1	2004
15.80	13165.6	31.2	54537.0	2005
%13.3		%12.70		المتوسط

المصدر: -
من إعداد الباحث.

الجدول (34)

بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية خلال الفترة من 1970 - 2005م.
بملايين الدينارين

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية القيمة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بأسعار 2003 القيمة	المخفض الضمني بأسعار 2003 القيمة
1970	1288.3	8915.650	0.144
1971	1626.8	8617.130	0.189
1972	1798.5	10079.930	0.178
1973	2246.2	13248.540	0.170
1974	3883.2	22213.550	0.017
1975	3780.0	20012.530	0.189
1976	4907.0	24640.070	0.199
1977	5763.0	26565.220	0.217
1978	5687.6	27033.880	0.210
1979	7840.3	29143.670	0.269
1980	10553.8	30130.470	0.350
1981	8798.8	24783.26	0.355
1982	8932.4	26502.490	0.337
1983	8511.7	25390.630	0.335
1984	7624.7	24312.190	0.321
1985	7852.1	24235.620	0.324
1986	6960.6	20999.490	0.331
1987	6011.6	17912.460	0.336
1988	6186	19270.430	0.321
1989	7191	20657.260	0.348
1990	8246.9	21426.080	0.385
1991	8757.3	23557.590	0.372
1992	9231.9	23333.500	0.396
1993	9137.7	23424.59	0.390
1994	9670.8	22696.610	0.426
1995	10672.3	24308.260	0.439
1996	12327.3	25138.260	0.490
1997	13800.5	25494.160	0.541
1998	12610.6	25908.290	0.487
1999	14075.2	25225.730	0.558
2000	18456.9	26077.340	0.708
2001	18720.1	33643.850	0.537
2002	18720.1	33350.870	0.777
2003	25914.1	37604.000	1.000
2004	37604	40192.260	1.034
2005	54537.0	43966.10	1.240
المتوسط			

المصدر: -
من إعداد الباحث.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
المخفض الضمني بأسعار 2003 =
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بأسعار 2003

الملحق الثاني نتائج الاختبارات

جدول رقم (25) لتحديد فترات الإبطاء لاختبار التكامل المشترك جوهانسن

تحديد فترة التباطئ للمتغير \tilde{K}

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: \tilde{K}

Exogenous variables: C

Sample: 1970 2005

Included observations: 33

Lag	LogL	FPE	AIC
0	-143.8051	379.2537*	8.776064*
1	-143.8043	402.9825	8.836622
2	-143.6567	424.4999	8.888285
3	-142.5886	423.0439	8.884155

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

تحديد فترة التباطئ للمتغير \dot{Y}

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: \dot{Y}

Exogenous variables: C \tilde{K}

Sample: 1970 2005

Included observations: 33

Lag	LogL	FPE	AIC
0	-134.9511	235.6477*	8.300066*
1	-134.4510	242.9834	8.330367
2	-133.9760	251.0129	8.362183
3	-133.9365	266.3659	8.420397

* indicates lag order selected by the criterion

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

تحديد فترة التباطئ للمتغير \tilde{G}

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: \tilde{G}

Exogenous variables: C \tilde{K} \tilde{Y}

Sample: 1970 2005

Included observations: 33

Lag	LogL	FPE	AIC
0	-96.09651	23.77121*	6.005849*
1	-95.37222	24.18856	6.022559
2	-95.25441	25.54647	6.076025
3	-94.18089	25.47712	6.071569

* indicates lag order selected by the criterion

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

يلاحظ من الجداول الثلاث السابقة أن طول فترة الإبطاء المناسبة لاختبار التكامل المشترك جوهانسن لجميع المتغيرات هي صفر (أي في الزمن t).

جدول رقم (27) لتحديد فترات الإبطاء للنموذج تصحيح الخطأ

تحديد فترة الإبطاء المناسبة لمتغير صافي الأصول الأجنبية.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: \tilde{K}

Exogenous variables: C

Sample: 1970 2005

Included observations: 33

Lag	LogL	FPE	AIC
0	-143.8051	379.2537*	8.776064*
1	-143.8043	402.9825	8.836622
2	-143.6567	424.4999	8.888285
3	-142.5886	423.0439	8.884155

* indicates lag order selected by the criterion

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

تحديد فترة الإبطاء المناسبة لمتغير ناتج المحلي الحقيقي.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: \tilde{Y}

Exogenous variables: C \tilde{K}

Sample: 1970 2005

Included observations: 33

Lag	LogL	FPE	AIC
0	-134.9511	235.6477*	8.300066*
1	-134.4510	242.9834	8.330367
2	-133.9760	251.0129	8.362183
3	-133.9365	266.3659	8.420397

* indicates lag order selected by the criterion

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

تحديد فترة الإبطاء المناسبة لمتغير الائتمان المحلي.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: \tilde{G}

Exogenous variables: $C \tilde{K} \dot{Y}$

Sample: 1970 2005

Included observations: 33

Lag	LogL	FPE	AIC
0	-96.09651	23.77121*	6.005849*
1	-95.37222	24.18856	6.022559
2	-95.25441	25.54647	6.076025
3	-94.18089	25.47712	6.071569

* indicates lag order selected by the criterion

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

يلاحظ من الجداول الثلاث السابقة أن طول فترة الإبطاء المناسبة للنموذج تصحيح الخطأ لجميع المتغيرات هي صفر (أي في الزمن t).

جدول رقم (31) إجراء تقدير (VAR)

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 1971 2005

Included observations: 35 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
$\tilde{K} (-1)$	-0.065135 (0.20034) [-0.32513]	-0.235682 (0.14861) [-1.58587]	0.011358 (0.04399) [0.25819]
$\dot{Y} (-1)$	0.004502 (0.24018) [0.01875]	0.185315 (0.17817) [1.04009]	0.120681 (0.05274) [2.28818]
$\tilde{G} (-1)$	-0.846580 (0.75860) [-1.11598]	0.586114 (0.56274) [1.04153]	0.267473 (0.16658) [1.60569]
C	9.844098 (4.69339) [2.09744]	3.410731 (3.48165) [0.97963]	2.261241 (1.03061) [2.19408]
R-squared	0.041541	0.161006	0.262435
Adj. R-squared	-0.051213	0.079813	0.191057
Sum sq. resids	11888.33	6542.120	573.2403
S.E. equation	19.58302	14.52708	4.300189
F-statistic	0.447861	1.983007	3.676724
Log likelihood	-151.6522	-141.1995	-98.59209
Akaike AIC	8.894413	8.297117	5.862405
Schwarz SC	9.072167	8.474871	6.040159
Mean dependent	6.097628	5.581073	4.046848
S.D. dependent	19.10004	15.14399	4.781109
Determinant resid covariance (dof adj.)	1179984.		
Determinant resid covariance	819892.7		
Log likelihood	-387.2848		
Akaike information criterion	22.81627		
Schwarz criterion	23.34954		

جدول تحليل تجزئة التباين

Variance Decomposition of \tilde{K} :				
Period	S.E.	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
1	19.58302	100.0000	0.000000	0.000000
2	19.89646	96.89765	0.085470	3.016878
3	19.97076	96.23091	0.655775	3.113319
4	19.98718	96.10342	0.747301	3.149278
5	19.99187	96.06129	0.771328	3.167384
6	19.99330	96.04795	0.779956	3.172089
7	19.99374	96.04402	0.782509	3.173474
8	19.99387	96.04282	0.783269	3.173910
9	19.99391	96.04246	0.783502	3.174041
10	19.99392	96.04235	0.783573	3.174081

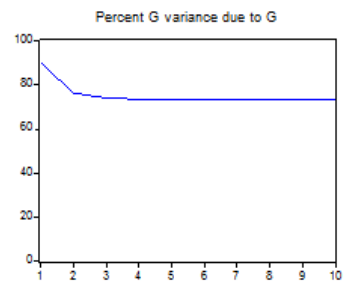
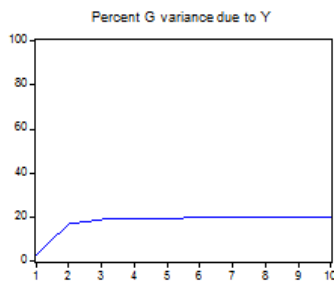
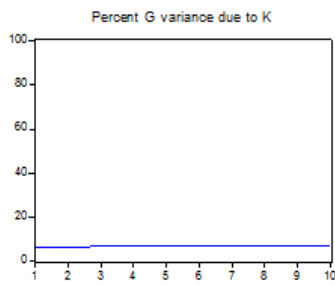
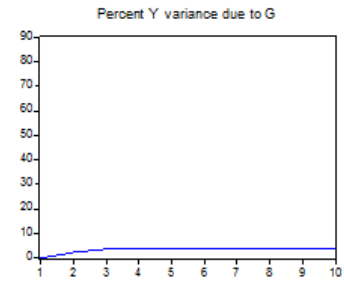
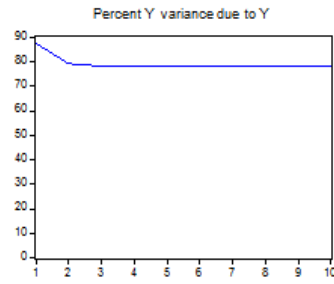
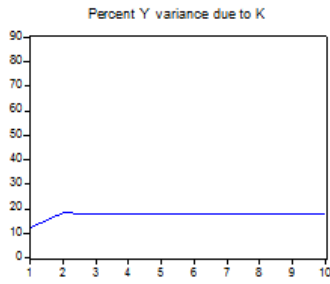
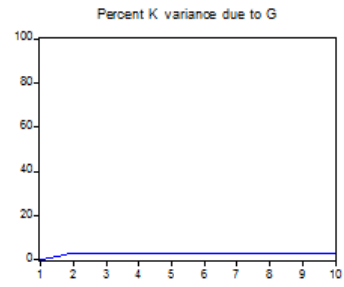
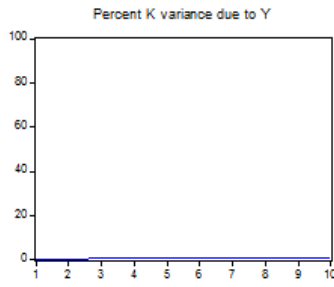
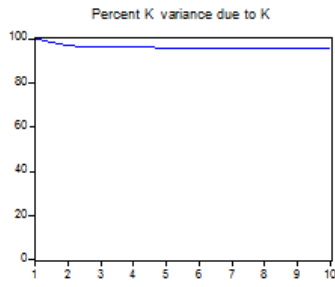
Variance Decomposition of \dot{Y} :				
Period	S.E.	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
1	14.52708	12.50427	87.49573	0.000000
2	15.62675	18.44526	79.21051	2.344232
3	15.84568	18.00606	78.27957	3.714365
4	15.91225	17.86999	78.17369	3.956319
5	15.93202	17.84288	78.12577	4.031352
6	15.93800	17.83343	78.11050	4.056064
7	15.93982	17.83044	78.10622	4.063341
8	15.94037	17.82956	78.10490	4.065538
9	15.94053	17.82930	78.10449	4.066210
10	15.94059	17.82921	78.10437	4.066413

Variance Decomposition of \tilde{G} :				
Period	S.E.	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
1	4.300189	6.766458	3.118332	90.11521
2	4.834810	6.614909	16.99738	76.38771
3	4.952256	6.891835	19.10491	74.00325
4	4.986092	6.896732	19.56202	73.54125
5	4.996380	6.883142	19.72795	73.38891
6	4.999495	6.881049	19.77767	73.34129
7	5.000438	6.880447	19.79231	73.32724
8	5.000725	6.880229	19.79680	73.32297
9	5.000812	6.880165	19.79817	73.32167
10	5.000838	6.880146	19.79858	73.32127

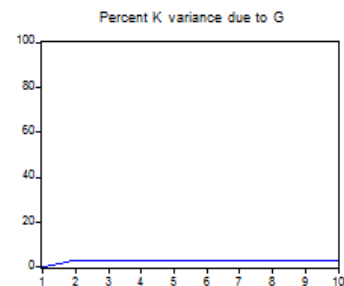
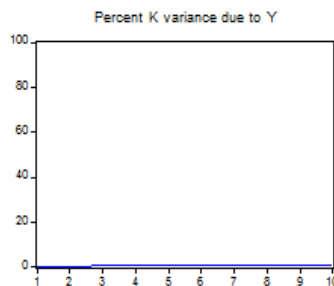
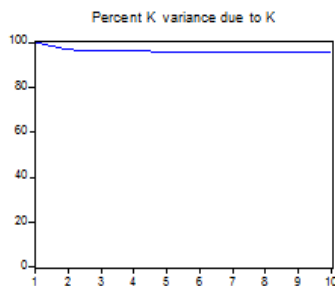
Cholesky Ordering: $\tilde{K} \dot{Y} \tilde{G}$

الرسم البياني لتحليل تجزئة التباين

VarianceDecomposition



VarianceDecomposition



جدول دالة الاستجابة الفورية

Response of \tilde{K} :			
Period	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
1	19.58302	0.000000	0.000000
2	-0.305433	-0.581679	-3.455848
3	-0.459388	-1.509001	-0.688479
4	0.349276	-0.608226	-0.405061
5	0.108616	-0.312140	-0.279769
6	0.043412	-0.186898	-0.143618
7	0.030795	-0.101690	-0.078020
8	0.016666	-0.055493	-0.043695
9	0.008888	-0.030727	-0.024015
10	0.004960	-0.016932	-0.013206

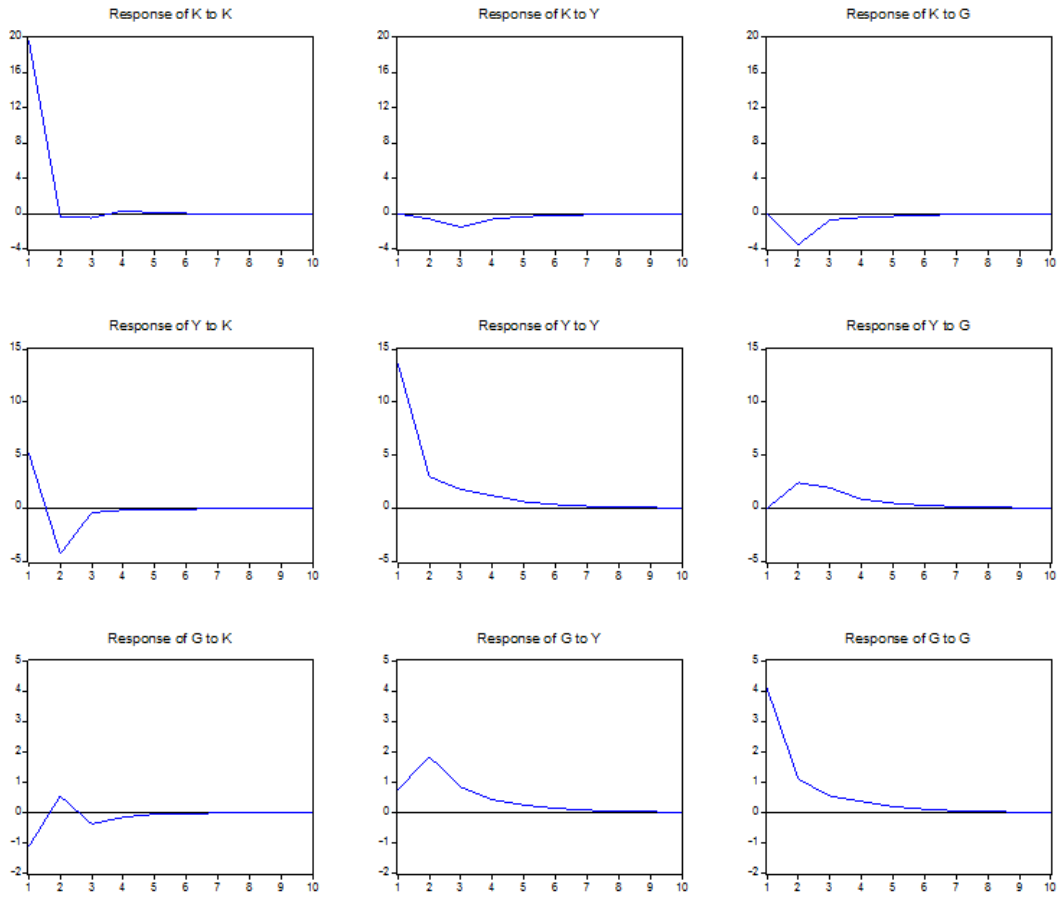
Response of \dot{Y} :			
Period	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
1	5.136976	13.58851	0.000000
2	-4.319021	2.963234	2.392594
3	-0.410037	1.766421	1.897820
4	-0.190093	1.177638	0.831357
5	-0.209086	0.608786	0.464079
6	-0.099951	0.331752	0.265431
7	-0.052344	0.185392	0.144356
8	-0.030048	0.101906	0.079359
9	-0.016495	0.056057	0.043849
10	-0.009038	0.030913	0.024149

Response of \tilde{G} :			
Period	\tilde{K}	\dot{Y}	\tilde{G}
1	-1.118583	0.759362	4.082127
2	0.543169	1.842980	1.091859
3	-0.379408	0.843946	0.541531
4	-0.156183	0.421766	0.366055
5	-0.060748	0.248021	0.193638
6	-0.040248	0.136262	0.104621
7	-0.022334	0.074360	0.058384
8	-0.011941	0.041108	0.032151
9	-0.006631	0.022663	0.017680
10	-0.003663	0.012478	0.009748

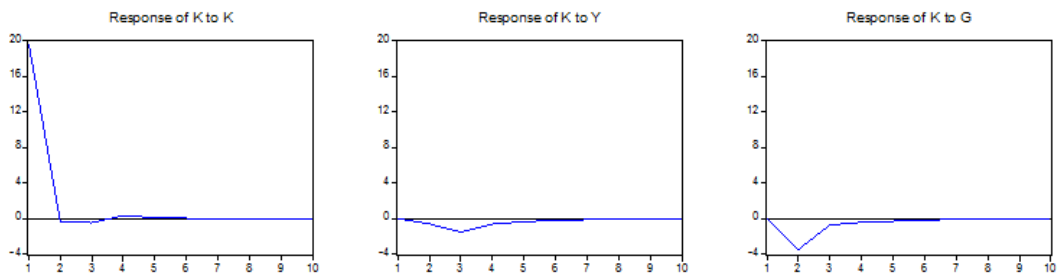
Cholesky Ordering: $\tilde{K} \dot{Y} \tilde{G}$

الرسم البياني لدالة الاستجابة الفورية

Response to Cholesky One S.D. Innovations



Response to Cholesky One S.D. Innovations



Abstract of the Study

The main objective of this study to test empirically whether it is possible to use the monetary approach to examine and determine the factors affecting the balance of payments in Libya .

Annual data for the period 1970-2005 has been utilized .

Dickey fuller augmented test indicated that all the variables are stationary after taking the first differences, and cointegration result using johansen and juselius test indicated the existence of long run relationship between the dependent and the independent variables.

Causality test indicated a one-way Causality relationship between net foreign asset and GNP Only. And to the absence of a Causal relationship between net foreign assets and domestic credit.

Variance decomposition and the impulse function response tests used to describe the dynamic relationship between variables of the model.

Empirical result indicated that monetary approach is not suitable to examine and determine factors affecting the balance of payment in Libya to reasons mentioned in this study.



**University of Benghazi
Faculty of Economics
Department of Economic**

A Study of the Factors Affecting the Balance of Payments of Libya According to the Monetary Approach for the Period 1970-2005

**A thesis submitted to the Department of
Economics, University of Benghazi, in partial
fulfillment of the requirements for the degree of
Master in Economics**

**Prepared by:
Alla Abdel Fattah Shaneib**

**Supervised by:
Dr. Mahmud Said Al Fakhry**

2011-2012 A.D



University of Benghazi
Faculty of Economics
Department of Economic

A Study of the Factors Affecting the Balance of Payments of Libya According to the Monetary Approach for the Period 1970-2005

**Prepared by:
Alla Abdel Fattah Shaneib**

Supervision & Discussion Committee:

Dr. Mahmud Said Al Fakhry	Chief Supervisor
Dr. Mohamed Kalil Faiad	Internal Examiner
Dr. Omar Othman Zarmoh	External Examiner